التقدمي

نشرة شهرية يصدرها المنبر التقدمي - مملكة البحرين SDPA 499 العدد 173 السنة العشرون - أبريل 2022

رمزان لمسيرة حافلة

انتخاب المحامي عادل المتروك أميناً عاماً

«التقدمي» يعقد مؤتمره العام التاسع

موقفنا

التقاعد ومزالق «النيوليبرالية»

بدايةً، لا بدّ من توجيه التحية للنوّاب الذين وقفوا ضد تمرير التعديلات على قانون التقاعد، وعبّروا في مداخلاتهم السابقة للتصويت عن هذا الموقف، وفي مقدمتهم نوّاب كتلة «تقدّم»، ولكن كما هي الحال في الموقف من تمرير رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5٪ إلى 10٪، لم يكن عدد النواب الرافضين كافياً للحيلولة دون هذا التمرير، وسارت الأمور، في الحالين، كما ترغب الحكومة، لأن غالبية النوّاب فضلوا نيل رضاها، على الوقوف إلى جانب حقوق ومصالح من انتخبوهم، التي هي مصلحة الشعب في البحرين كاملاً، وهكذا مُرّر ما أرادت الحكومة تمريره، وجرى تغطية ذلك بوعود لا يعوّل عليها، وحتى في حال وجد بعضها طريقه إلى التنفيذ فإنها لن تكون أكثر من مسكّنات مؤقتة لن تعالج الخلل القائم، بل ستؤدي إلى تفاقمه.

ومن ذلك الوعد بدفع العلاوة السنوية البالغة نسبتها 3٪ من المعاش التقاعدي لمستحقيها لمدة عامين فقط، هي التي جرى ايقافها في قرار سابق، نال من حقوق المتقاعدين، وخاصة منهم ذوي الرواتب التقاعدية المتواضعة، حيث كانت هذه العلاوة، تعوض، ولو جزئياً، عن نسبة التضخم السنوية، وبقدرة قادر تحوّل الحق المكتسب إلى منحة أو مكرمة تمنح عن عامين فقط، ليصار إلى إيقافها نهائياً.

والجميع يعلم أن هذه الزيادة السنويّة المقررة على المعاشات التقاعديّة تعدّ من المزايا أو الحقوق المكتسبة للمتقاعدين، لا يجوز المساس بها، وسريان وقف الزيادة السنويّة على المعاشات التقاعديّة التي اكتسبها المتقاعدون قبل سريان ما عرف ب»إصلاح» التقاعد أو بعد سريانه، يعدّ اعتداءً على حق مكتسب وإهدار له، لا عدالة فيه، ولا وجاهة يعتدّ بها في الأخذ به، بمعنى أن إيقاف تلك العلاوة، ليس حلاً ولا حتى جزءاً من حل لمشكلة صناديق التقاعد التي يعرف القاصي والداني أسبابها الكامنة في الفساد المستشري وسوء الاستثمار في أموال هي في نهاية المطاف أموال الشعب.

إن مجمل السياسات النيوليبراليّة المتبعة في البلاد، والناجمة، بصورة أساسيّة، عن إتباع الوصفات المدمرة للبنك وصندوق النقد االدوليين، التي جربتها، قبلنا، بلدان كثيرة ورأينا بأم الأعين آثارها الكارثيّة على أوضاع تلك البلدان، وما أدت إليه من عدم استقرار اقتصادي ومجتمعي، وفضلاً عن أنها لا تتفق والمصلحة العامة وتؤدي بالمواطن المتقاعد إلى فقدان الثقة في القانون وعدم الاطمئنان إلى حقوقه، فإنه سينجم عنها المزيد من الاستياء الشعبي، جراء التدهور الحاصل وسيستمر في الحصول في الأوضاع المعيشيّة للناس، وهي الأوضاع التي تحرص السياسات الرشيدة عادةً إلى النهوض بها وتحسينها، لا تحميل المواطنين تبعات نهج حكومي خاطىء.

التقدمي

«التقدمي» يعقد مؤتمره العام التاسع ويختار لجنته المركزية الجديدة

توصية بوضع برنامج سياسي جديد

دعوة لاستثمار أسعار النفط لتخفيف الأعباء عن المواطنين

أقرّ المؤتمر العام التاسع للمنبر التقدمي توصية بوضع برنامج سياسي جديد للتقدمي، وكذلك تعديل النظام الداخلي وفقا للمستجدات التي طرأت منذ صياغة البرنامج السياسي للتقدمي الحالي قبل سنوات.

وكان التقدمي قد عقد مؤتمره العام التاسع بنادي العروبة بتاريخ 4 مارس 2022، بحضور ممثلين عن الجمعيات السياسية ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى ممثلي الحركة التقدمية الكويتية، وقبيل ختام أعمال المؤتمر العام انتخب المؤتمر اللجنة المركزية الجديدة لتشكل بدورها القيادة السياسية الجديدة للتقدمي. وقد ناقش المؤتمر المسائل المهمة والملحة التي وردت في تقريريه الأدبي والسياسي وأقرّ التوصيات التي تضمنها تقريره مع إضافة وتعديل ما أفرزه المؤتمر من رؤى وأفكار أثرتها النقاشات حولها.

وناقش المؤتمر المثالب التي تعيق تطوّر الحياة السياسية في البلاد وعمل الجمعيات السياسية وكافة مؤسسات المجتمع المدني، ويأتي بطبيعة الحال في أولوياتها الحريات العامة ومنظومة التشريعات القانونية التي لم ترتق إلى يومنا هذا إلى المستويات المنشودة للديمقراطية. فلا يزال المواطن يستشعر جفاء الأجهزة الإدارية للدولة ونُظُمها حيال نشطاء العمل السياسي، سواء كان هذا في إطار جمعية سياسية أو بصفة مستقلة، هذا بالإضافة إلى التوجيه الممنهج لتعطيل مسارات وأنشطة العمل السياسي بتضمينها قسرا رؤى في غير المقاصد التي تمت لأجلها هذه التصرفات، ليصبح المبرر القانوني أداة فعالة لتعطيل دور المؤسسات والأفراد وشل تأثيرها الجماهيري.

كما دعا المؤتمر الدولة إلى: «الاستفادة من الفرصة التاريخية التي يوفرها الخط الصاعد لأسعار النفط منذ العام الماضي، وتسخير العائدات من أجل بناء الاقتصاد المنتج وتخفيف الأعباء المالية من على كاهل المواطنين وإعادة تعزيز المركز المالي لصندوق الأجيال وتأكيد التزام الدولة الاجتماعي بضمان وضع أموال التقاعد والتأمينات الاجتماعية ودعمها وعدم اللجوء إلى رفع سقف الاقتراض، بل وتخفيف عبء الدين العام تمهيداً للخروج من ربقته».

وقال التقدمي بأن: «المعالجات الاقتصادية الاجتماعية لآثار الأزمة جاءت من صلب نهج الليبرالية الجديدة الذي تتخذه الدولة نموذجا للتطور حاليا، أي أنها منحازة بشكل واضح لمصالح المصارف ورأس المال الكبير عموما. أما الجماهير الكادحة، وإن تلقت بعض الدعم، إلا أنها عانت أكثر من تدني الدخل وزيادة الرسوم والضرائب غير المباشرة وتنامي التضخم وارتفاع الأسعار وثقل عبء الديون في مقابل رهن السكن أو الرواتب لدى المصارف التي حققت أرباحا إضافية في فترة الجائحة، وفي الوقت نفسه بلغت البطالة مستويات غير مسبوقة من حيث طبيعة ونوعية الفئات العاطلة عن العمل من حملة شهادات البكالوريوس والماجستير»، وتابع: «بدأ هذا الواقع يدشن مرحلة متقدمة من الخلل الذي يهدد الاستقرار الاجتماعي ويستدعي حلولا جذرية تستوجب مراجعة المسار على نهج الليبرالية الجديدة المنفلت والمستسلم كلية لقواعد وعفوية السوق الحر، المحفوف بالمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. كما يتطلب عكس الاتجاه نحو سياسات اقتصادية واجتماعية تقلص الفوارق الطبقية وتعزز القيم الإنسانية وتنمي الثروة البشرية وتعيد بناء الاقتصاد والإنسان المنتجين".

على صعيد متصل، تطرق المؤتمر إلى قضايا المرأة البحرينية وأشاد بدورها الريادي وإسهامها في التنمية بالاعتماد على عواملها الذاتية وإرثها النضالي. وفي هذا السياق دعا الحاضرون إلى شحذ الطاقات لمزيد من كسب الحقوق التي تمكن المرأة البحرينية من التقدم ومنها العمل على تغيير المنظومة القانونية التي لا زالت أحد العوامل المعطلة لدور المرأة ومكانتها في مجتمعاتنا.

كما ناقش المؤتمر الاستعدادات الأولية التي أنجزها المنبر التقدمي استعدادا للانتخابات القادمة، داعيا وإطلاق التحضيرات للانتخابات بكل حماس ومهارة سياسية وتنظيمية مع القوى السياسية والاجتماعية والجماهير الشعبية، وأشاد المؤتمر بالجهود الكبيرة التي بذلتها كتلة «تقدّم» دفاعا عن مصالح الطبقة العاملة والشعب الكادح رغم الظروف غير المواتية، سواء من حيث تركيبة المجلس النيابي بغلبة لا تخدم قضية العدالة الاجتماعية أو من حيث استمرار تضييق هامش صلاحيات النواب.

ودعا المؤتمر جميع القوى السياسية والشخصيات الوطنية وكل المخلصين في البلاد إلى نشر التوعية الاجتماعية والتعبئة من أجل تغيير تركيبة المجلس النيابي القادم نحو نوعية أفضل ودعم المرشحين التقدميين والوطنيين المخلصين والذين عيونهم على الشعب، لا على الشبع.

المحامي عادل المتروك أميناً عاماً للتقدمي

اللجنة المركزية تنتخب الأمين العام وأعضاء المكتب السياسي الجديد للتقدمي

عقدت اللجنة المركزية اجتماعها الأول بعد انتخابها من قبل المؤتمر. وانتخب الاجتماع الرفيق المحامي عادل المتروك أمينًا عامًا للمنبر التقدمي، كما انتخب الرفيق فاضل الحليبي نائبًا للأمين العام للشؤون السياسية، والرفيقة فهيمة درويش نائبًا للأمين العام للشؤون التنظيمية، كما تم انتخاب رؤساء القطاعات وهم على التوالي: الرفيقة بدرية المرزوق رئيسة لقطاع المرأة، الرفيق علي غنام رئيسًا لقطاع النقابات العمالية والمهنية، الرفيق عبدالله الغانم رئيسًا لقطاع الشباب والطلبة.

كما انتخب الاجتماع لعضوية المكتب السياسي كل من الرفاق: دينا الأمير للجنة الاعلامية ، علي حسين، محمد علي سلمان للجنة الاجتماعية، وليد باقر الأمين المالي، محمود منصور محسن اللجنة القانونية وحقوق الانسان.

إشادة بدور وجهود الرفيق خليل يوسف الأمين العام السابق للتقدمي

أشاد أعضاء المؤتمر العام التاسع للمنبر التقدمي في مداخلاتهم في المؤتمر بالجهود الكبيرة التي بذلها الرفيق خليل يوسف الأمين العام السابق للتقدمي، على رأس اللجنة المركزية والمكتب السياسي المنتهية فترتهما، وكان الرفيق خليل يوسف قد انتخب امينا عاماً للتقدمي بعد المؤتمر العام السابع، وأعيد انتخابه للموقع نفسه بعد المؤتمر العام الثامن، فتولى قيادة التقدمي خلال دورتين انتخابيتين، واصل خلالها التقدمي مسيرته النضالية رغم الظروف الصعبة المحيطة، والتي زادت جائحة «كورونا» من صعوبتها، ولكن أنشطة التقدمي وفعالياته ونهوضه بمهامه الوطنية ظلت مستمرة، معززاً صلاته مع الجمعيات والقوى السياسية الأخرى ومؤسسات المجتمع المدني، ومؤكداً حضوره في الحياة السياسية في البلاد.

وفي اجتماعها الأول أشادت اللجنة المركزية الجديدة، التي انتخب الرفيق خليل يوسف عضواً فيها، بجهود اللجنة المركزية والمكتب السياسي السابقين بقيادة الرفيق خليل.

فضفضة

أبراج عاجية

عيسى الدرازي

أثار تصريح عضو في مجلس الشورى استياءاً عاماً لدى الشارع البحريني، حينما قارنت الشقق الإسكانية التي توفرها الحكومة للمواطنين بشقق أوروبا. ردة فعل المواطنين على هذا التصريح طبيعية بالتأكيد، ولعدة أسباب يأتي في مقدمتها وأهمها بأن قاطني الشقق الإسكانية غالبهم ليسوا ممن يصطافون في أوروبا.

حالة من الاستعلاء شكلتها تصريحات صدرت من أعضاء مجلس الشورى في عدة مناسبات سابقة، يعتذر لاحقاً بعضهم عنها أحياناً وأحايين أخرى يختار أصحاب تلك التصريحات التجاهل والتسويف حتى تمرّ عاصفة الانتقادات الشعبية.

تصريحات أعضاء مجلس الشورى وطريقة تعاطيهم مع القضايا والملفات خلال نقاشها في الجلسات، أعادت طرح تساؤلات تتعلق بآلية اختيار أعضاء المجلس المعين، فعضو المجلس المعين يجب أن تتوافر فيه الحنكة والحصافة والرأي السديد والخلفية العلمية والعملية والأكاديمية التي تؤهله شغل ذلك الكرسي التشريعي الحساس والهام، وأن يكون سنداً وعضداً للمجلس النيابي المنتخب كون المجلسين يمثلان السلطة التشريعية، وألا تكون مقاعد مجلس الشورى محسوبة على جلسات يوم الاثنين، وتقف موقف الرافض لغالبية ما يرفع لها من مجلس النواب مما يؤدي لتكدس التشريعات والقوانين على أجندة المجلس الوطني الذي كان آخر انعقاد له في 2013.

بالطبع أصابع اليد ليست سواسية، وهناك ممن يشغل مقاعد مجلس الشورى يملك من الخبرة والرأي السديد ما يمكنه من توجيه دفه النقاش لصالح المواطنين بعدما كان قد جرّه غالب النقاش إلى عكس ذلك، ولكن دائماً تغلب الكثرة الشجاعة.

حتى يكون لمجلس الشورى من اسمه نصيب، ويكون الجهة التي تقدّم المشورة والرأي وتبين المحاذير بكل موضوعية ومهنية من بعض المقترحات الشعبوية التي تكاثرت في المجلس المنتخب، وجب النظر في تعيينات الأعضاء ليكونوا من ضمن المنشغلين بالشأن العام والمشغولين بالحياة العامة، وأن يتمّ النظر بعين الجدية لأن تكون التعيينات من أعضاء مؤسسات المجتمع المدني والاتحادات العمالية والجمعيات المهنية والشبابية وشخصيات أكاديمية وتكنوقراط، حتى يتشكل المجلس المعين من توليفه مطعمة بالخبرات في مختلف المجالات، مما سينعكس على أداء المجلس من جانب، وأداء كامل السلطة التشريعية في صورتها الأعم.

خليل يوسف

وليد باقر عريف حفل الافتتاح

الأمين العام السابق:

إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين مسّت الفئات الأكثر فقراً والأقل دخلاً

أشار الأمين العام السابق للمنبر التقدمي خليل يوسف إلى الآثار الموجعة ل»التحولات والمستجدات التي طرأت، السياسية منها والاقتصادية على الحالة المعيشية للمواطنين، بسبب إملاءات صندوق النقد والبنك الدوليين التي مسّت الفئات الأكثر فقراً والأقل دخلاً، وفي ظل المراوحة الطويلة في العديد من القضايا والملفات ومنها ملف المتقاعدين، وملف البطالة والبحرنة، والوضع السياسي»، مضيفاً بأن: «الحاجة غدت ملحة وموضوعية لاستنهاض دور القوى والجمعيات السياسية والشخصيات الوطنية ومؤسسات مجتمعنا المدني».

ودعا يوسف إلى: «إصلاح منظومة الانتخابات البرلمانية والبلدية بما يضمن انتخابات حرة ونزيهة ومتكافئة، وإبعاد العملية الانتخابية عن سطوة أي شكل من أشكال التدخلات السافرة أو المبطنة لكي يأتي المجلس النيابي معبراً عن إرادة شعبية حقيقية ومعززاً لأواصر الوحدة الوطنية، وعلى قدر عال من المسؤولية الوطنية وصانعًا حقيقيًا للتشريعات ومساهمًا فاعلًا في صنع الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمواجهة التحديات بما يدفع نحو بناء دولة القانون والمؤسسات والمتصدية لكل أوجه ومستويات الفساد، دولة الاقتصاد المنتج والرعاية والعدالة الاجتماعية المحصنة بالحرية والديمقراطية».

وأشاد يوسف بأداء نواب كتلة تقدّم البرلمانية الذين: «كانوا على مستوى نوعي عال في الأداء في البرلمان، إلا أن عددهم ومن يقترب من طرحهم في البرلمان لا يزال ضئيلاً للغاية، وهنا يأتي دور المواطن الذي تقع عليه عاتق مسئولية كبرى في إيصال نواب يمثلون الشعب بشكل صحيح في الانتخابات القادمة».

وشدد يوسف على أن: «التقدمي يبذل كل جهد ممكن مع القوى الوطنية نحو التغيير المنشود في سبيل دولة مدنية ديمقراطية ترتكز على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان وفقًا للدستور والمواثيق الدولية، ورفض كل أوجه المحاصصة والطائفية والفساد، دولة تذود عن هويتها العربية وتلعب دورًا فاعلًا في إطارها العربي وفي علاقاتها الدولية من أجل نصرة قضايا الأمة».

جانب من الحضور

الحركة التقدمية الكويتية:
شعوب بلدان الخليج تواجه تحديّات جديّة مشتركة

أشار عضو اللجنة المركزية للحركة التقدمية الكويتية الرفيق عبدالله اشكناني إلى أن: «انعقاد مؤتمر التقدمي تحت شعار «من أجل إصلاح سياسي حقيقي وبرامج اجتماعية عادلة»، هو ربط بدقة بين النضال في شقيه السياسي والاجتماعي، وبين النضال من أجل الديمقراطية والنضال لتحقيق العدل الاجتماعي والدفاع عن حقوق الناس وقضايا المهمشين».

ونقل اشكناني اعتزاز الحركة التقدمية الكويتية بما يُمثله «التقدمي» اليوم من قوة سياسية معتبرة في البحرين، وأكد على دعم نهج المنبر التقدمي البحريني ونضاله الدؤوب من أجل تحقيق أماني شعب البحرين الشقيق في الانفراج، والإصلاح السياسي الجدي، وبناء الدولة المدنية الديمقراطية، والتقدم، والعدالة الاجتماعية، والمواطنة الدستورية المتساوية».

وقال اشكناني بأن: «شعوب بلدان الخليج تواجهه تحديات جدية مشتركة على مستويات عدة، من بينها إطلاق حرياتها العامة وتحقيق مشاركتها في إدارة شؤون بلدانها، وضرورة التعامل بجدية مع التحدي التنموي بوصفه قضية حيوية وأولوية خصوصًا في ظل اعتماد اقتصاداتنا الخليجية بشكل رئيسي على النفط كمورد وحيد ناضب ومتذبذب الأسعار، بالارتباط مع قضية الخلاص من التبعية واستكمال التحرر الوطني والاجتماعي والديمقراطي.

وسجل اشكناني تقدير الحركة التقدمية: «للتاريخ النضالي للحركة الوطنية البحرينية، وفي مقدمتها جبهة التحرير الوطني، والوقوف إجلالاً لتضحيات رفاقكم الشهداء الميامين ومعاناة مناضليكم الذين قاسوا الأمرين من عذابات الاعتقال وشدائد النفي طوال عقود الخمسينات والستينات والسبعينات والثمانينات والتسعينات».

عبدالله اشكناني

النشابة: لإعادة إحياء التيار الوطني الديمقراطي

قال الأمين العام للتجمع القومي عبدالصمد النشابة بأن: «السعي لفرض حالة من التظاهر بانتهاء الأزمة السياسية لن يؤدي من الناحية الفعلية لانتهاء الأزمة السياسية، بل سيفاقم مفاعيلها تحت السطح، مستنزفًا طاقات الوطن وموارده»، داعيا إلى ضرورة اتخاذ العديد من القرارات العاجلة والعادلة التي من شأنها تبريد الأجواء والدخول في مسار الحوار الوطني والمصالحة الوطنية، لإعادة الروح إلى ميثاق العمل الوطني القائم على مبدأ الشراكة والمواطنة والعدالة والمساواة، حسب تعبيره.

واعتبر النشابة بأن: «سياسات الدولة خلال السنوات الأخيرة جسدت السياسات النيوليبرالية، وتلاشت ملامح دولة الرعاية لتحل محلها دولة الجباية، وتعكس هذه السياسات وآخرها زيادة ضريبة القيمة المضافة وإلغاء الزيادات السنوية للمتقاعدين وزيادة حزمة رسوم الجباية والتخلي عن برامج البحرنة والدعم»، وتابع:» علاوة على استمرار وتفاقم مشاكل البطالة والصحة والتعليم والسكن الوجه السيء والمقيت لغياب العدالة الاجتماعية، يضاف إلى ذلك ما أحدثته هذه السياسات مثل الفيزا المرنة وحرية جلب العمالة الأجنبية وإعطاء السجلات للأجانب من منافسة غير متكافئة في سوق العمل وأنشطة التجار والمؤسسات الصغيرة والمهنيين والكادحين».مشدداً على أن تلك السياسات جاءت: «بمباركة المجلس الوطني بغرفتيه، وأضفى عليها الشرعية التشريعية والدستورية».

عبدالصمد النشابة

وأشار النشابة إلى أن: «مجمل التطورات السياسية والاجتماعية الجارية في المجتمع البحريني، وكذلك على الصعيدين العربي والإقليمي تفرض ضرورة قيام تنسيق وتحالف واسع بين التنظيمات والشخصيات الوطنية الديمقراطية، نظرًا للكثير من القواسم المشتركة بين هذه التنظيمات والشخصيات، ولكون هذا التحالف سيسهم في معالجة الركود المميت الراهن في العمل السياسي وإعادة إحياءه، والخروج من البيئة الطائفية الموبوءة»، متطلعاً أن: «يقف مؤتمر التقدمي أمام مهمة تأسيس التيار الوطني الديمقراطي كحاجة ملحة ورئيسية للنهوض بعملنا الوطني، والبحث في السبل الكفيلة بتحقيق هذه المهمة».

الاتحاد النسائي: الحدّ من العنف ضد المرأة والمساواة في الأجور

اعتبرت عضو مجلس إدارة الاتحاد النسائي البحريني فوزية ربيعة بأن: «تعديلات قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية شكلت عائقاً كبيراً أمام منظمات المجتمع المدني في الحيولة دون تحقيق الأهداف والرؤى التي من أجلها تم تأسيسها والتي يشترط في عضو مجلس الإدارة أن يكون متمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية».

وأوضحت ربيعة بأن: "أعداد ضحايا العنف الأسري لازالت تتوارد إلى المراكز الرسمية والخاصة والأهلية رغم إمكانياتها المحدودة"، ودعت إلى: "تعديل قانون العنف الأسري بحيث يشمل العنف في الفضاء العام، والتهديد بالعنف، والاغتصاب الزوجي وعقوبته. وكذلك ضرورة شمول غير البحرينيات في قانون العنف الأسري». وطالبت بإلغاء: «المادة (353) من قانون العقوبات، والتي تعفي المُغتصب من العقوبة حال زواجه من الضحية، ورفع سن الزواج للفتاة إلى سن 18».

فوزية ربيعة

وقالت ربيعة أن الاتحاد النسائي: «يدعم توحيد المزايا والأجور والمكافآت في القطاعين الخاص والعام وعدم زج فترة الإجازات المرضية بسبب الحمل والولادة في تقييم أداء العاملة واستحقاقاتها للترقية والزيادة في حين انها حقوق كفلها القانون، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية للنساء، وخاصة العاملات في الاقتصاد الغير منظم، وتعديل وضع العاملات في رياض الأطفال».

وأشارت إلى أن: «البحرينية المتزوجة من أجنبي محرومة من إعطاء جنسيتها لأبنائها، ويعد ذلك تمييزاً صريحاً بين الجنسين ويترتب على هذ التمييز أضراراً مادية ومعنوية وحقوقية تتحملها الأم وابناؤها».

ودعت ربيعة إلى:» استقلال المرأة البالغة الرشيدة في إبرام عقد الزواج، ولها الخيار في اشتراط موافقة الولي، وتعديل المادة 95 من قانون الأسرة والخاصة بالخُلع في الفقه الجعفري فهذه المادة أبرزت قضية المُعلقات».

كما دعت إلى تأهيل المرأة القانونية لتتولى مهام القضاء الشرعيّ في محاكم الأسرة واتخاذ تدابير مؤقتة لتحقيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية على صعيد الانتخاب أوالتعيين وطنيًا ومحليًا.

الحلواجي: نحيي كتلة «تقدّم» لرفضها وقف استقطاع 1% لصالح التعطل

أكدّ نائب الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين حسن الحلواجي على: «أحقية أبناء البحرين بالاستئثار بالوظائف ذات القيمة المضافة والتي يمكن من خلالها توفير الحياة الكريمة للمواطن».

وقال الحلواجي بأن: «الاتحاد أطلق رؤيته لإصلاح سوق العمل في 2020 واقترح بأن يتم احلال البحرينيين في الوظائف التي يتجاوز الحد الأدنى للأجر فيها عن 700 دينار، وعدد هذه الوظائف بحسب احصائيات هيئة التأمينات الاجتماعية وقت إطلاق الرؤية 40 ألف وظيفة تعمل بها عمالة غير بحرينية، كما أن الاتحاد العام يتبنى قصر بعض الوظائف على البحرينيين أسوةً بتجارب مشابهة وناجحة في دول الجوار».

وأشاد الحواجي بموقف كتلة «تقدم» البرلمانية في موقفها الرافض وقف استقطاع 1٪ من أجور العمال، مشيراً إلى أن: «موقف الاتحاد ثابت في رفض أي مقترح يمس بقانون التأمين ضد التعطل رقم 78 لسنة 2006 وكل محاولة للانتقاص من مزاياه المقدمة للعاطلين أو النيل من احتياطي الصندوق تحت أي»، وشدد على أن: «مثل هذا القانون يعد من المكتسبات العمالية الرائدة، وأن القانون لا يصح أن يعدّل إلا بمزيد من المكاسب في مزايا المتعطلين وليس العكس».

وأكد الحلواجي على: «موقف الاتحاد الثابت والرافض لأي تعديلات تؤدي لتحميل المؤمّن عليهم أعباء أية «عجوزات» إن وجدت وهو أمر مرفوض وهو موقف لا نزال نتمسك به ونصر عليه اليوم، كما نتمسك بأن أي تعديل يمس مميزات وحقوق المؤمّن عليهم يجب ألا يمر تحت أية ذريعة أو مبرر من بوابة السلطة التشريعية الموقرة التي نكنُّ لها ولدورها الاحترام والتقدير».

حسن الحلواجي

كتلة تقدّم: السياسات الاقتصادية الجديدة تستهدف جيوب المواطنين

قال النائب عن كتلة تقدم البرلمانية فلاح هاشم بأن: «الشارع البحريني يتابع ومنذ أكثر من عام بقلق بالغ التعديلات غير المنصفة على قانون التقاعد التي أحالتها الحكومة ولازال الجدل لم يحسم بشأنها تحت قبة البرلمان في مؤشر واضح على استهداف السياسات الاقتصادية الجديدة لجيوب المواطنين. وشدد على أن: «الكتلة وقفت بكل صلابة في وجه تلك التوجهات النيوليبرالية الخطيرة رغما تواجهه من تحديات ومصاعب جمة في سياق عملها البرلماني تحت قبة البرلمان وخارجها»، وتابع: «نعدكم أن نستمر مدافعين وبصلابة عن مصالح جميع المواطنين كما عهدتمونا».

وأوضح هاشم بأن: «هناك تراجعات في مؤشرات الشفافية وانتكست الكثير من الحقوق والحريات ومنها حرية التعبير والنشر، كما تراجع المساران الحقوقي والديمقراطي كثيرًا، حيث تم تقييد عمل الجمعيات السياسية وحل بعضها، ضمن مشهد يعبر عن الضيق

فلاح هاشم

بالرأي الآخر ويضيق ذرعًا بمفهوم التعددية السياسية، في وقت كنا نؤمل على اتساع الأفق بصورة أكبر لاستيعاب جميع الرؤى والأفكار ضمن سيرورة عمل ديمقراطي يسمح بالتراكم ويعطي للتجربة بعدها الزمني والسياسي بما يصب في مصلحة ترشيد العمل السياسي برمته وبعطي دفقًا ونضجًا لتطور المسار الديمقراطي في البحرين».

وأضاف: «كما تم الانتقاص من ممارس العمل البرلماني عبر فرض المزيد من القيود بالنسبة للدور الرقابي علاوة على دوره التشريعي المنتقص في الأصل، ممثلًا في تقييد الاستجوابات والمناقشة العامة ولجان التحقيق البرلمانية، وتقليص مساحة الأسئلة، علاوة على ما أحدثه نظام الدوائر الانتخابية من اختلالات واضحة في تركيبة وبنى مجلس النواب المنتخب». وواصل: «تراجع المسار المعيشي والاقتصادي للمواطنين وبشكل خاص للفئات الفقيرة والمتوسطة وبشكل لافت، عبر الأخذ بالسياسات النيوليرالية المدمرة، التي يفرضها صندوق النقد الدولي حيث ارتفع منسوب الضرائب والعديد من الرسوم على كاهل الفقراء والمعدمين والشرائح الضعيفة والمتوسطة.

الشاعرة العراقية بلقيس حسن في «ملتقى التقدمي»

استضافت اللجنة الثقافية للمنبر التقدمي، في باكورة أنشطتها لهذه الدورة، الشاعرة العراقية المقيمة في المهجر بلقيس حميد حسن في أمسية شعرية متميزة في السابع والعشرين من مارس الماضي، وأدار الأمسية الشاعر احمد العجمي، وسط حضور متميز من أعضاء التقدمي ومن الأدباء والشعراء البحرينيين، وجمعت الشاعرة بلقيس في تلك الأمسية بين قراءة عدد من نصوصها الشعرية، وبين تسليط الضوء على سيرتها وتجربتها، حيث اضطرت لمغادرة وطنها العراق وهي لما تزل شابة في مقتبل العمر، وهي السيرة التي عكست بعض جوانبها في أعمالها الروائية.

شهدت الأمسية تفاعلاً كبيراً من الحضور، الذين حاورا الشاعرة في تجربتها، خاصة لجهة جمعها بين كتابة النص الشعري والسر دالروائي، وعن أثر وجودها الطويل في المهجر على إبداعها وتكوين شخصيتها، وفي ختام الأمسية وقعت الشاعرة على نسخ من رواياتها ودواوينها الشعرية.

التقدمي بمناسبة يوم المرأة:

تمييز وابتزاز وبطالة وعنف وغياب المشاركة السياسية

دعا المنبر التقدمي لإعادة النظر في قانون الأسرة باعتباره يكرس في بعض مواده تبعية المرأة للرجل ويعرضها للابتزاز والاستغلال، مشيراً التقدمي في بيانه بمناسبة اليوم العالمي للمرأة إلى أن: «الكثير من النساء يتعرضن في المحاكم عامة والجعفرية منها خاصة للابتزاز بسبب ما تنص عليه بعض المواد ومنها ما يتطلب ضرورة موافقة الزوج على طلب الخلع الأمر الذي يبقيها معلقة لحين موافقة الزوج على بذل العوض الذي يتمادى البعض في فرضه بمبالغ خيالية، إلى جانب ما يتعلق بسن الزواج والولاية وغير ذلك من بنود وأحكام قانون الأسرة». كما دعا البيان إلى تمكين النساء ودعم مشاركتهن الكاملة وهو الأمر الذي يساهم في مواجهة مختلف التحديات وإيجاد الحلول القائمة التي نواجهها اليوم، وفي المقدمة منها الفقر والبطالة والعنف ضد النساء.

وقال البيان بأنه: بالرغم مما حققته الحركة النسوية في العالم في مجال حقوق وتمكين النساء إلا أن هذا التقدم ظل بطيئاً وتعيقه قوانين تمييزية لابد من مراجعتها وإعادة النظر فيها بما يضمن اتساقها مع ما نصت عليه دساتير العالم ومنها دستور مملكة البحرين وذلك بإزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، ومنها قانون الجنسية الذي يحرم أبناء المرأة البحرينية المتزوجة من غير البحريني من الحصول على جنسية والدتهم، وهو الأمر الذي شكل معاناة شديدة الوطأة بالنسبة لأعداد لا يستهان بها من نساء البحرين».

وأشار البيان إلى أن: «ما أحدثته جائحة كورونا على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي يتطلب مراجعات خاصة لأوضاع المرأة في مجال التوفيق بين مسؤولياتها الأسرية وعملها وتنشئة الأطفال، ويجب النظر والأخذ بعين الاعتبار لوظيفة الأمومة وما تتطلبه من مراجعة لساعات الرضاعة وإجازة الأمومة وأن تقلل الفجوة ما بين القطاعين العام والخاص فيما يخص هذه الامتيازات وإصدار قرارات تحفيزية من جانب وملزمة من جانب آخر لجهات الأعمال في القطاع الخاص لغرض توفير الفرص الوظيفية والفرص القيادية التي تضمن للمرأة عمل لائق».

وشدد البيان على: «دعم النساء المعيلات والفئات المحتاجة والعاملات في القطاع غير المنظم والأسر المنتجة وتوسيع الحماية التأمينية لتشمل هذه الفئات، بالإضافة إلى العاملات في رياض الأطفال اللواتي يتعرضن للاستغلال»، وطالب البيان: «برفع كفاءتهن ودعم أجورهن والالتزام بدفع أجور العاملات خلال فترة الصيف، وايجاد حل ملف البطالة بين النساء الموظفات بعقود مؤقتة واستيعاب العاملات في السوق المحلي».

كما أكد البيان على: «أهمية رفع مشاركات المرأة البحرينية وتعزيز دورها في الحياة السياسية والحياة العامة وفي كافة المجالات وتذليل المعوقات التي تواجهها في هذا الشأن، والعمل على ترقية المرأة إلى المناصب القيادية واتخاذ تدابير مؤقتة (الكوتا) لتحقيق مشاركة المرأة في الحياة السياسية على صعيد الانتخابات أو التعيين»، داعياً إلى: «تعديل المادة (43) من المرسوم بقانون رقم (25) لسنة 2018 بشأن مباشرة الحقوق السياسية والذي يحرم أعضاء وعضوات الجمعيات السياسية من أن يكونوا أعضاء في مجالس إدارة أي مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني مع طبيعة إن وجود مثل هذه المواد المعدلة تخنق العمل الأهلي وتتعدى على حق الأفراد في حرية الدخول في مجالس الإدارات».

«التقدمي» يعزي برحيل المناضلين الكويتيين الخطيب والنيباري

نعى المنبر التقدمي في بيان له المناضل الكويتي والعربي الدكتور أحمد الخطيب، الذي توفي في 6 مارس 2022، عن عمر يناهز 95 عاماً. وعبر التقدمي في البيان عن صادق العزاء للكويت وشعبها الشقيق برحيل الشخصية الوطنية البارزة، وخص بالتعزية عائلة الفقيد الكبير ورفاقه في الحركة الوطنية والتقدمية والديمقراطية الكويتية، كما بعث الرفيق عادل المتروك الأمين العام للتقدمي برسالتي تعزية للرفاق في الحركة التقدمية الكويتية والمنبر الديمقراطي الكويتي برحيل الفقيد عبدالله النيباري.

ووصف التقدمي الخطيب في بيان النعي في بيان نعيه للخطيب بأنه «أحد القادة التاريخيين لحركة القوميين العرب، وأحد أعضاء المجلس التأسيسي الكويتي الذي ناقش وأقرّ الدستور الكويتي، وكانت له مساهماته المهمة فيما نصّ عليه هذا الدستور من حقوق ومكاسب سياسية مهمة، كما أنه كان صوتاً شجاعاً في مجلس الأمة في عدة فصول تشريعية، مدافعاً عن حقوق الشعب الكويتي وثروته الوطنية ومنجزاته السياسية والدستورية».

وأوضح البيان بأن: «تأثير الراحل واسهاماته في مسيرة العمل النضالي والثقافي ومقاومة الاستعمار لم تقف عند حدود دولة الكويت وإنما امتدت إلى خارجه في الخليج وكافة الدول العربية حيث كان على رأس العديد من الفعاليات والمحافل العربية التي شكل عطاءه فيها قيمة نوعية لما لشخص الراحل من تأثير معنوي».

وجاء في تعزيتي التقدمي لكل من الرفيقين د. حمد الأنصاري الأمين العام للحركة التقدمية الكويتية وعبد الهادي السنافي الأمين العام للمنبر الديمقراطي الكويتي برحيل الشخصية الوطنية عبدالله النيباري بأن شعبنا في البحرين وتحديداً في الحركة الوطنية الديمقراطية لا ننسى مواقفه الداعمة لنضالات شعبنا أبان حقبة قانون أمن الدولة والمطالبة بإعادة الحياة النيابية وإشاعة الديمقراطية في البحرين، وقال الأمين العام للتقدمي في برقيتي التعزية: «باسمي ونيابة عن أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية وجميع منتسبي المنبر التقدمي في البحرين ، أتقدم إليكم ومن خلالكم لأسرة الفقيد وسائر أبناء الشعب الكويتي الشقيق بوفاة الرمز الوطني والديمقراطي الكبير المناضل عبدالله النيباري الذي عرف بمواقفه الوطنية الصادقة و المعبرة عن قضايا الناس و المدافع الصلب عن مطالب و حقوق الإنسان في الكويت.

مشاركة بحرينية في تأبين الخطيب

وشارك وفد من الشخصيات الوطنية البحرينية في التأبين الذي أقيم في الكويت للفقيد الكبير د. أحمد الخطيب مكوّن من الأخوة عبدالنبي العكري، رضي الموسوي، محمود حافظ، حيث ألقى الأخ رضي الموسوي كلمة أكدّ فيها على المسيرة الحافلة للفقيد، حيث اسهم في صناعة التاريخ في مختلف مراحل حياته، وكانت بصماته واضحة في مختلف جوانب النضال ومختلف الإنجازات التي حققتها الكويت والأمة العربية وحركة التحرر العالمية.

وأشارت الكلمة إلى أن الخطيب إنسان قلّ نظيره ، وقلّ ان يجود الزمن بأمثاله، حيث ترددت أصداؤه عبر العالم العربي، واعتبر فقدانه خسارة ليس للكويت وحدها بل للأمة العربية وأحرار العالم، وأن فقده خسارة لا تعوض، لكن الوفاء له ولنهجه ومبادئه هو تمثل حياته والتمسك بمبادئه والعمل على تحقيق الأهداف التي ناضل من أجلها.

قطاع النقابات يحضر لأولى لقاءاته العمالية

جانب من اجتماع قطاع النقابات العمالية

عقد قطاع النقابات العمالية والمهنية لقاء تشاوري لوضع تصورات وآلية عمل القطاع لدورته التاسعة بحضور الامين العام ونائب الأمين العام للشؤون السياسية وعدد من الرفاق المهتمين بالعمل النقابي بدعوة من رئيس القطاع. تبادل الحاضرون الأفكار والتطلعات وآفاق العمل للفترة المقبلة.

وأمل القائمين على القطاع مشاركة واسعة في اللقاء الأول القادم لأعضاءه لتدشين مرحلة متميزة للفترة المقبلة.

شركة تفصل موظفيها وتهددهم بالشرطة

اشتكى عدد من الموظفين فصلهم من إحدى الشركات العامة بشكل تعسفي وطريقة استفزازية دون إعطائهم اوراق تثبت فصلهم والطلب منهم تقديم استقالتهم خلال مهلة تتراوح بين الشهر إلى ثلاثة أشهر. وتم تهديدهم بتحويلهم لمراكز الشرطة إذا لم ينصاعوا لأمر الاستقالة. على الرغم من كفاءتهم وجدارتهم وخبرتهم التي تصل إلى 20 سنة لأغلبهم.

وقال أحدهم إن الامر أصبح لا يطاق في الفترة الأخيرة، فهناك زميلة لنا في أحد الاقسام تم إحالتها للاستقالة بسبب وضع الحمل الخاص بها وهي الان بصدد رفع قضية بذلك. كما قام أحد المدراء بإغلاق فرع للشركة في إحدى المناطق عن طريق تسريح الموظف البحريني من تلك الوظيفة.

وأضاف أن عددنا نحن البحرينيين أصبح في تناقص مستمر بدون سبب حقيقي وجميعنا على يقين أن المدير التنفيذي للشركة ليس على علم بما يحصل جراء هذه التصرفات التي تصدر من شخص غير مسؤول أخلاقيا ومهنيا.

"البلاد» – 19 مارس 2022

انجاز عمالي لنقابة DHL

استطاعت نقابة عمال شركة DHL تحقيق زيادة على علاوة المواصلات بعد استجابة إدارة الشركة على مطلب النقابة بزيادة تلك العلاوة لتصل إلى 100 دينار. واوضحت النقابة بأن علاوة المواصلات الحالية تبلغ 60 دينار وسترفع إلى 80 ديناراً خلال شهر أبريل الجاري على أن تصل إلى 100 دينار بداية العام المقبل.

وتقدمت إدارة النقابة بالشكر والتقدير لإدارة الشركة المتمثلة من قسم الموارد البشرية ومدراء الأقسام عامة على تفهمهم للوضع الذي يعيشه الموظف في الشركة. واعتبرت النقابة بأن هذا الانجاز الجديد إلى عموم موظفي الشركة بالخصوص اعضاء النقابة الذين كانوا السند والعون لإدارة النقابة وكانوا السبب الرئيسي لهذا الانجاز النقابي والعمالي.

مطالب عمالية على طاولة التفاوض بين النقابة و«ألبا»

عقدت إدارة النقابة العمالية لشركة ألبا اجتماعاً تفاوضياً مع إدارة الشركة طالبت فيه بالرجوع لنصوص قانون العمل التي تبين حقوق العمال بالحصول على أجر العمل الإضافي، وبررت النقابة مطلبها بالأداء المميز للشركة خلال الفترة الماضية.

كما طالبت النقابة بتحسين العلاوة الاجتماعية وتحسين نسبة الزيادة السنوية حيث وصفتها بأنها الأقل منذ سنوات ولا تتناسب مع الوضع المالي الحالي للشركة. وتقدمت النقابة بطلب منح 1000 سهم من أسهم الشركة للعمال الذين أمضوا في الخدمة سنتين، اسوه بالمنحة السابقة التي قامت بها الشركة وقالت النقابة بان ذلك: "يعد تقديراً لجهود العمل ورافعاً لمعنوياتهم».

وأوضحت النقابة بان: "البرنامج الاسكاني للشركة طرأت عليه تغييرات أدت إلى تراجع امتيازاته وغابت عنه شفافية الاجراءات"، ودعت النقابة إدارة الشركة إلى: "تطوير البرنامج ليتوافق مع مبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركة".

كما أكدت النقابة على حق العمال في الاستفادة من الاجازات العرضية وذلك لتحقيق الغاية منها، وان التعديلات التي أجرتها الإدارة لا تتماشى مع قانون العمل وأنها تحرم العديد من العمال من حقهم في الاستفادة من هذه الاجازة.

75 ألف متقاعد في البحرين

كشف تقرير إحصائي جديد للهيئة العامة للتأمين الاجتماعي عن زيادة قدرها 5٪ بأعداد المتقاعدين خلال الربع الرابع من العام الماضي 2021 مقارنة بالفترة ذاتها في العام 2020، حيث بلغ إجمالي عدد أصحاب المعاشات الأحياء 75 ألف و760 متقاعدًا.

وأشارت الإحصائية الواردة إلى أن عدد المتقاعدين المستجدين بلغ 3 آلاف و977 متقاعدًا، بينهم 668 متقاعدًا من القطاع العام، بنسبة زيادة بلغت 0.8٪ مقارنة بالفترة نفسها في العام 2020، فيما بلغ عدد المتقاعدين المستجدين في القطاع الخاص 3 آلاف و309 متقاعدين، بنسبة زيادة تبلغ 8٪. وتفصيليًا، يبلغ عدد المتقاعدين من القطاع العام 34 ألفا و100 متقاعد، بينهم 20 ألفا و21 من الذكور، و14 ألفا و79 من الإناث، فيما يبلغ عدد المتقاعدين من القطاع الخاص 41 ألفا و660 متقاعدًا، بينهم 28 ألف و728 من الذكور، و12 ألفا و932 من الإناث.

وبحسب الإحصائية، فإن نسبة المتقاعدين الذكور تشكل 64٪، فيما تبلغ نسبة الإناث 36٪، ويبلغ متوسط المعاش الشهري للمتقاعدين 778 دينارًا، وعلى وجه التحديد 827 دينارًا للذكور، و690 للإناث، فيما يبلغ متوسط أعمار المتقاعدين 56 سنة، ويبلغ 58 سنة للذكور، و53 سنة للإناث.

وشهد معدل نمو أعداد أصحاب المعاشات الأحياء زيادة تدريجية على مدى السنوات الماضية، حيث كان يبلغ 72 ألف و240 متقاعدًا في العام 2020م، 69 ألف و131 متقاعدًا في العام 2019 بزيادة تقدّر بنسبة 20٪ مقارنة بأعدادهم في العام 2018، حيث كان يبلغ عددهم 57 ألفًا و711 متقاعدًا.

«الأيام» – 1 /3/ 2022

الصفار أول امرأة بحرينية في منصب رئيس النقابة

انتخبت إدارة نقابة العاملين في شركة نفط البحرين «بابكو» زهراء الصفار رئيساً للنقابة خلفاً للرئيس السابق محمد جعفر شهاب بعدما اختار التقاعد المبكر من الخدمة في الشركة، كما وأسفر الاجتماع الاجرائي الذي عقده مجلس إدارة النقابة بانتخاب سهيل التاجر كنائب للرئيس وعصام الشعباني امينا للسر خلفا للسيد مصطفى المحافظة اللذان اختارا كذلك التقاعد المبكر من الخدمة.

وقد عبر مجلس إدارة النقابة عن تمنياته بالتوفيق والنجاح للصفار في قيادة النقابة في المرحلة القادمة بمساندة باقي اعضاء المجلس.

نقابة عمال «جرامكو» تكسب قضية تتصل بالمكاسب العمالية

هنأ قطاع النقابات العمالية والمهنية في «التقدمي» مجلس إدارة نقابة عمال «جرامكو» بكسبهم القضية المرفوعة أمام المحكمة العمالية، والصادر في 22 مارس الماضي، التي أصدرت تعميماً لأعضاءها أبلغتهم فيه بكسب القضية التي رفعتها النقابة ضد إدارة الشركة، حول تأكيد واستمرارية المكاسب العمالية التي ألغتها تلك الشركة مثل الزيادة السنوية وصندوق الإدخار واحتساب أجر الوقت الإضافي على على مجموع الأجر، والسلة الرمضانية والحقيبة المدرسية ومنحة الجامعة العمالية.

كاريكاتير خالد الهاشمي

نقلاً عن حساب الفنان على «انستجرام»

14 بحرينياً يشكون من الفصل

شكا 14 مواطناً من قيام إحدى شركات المقاولات بما أسموه فصلهم تعسفيا من دو ن سابق إنذار، رغم انتظامهم في العمل في مواقع الإنشاء. وقالوا بأنهم كانوا يعملون ف ي الشركة كعمال في مواقع البناء، وفوجئوا باتصال من أحد المهندسين القائمين على ال مشاريع يطالبهم بالتوقف عن الحضور لمزاولة أعمالهم في هذه المواقع، بدعوى أنهم ف ي غير حاجة إليهم، مضيفين أنهم فوجئوا بعد فترة بأنه تم نقل العاملين الأجانب الذي ن كانوا معهم بالشركة إلى سجل آخر وأن الرواتب تدفع بانتظام إليهم، بعكس الإجراء ا لذي تم معهم.

وشددوا على أنهم حينما تواصلوا مع المهندس الذي أبلغهم بالقرار، رفض التجاو ب مع مطالبهم بالحصول على حقوقهم وخاصة أنهم حاولوا التوجه إلى مقر الشركة إل ا أن القائمين عليها قاموا بإخلاء هذا المقر وتحول إلى مكان وهمي للسجل.

ولفتوا إلى أنهم تقدموا بشكوى لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي سعت مرار ا للتواصل مع الشركة حتى توجه إليهم المحامي الخاص بالشركة، وأوضح أنه غير ق ادر على الوصول إلى تسوية،ما دفع الوزارة إلى مطالبتنا بإقامة دعوى ضد الشركة ال تي مازالت تواصل نشاطها في المواقع الإنشائية المختلفة من دون توقف. وطالبوا الجها ت المعنية بالتدخل لمساعدتهم في الحصول على حقوقهم.

"أخبار الخليج" – 13 مارس 2022

مناقشة عامة حول سياسة الحكومة في التعامل مع ارتفاع النفط

تقدّم 10 نواب من بينهم النائبان في كتلة «تقدّم»، عبدالنبي سلمان وفلاح هاشم، بطلب عقد مناقشة عامة في جلسة النواب لاستيضاح سياسة الحكومة بشأن السياسات والخطط والبرامج التي أعدّتها للاستفادة من الزيادة الحاصلة في أسعار النفط، على أن تكون أولوية الكلام للنائب إبراهيم النفيعي.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للطلب أنه: "نظرًا لاعتماد سعر النفط على أساس (50) دولارًا للبرميل عند اعتماد الميزانية العامة للدولة للسنتين الماليتين 2021-2022، إلى جانب اشارة المصادر المختصة بشؤون النفط إلى أن سعر النفط الخام الذي تُصدره مملكة البحرين وصل إلى (124) دولارًا للبرميل وهو أعلى مستوى من عام 2008، وأن البحرين ستجني من بيع (150) ألف برميل أكثر من (18) مليون دولار في اليوم الواحد في ظل الأسعار المذكورة، كما ان هذه التطورات الإيجابية والمهمة في أسعار النفط تتطلب الوقوف على السياسات والخطط والبرامج التي أعدّتها الحكومة بهذا الشأن وتبادل الرأي بصددها".

«تقدّم» تطالب بمكافأة مقطوعة لأصحاب المعاشات التقاعدية

طالب النائبان في كتلة «تقدّم» عبدالنبي سلمان وفلاح هاشم هيئة التأمين الاجتماعي بصرف مكافأة مقطوعة لأصحاب المعاشات التقاعدية، وتقدم بالطلب إلى جانب «تقدّم» عدد من النواب حيث أكدوا على أنه: "يجب الوضع في الحسبان أن هناك رواتب تقاعدية متدنية ولا تواكب الغلاء المعيشي ولا التضخم الكبير في أسعار السلع والمنتجات بصفة عامة، والتي تثقل كاهلهم بالأعباء المادية والتي تكاد لا تكفل العيش الكريم لهم، لذا يجب علينا منح هذه المكافأة مع الأوضاع القائمة وفي ظل كل هذه التطورات المتسارعة عالميا".

وجاء في المذكرة الإيضاحية أن الاقتراح يهدف إلى مواجهة الارتفاع في الأسعار نتيجة الظروف التي يمرّ بها العالم، سيما في ضوء ارتفاع أسعار النفط، مما يتطلب مساعدة هذه الفئات على وجه الاستعجال في ظلّ غلاء المعيشة المستمر.

وأكّدت المذكرة الإيضاحية على ضرورة السرعة في تقديم المكافآت وعدم الانتظار لمساعدة هذه الفئات وذلك لضمان حياة كريمة لهم في ظلّ الظروف العالمية المتلاحقة والسريعة.

استثمار زيادة أسعار النفط في دعم صناديق التقاعد

قال النائب يوسف زينل إن ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة منذ سنوات، يمثل فرصة لتخفيف الضغط على جيب المواطن بعد موجة غلاء وضرائب ووقف زيادات.

وأضاف: نتحدث هنا عن فائض ظلت تجنيه ميزانية الدولة منذ تفوق حجم الإيرادات النفطية على ما هو معتمد لسعر البرميل الواحد في الميزانية العامة، وهو فارق آخذ في الاتساع إلى نحو قد يبلغ الضعف.

وتابع: نعي جيداً حاجة الميزانية لاستعادة توازنها بعد تحديات انخفاض أسعار النفط ثم الجائحة، لكننا نرى أيضا أهمية خوض السلطتين التشريعية والتنفيذية في مسألة تخفيف الضغط على المواطنين وإيجاد الآليات والتدابير الكفيلة بتحقيق ذلك دون الإضرار بسعي المملكة لبلوغ مرحلة التوازن والتعافي.

ونوه: يتصدر ذلك فئة ذوي الدخل المحدود وفئة المتقاعدين ممن باتوا وجها لوجه أمام تضخم مستمر ومتزايد، دون أن تقابله زيادة موازية في مصدر الدخل (الأجور أو العلاوات)، الأمر الذي ألحق ضررا بالغا بالمستوى المعيشي لهاتين الفئتين، والحديث هنا عن آلاف الأسر البحرينية.

زينل لوزير التجارة: الاقتصاد الحر ليس مبررًا للجشع

قال عضو كتلة تقدّم البرلمانية النائب يوسف زينل إن مفهوم الاقتصاد الحر، لا ينبغي أن يشكل مبررا أو ما يشبه (التخريجة) أو المبرر لجشع بعض التجار والمحلات.

وأضاف زينل وهو يعلق على تصريحات وزير الصناعة والتجارة والسياحة زايد الزياني بشأن عدم وضع سقف للأسعار: اعتماد هذه السياسة بصورة شاملة تقريباً يوجب على الوزارة القيام بجملة تدابير مصاحبة تكفل وتضمن حماية المستهلك من أية أضرار قد تنجم عن ذلك.

وتابع: الحديث هنا بداية عن حاجة السوق البحريني لتنويع الخيارات المتاحة أمام المستهلك، وإنهاء ما يعرف بالاحتكار بشتى صوره، والدفع باتجاه المنافسة التي تترك أثرها تاليا على الأسعار وتدفع بها نحو الانخفاض.

وقال زينل إنه يتوجب على الوزارة تفعيل الرقابة المستمرة على السوق بمختلف مؤسساته ومحلاته منعا لأية تجاوزات، الأمر الذي يعني تطويرا وتأهيلا وتوسعة لكادر التفتيش ونطاقه، وإيجاد آلية تواصل تجعل من المستهلك شريكا حقيقيا وفاعلا في عملية الرقابة، لافتا إلى أهمية بلوغ الجزاءات مرحلة الردع، وهو أمر يتوقف على الكشف الكامل عن هوية.

هاشم: أعضاء النقابات يواجهون تحديات كثيرة

رفض مجلس النواب مشروع قانون تعديل القا نون بشأن الكشف عن الذمة المالية والذي يهدف إلى الزام رؤساء وأعضاء مجالس إدارات المنظمات النقا بية العمالية ورؤساء وأعضاء الاتحادات النقابية ا لعمالية تقديم إقرار بذمتهم المالية. وقال النائب الس يد فلاح هاشم إن قانون الذمة المالية حدد 11 فئة لم ن ينطبق عليهم القانون، متسائلا عن علاقة تلك الفئ ات برؤساء النقابات، قائلا إن هناك تخوفا كبيرا من تأثير ذلك على العمل النقابي، مضيفا أن أعضاء النق ابات يواجهون تحديات كثيرة ونحن نضع لهم تحد ياً جديداً.

الموافقة على مشروع قانون تقدمت به كتلة تقدّم

وافق مجلس النواب على مشروع قانون (مصاغ بناء على اقتراح بقانون من مجلس النواب) بتعديل المادة (143) من المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002م بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب.

ويتضمن مشروع القانون تعديل نص المادة (143) من المرسوم بقانون رقم (54) لسنة 2002 بشأن اللائحة الداخلية لمجلس النواب، بحيث يسقط السؤال البرلماني بانتهاء الفصل التشريعي الذي قُدِّم السؤال خلاله، بدلاً مما هو قائم حالياً من سقوط السؤال البرلماني بانتهاء دور الانعقاد الذي قُدِّم السؤال خلاله.

«التحقيق البرلمانية» في طيران الخليج تسلم تقريرها لرئاسة المجلس

سلمت لجنة التحقيق البرلمانية بشأن طيران الخليج التقرير النهائي لرئاسة مجلس النواب، بعد أن استكملت اللجنة تحقيقها في اوضاع شركة طيران الخليج، حيث كثفت اللجنة من اجتماعاتها مع الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة والوزراء المعنيين والجهات المعنية بأوضاع الشركة والعاملين فيها طيلة الشهور الأربعة الماضية. وقد صرح النائب عبد النبي سلمان ان اللجنة واعضاءها عملوا بجهود استثنائية طيلة الشهور الأربعة الماضية من اجل وضع الحلول والاستنتاجات والتوصيات المطلوبة، عملا منها على تعزيز مفهوم التكامل مع الجهات الرسمية المعنية من اجل انتشال هذه الشركة الوطنية من تراجعاتها التي آن الأوان للانتباه لها جيدا في ظل جملة من التحديات والمصاعب التي لازال الأمل يحدونا بوضع حد لها، والبدء بشكل عاجل في العمل من اجل دراسة الحلول والمقترحات التي من شأنها ان تضع طيران الخليج على الطريق الصحيح فهذه الشركة تعتبر مرتكزا اساسيا لا غنى عنه لاقتصادنا الوطني، لذلك اصبح لزاما علينا جميعا ان نسعى لوضع المعالجات الصائبة اداريا وماليا لإدارة الشركة على اسس من الشفافية والحرفية لتتجاوز ما يعيقها من تحديات ومصاعب.

بين سعر النفط وسعر الغذاء سياسة اجتماعية اقتصادية

ما أن التهبت أسعار النفط لتضرب رقم ١٢٠ دولارا للبرميل على إثر العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا، حتى تناولها المسؤولون والمواطنون على السواء في منطقة الخليج بما يكاد يقارب تناول أحداث العمليات العسكرية ذاتها. وفي حفل عرس حضره أصدقاء كويتيون أعزاء سألت الأستاذ سعود العنزي، رئيس تحرير «الجريدة» الكويتية عن الوضع الاقتصادي في بلاده. جاءت الإجابة في ذات الدائرة : سيكون التراخي سيد الموقف، اعتمادا على بحبوحة ارتفاع أسعار النفط. وفي ذات يوم جميل، عندما ستهبط ثانية سيعود الحديث عن أهمية الإصلاحات الحقيقية.

عبد الجليل النعيمي

هذا هو الحال في معظم منطقتنا. لكن في البحرين له نكهته الخاصة. فنحن مأخوذون كثيرا بفكرة التوازن المالي. وقد نقلت وكالة بلومبرج في 20 مارس عن معالي وزير المالية تفاؤله بأن تحقق البحرين هدفها المتمثل في تحقيق التوازن في الميزانية بحلول عام 2024، وربما قبل الموعد المحدد. وأعاد ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، وكذلك عودة النمو الاقتصادي بقوة.

وبدوره فإن المواطن، الذي يعتقد بأن وظيفة الدولة الأساس هي حمايته ورعايته، راح يحلم، أو يتندر حالما، بأن تستغني الحكومة عن ضريبة القيمة المضافة وتعيد دعم أسعار السلع والخدمات الضرورية والجوانب الاجتماعية الأخرى إلى سابق عهدها، وتُوقِف أو تُخفِف مختلف أشكال الرسوم. وله كل الحق في كل هذه التطلعات. فنحن أمام «طفرة مالية» يطرقها كل من زاوية اهتماماته.

الحقيقة أنْ لا أساس مادي لطفرة الأسعار بسبب أحداث أوكرانيا، لأن الإمدادات الروسية إلى أوروبا لم تتوقف حتى لحظة كتابة المقال، بل أن أسعارها تضاعفت عدة مرات قبل هذه الأحداث. يكمن السبب في الذعر الذي أثارته الدعوات الأميركية لمقاطعة النفط والغاز الروسيين، أي مضاربات شراء الذعر ذاته. أما الأساس المادي فنجده في الإقلاع الاقتصادي العالمي، وخصوصا الصيني بعد جائحة كورونا. ورغم أن خط أسعار النفط صعودي الاتجاه منذ العام الماضي، إلا أن انتشار الوباء هذه الأيام في مدينة شينيانغ بمقاطعة لياونينغ الصينية وإغلاقها كليا يكبح أسعار النفط من جديد. هو هكذا سوق النفط، غير مستقر دائما، وينسحب عدم استقراره على حالة الاقتصاد المعتمد عليه بنسبة كبيرة. ويعكس ذلك بسطوع ما أوردته نشرة «الشال» الكويتية بتاريخ 13 مارس 2022: بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لأول أحد عشر شهرا من السنة المالية 2022/2021 نحو 76.8 دولار، وللسنة المالية 2021/2020 نحو 43.5 دولار، وللسنة المالية 2012/2011 بلغ 109.9 دولار، وللسنة المالية 2016/2015 نحو 42.7 دولار، ولشهر فبراير 2022 نحو 94.2 دولار. بينما بلغ معدله في شهر يونية 2020 نحو 35.4 دولار، ولعقد من الزمن 2006 – 2015 نحو 81.5 دولار، ولنصف عقد من الزمن 2016 – 2020 نحو 52.9 دولار. وتذكر «الشال» : «أن معدل سعر برميل النفط في الحاضر أدنى من مستوياته التاريخية، بينما معدلات الإنفاق بارتفاع متصل مع زيادة عدد السكان، والقوة الشرائية لإيراداته تتآكل بفعل التضخم».

الآن، تشهد البحرين قفزة محسوسة في عائدات صادرات منتجاتها النفطية التي بلغت نحو 10 مليار دولار عام 2021، مقارنة بنحو 6 مليار دولار عام 2020، أي بنمو 67٪. ويبلغ متوسط إنتاج النفط في البحرين 206 آلاف برميل يوميا، منها 163 ب/ي من حقل أبو سعفة و 43 ب/ي من حقل البحرين. نتاج حقل أبو سعفة يُصدَّر نفطا خاما إلى الخارج. أما نفط حقل البحرين، فيجري تكريره بالكامل في مصفاة بابكو، إضافة إلى النفط الخام القادم من السعودية، بقيمة 4.7 مليار دولار عام 2021 مقارنة بـ 2.7 مليار دولار عام 2020. وواضح أن عائدات العام الحالي 2022 ستكون أكثر. وباحتساب سعره اليوم (23 مارس) بحوالي 118 دولارا للبرميل، فإن الدخل اليومي من النفط الخام يفوق 24 مليون دولار. وإذا كان صندوق النقد الدولي يقدر أن البحرين تحتاج إلى سعر 107 د/ب كي يتحقق توازن الميزانية، فإن هناك فائضا يوميا بنحو 2.3 مليون دولار. والحديث لحد الآن عن النفط الخام. ناهيك عن أسعار المنتجات النفطية.

وربما هنا نجد الجواب على التساؤل الذي سبق وأوردناه في مقال «هل من الأصول بيع أصول النفط والغاز؟» («التقدمي»، يونيو 2021) حول لماذا تم الضغط الشديد على المشرعين لاستعجال توقيع عقد الاستكشاف والمشاركة بالإنتاج (EPSA) قبل انفضاض الدورة البرلمانية وبشروط غير معهودة لصالح شركة النفط إيني؟

مفهوم أن هذه الأرقام بكِبَرها وطفراتها تحفز كلا من المسؤول الحكومي أو المواطن العادي لأن يُغنِّي كل على ليلاه.

أما في بقية المقال فليلانا ثالثة. ندرك أن تقليص الدين العام واجب، وتلبية حاجات المواطن أيضا واجب. لكن بينهما واجب ثالث، بالغ الأهمية – التنموي الاقتصادي الاجتماعي، الذي لا نكاد نسمع عنه ما يرضي الأنفس. أما آن الأوان لأن نقلع عن غلبة التفكير بمعادلة "مال – مال"،

بالضبط، كما هي معادلة عمل المصارف، معادلة الرأسمالية المالية ؟ أما آن أن ننتقل فعلا، لا قولا لمعادلة "مال – إنتاج (عمل) – مال"، أي أن نزج بما تيسر من مال ريعي في استثمار إنتاجي يسد حاجات المجتمع ويولد مالاً أكبر؟ هذا ليس مجرد كلام فضفضة يائس. بل وضع الإصبع على موطن الألم.

وكمثال مؤلم حقا، سنناقش التالي. قرأنا في العام الماضي خبر شكر مملكة البحرين لجمهورية السودان الشقيقة على إلغاء قرار وقف ترخيص مشروع "خيرات البحرين" بمحلية الدبة، وأن شركة ممتلكات البحرين القابضة "ممتلكات" "بصدد الانتهاء من إعداد دراسة استراتيجية شاملة للمشروع ("الوطن"، 26 أغسطس 2021). وبالمقابل قرأنا من السودان في 02.09.2021 في مقال بعنوان ("خيرات البحرين" أنموذج "الاستهبال" الاقتصادي!!..) يشير إلى أنه "حتى اللحظة ما زال قرار مصادرة مشروع خيرات البحرين ساري المفعول". ونسب المقال إلى مفوض مفوضية الاستثمار بالولاية الشمالية في السودان السيد بشرى الطيب أن ما صدر عن وزارة الخارجية مجرد تعميم صحفي، وليس قرار يلغي نزع المشروع. وأن البحرين لم تلتزم بشيئ من اشتراطات الاتفاق، ومنذ عام 2013 لم تستثمر دولارا واحدا منذ استحواذها على هذا المشروع البالغة مساحته 100 ألف فدان (أكبر من نصف مساحة البحرين)، وأن البحرين لم تستأنف ضد قرار النزع حتى تاريخه. وقد استأجرت البحرين هذه المساحة لمدة 99 عاما، على أن تُستغَل لتعزيز الأمن الغذائي لمملكة البحرين في مجال الثروتين الزراعية والحيوانية. وقد حذر السيد الطيب "من مغبة تدخل أي جهة غير مختصة في هكذا قرارات استراتيجية، لأن مثل هذا التدخل يهزم الفكرة التي تهدف إلى وضع مصلحة الوطن في المقام الأول من أساسها"*.

لا نعرف تطورات القضية مع السودان الشقيق بعد ذلك. لكن الذي نعرفه هو أنه في نوفمبر 2016 كان سعر طن القمح، مثلا، 124 دولارا، وفي أبريل 2021 وصل إلى 182 دولارا، وفي نوفمبر من نفس العام ارتفع إلى 306 دولارا. ومنذ بداية هذا العام ارتفعت أسعار القمح بمعدل 50٪.

ونعرف أيضا أن البحرين استوردت 161 ألف طن من القمح الأسترالي عام 2020 بقيمة 17 مليون دينار، بسعر 260 دولارا للطن. كما استوردت في نفس العام كمية ضئيلة من القمح الأميركي بسعر 660 دولارا للطن!! («الوطن»، 5 مارس 2021). وبالرغم من ارتفاع أسعار القمح، إلا أن الدعم الحكومي لمشتريات شركة البحرين لمطاحن الدقيق دعما لأسعار الخبز انخفض من 10.6 مليون دينار عام 2019 إلى 9.8 مليون دينار عام 2020.

ونعرف كذلك أن واردات البحرين من السلع الغذائية زادت عام 2020 عن المليون طن، بقيمة تقارب المليار دينار بحريني، لتلبية حاجات السكان الذين تسارع عددهم إلى قرابة 1.5 مليون نسمة بسبب السياسات السكانية والتغييرات الديمغرافية غير الطبيعية واللاعقلانية. وتستورد السلع الغذائية الأساسية (حليب، ألبان، دواجن، رز، لحوم، بصل، قمح، بطاطا، وغيرها) في الأساس من السعودية، الهند البرازيل، أستراليا، باكستان، الإمارات. وعموما، تستورد مملكة البحرين نحو 90٪ من احتياجاتها الغذائية من الخارج.

ترى، كم كانت البحرين ستحقق من نجاح في صون أمنها الغذائي وإيجاد الاكتفاء الذاتي، من القمح والمنتجات الزراعية والثروة الحيوانية ، ثم الاتجاه إلى تصديرها للأسواق الأخرى لو أنه تم استثمار مشروع «خيرات البحرين» كي يكون بالفعل منتجا للخيرات المادية لمصلحة الاقتصادين والشعبين في البحرين والسودان ؟

إن مصلحة جميع الأطراف، هنا وفي السودان الشقيق، ومن واجبها، وفي مقدمتهم النواب، أن تكشف ملابسات قضية «خيرات البحرين» بهدف إعادة تصحيح الوضع وإحياء المشروع بجدية. والأمر مطلوب بإلحاح، خصوصا في هذا الوقت، حيث ارتفاع أسعار النفط مقابل تحديات طفرات ربما تكون كبيرة جدا في أسعار الغذاء. والهدف هنا مزدوج: جعل «خيرات البحرين» إسما على مسمى من جهة، وضمان استغلال عائدات النفط المرتفعة حاليا في استثمار إنتاجي يخدم قضايا التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة.

هذا واحد فقط من مجالات متعددة متاحة للاستثمار الإنتاجي في الداخل أو في الخارج، نأمل أن تتوفر إرادة سياسية حقيقية وهادفة لتفعيلها.

*(https://www.alnilin.com/13201870.htm)

مطرقة البرلمان

مجتمعنا المدني وقوانا السّياسية مرة أخرى

عبد النبي سلمان

نعود مجددا للحديث عن دور مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات السياسية والنخب في رفد المسار الديمقراطي، فالتجارب التي مررنا بها هنا في البحرين وبشكل خاص بعد التصديق الشعبي الحاسم على ميثاق العمل الوطني والنسبة التاريخية التي بتنا نحفظها عن ظهر قلب 98.4٪، وما تمثله تلك النسبة من مغزى واهمية، وما احدثته من نقلة نوعية في طبيعة الحياة السياسية عموما، علاوة على تطلعات المشتغلين بالعمل السياسي والمدني في البحرين، وفي تسليط الضوء على الدور الإيجابي لتلك المؤسسات والنخب، والتي هيأت وعززت بدورها آنذاك من قناعات الناس في ضرورات التغيير واحداث تلك النقلة التاريخية التي كان بالإمكان وبشيء من الخبرة والتراكم وقبل ذلك الإخلاص للتجربة أن تفتح لنا الكثير من الدروب المغلقة امام العمل السياسي على الرغم من الإعاقات والعقبات التي رافقت التجربة وحجمتها حتى الآن.

تلك مقدمة لابد منها للتدليل على أهمية استعادة الأدوار الإيجابية لمجتمعنا المدني وجمعياتنا السياسية ونخبنا الوطنية والتذكير بعدم الإكتفاء بأدوار هامشية أو شكلية في أحسن الأحوال كما هو مسموح به الآن، خاصة عندما تتعقد المشاهد الوطنية وتغيب الرؤية أمام الكثير من قضايانا الوطنية، كما حصل ويحصل بإستمرار على الرغم من كل طموحات الناس والقيادة السياسية ورغبتهم الأكيدة في ان يعيشوا جميعاً تلك الأيام الجميلة الموعودة والتي بشر بها الميثاق.

وبطبيعة الحال نحن هنا لسنا في وارد الحديث عن تعدد الإعاقات اللاحقة لمبادرات الإصلاح المعلنة ومسبباتها، فقد اشبعت بحثاً وتداولاً طيلة السنوات الماضية، ولكننا بكل تأكيد في حاجة ماسة للتذكير بضرورة استعادة زخم ودور مجتمعنا المدني ومؤسساته وتياراته السياسية الفاعلة ونقاباته، والذين كان لهم الدور الأبرز في تعزيز ثقة الناس بميثاق العمل الوطني عبر ما قامت به النخب من سياسيين ومثقفين ومهنيين في بعث الروح الوطنية وتعزيز اللحمة الوطنية، ضمن تلاحم استثنائي بين القيادة السياسية للبلاد وجميع شرائح الوطن.

استذكار تلك الفترة الزاهية من تاريخنا السياسي تعني ان لا مكان للخوف او التردد فالشعوب الناهضة تحتاج دائما الى مجتمع مدني ومؤسسات ذات حيوية تؤسس بدورها لإيمان جمعي بالشراكة في صناعة القرار واهميتها في تطوير المسار السيايي الوطني، والإسهام الفاعل في طرح البدائل والحلول بطرق سلمية وتعزيز لغة الحوار والإهتداء لنوع من الحوار الهادىء الهادف والعقلاني والموجه لكل الشرائح والأطياف ويتفهم حجم التحديات القائمة، فذلك اجدى كثيرا من ان تقف تلك المؤسسات منتظرة على قارعة الطريق كما يقال، تتسقط ادوارا تستمد منها سمة البقاء والحضور الموارب، دون ان تقدم فعلا ما يعزز حضورها بشكل اكثر تأثيرا، فتغيير القناعات بشكل ايجابي وانتزاع الأدوار وبالتالي خلق التوافقات يحتاج الى مكابدة ونضال صبور وعناء، وهو يجب ان لا يستند على لغة شعاراتية لا تملك القدرة على الإقناع والتغيير بقدر ما تقدم خطابا عاطفيا متهافتا سرعان ما يتلاشى ليعود في حلة جديدة بعد حين يجتر خيباته لكنه لم يتعلم منها بكل أسف.

فأمام كثرة الملفات المعقدة والمتشابكة لا يمكننا ان نستسهل فقط تعزيز لغة النقد المبتسر وتسجيل النقاط فيما بيننا تحاه ما هو قائم من سياسات ومؤسسات دون ان نقدم البدائل المرجوة، عبر حوار عقلاني ونهج لا يتسم بالجمود والإجترار والمغالبة الفاقعة بل يقدم خطاباً حضاريا يستطيع ان بكون مقنعا يأخذ في الحسبان مسارات وارتدادات ودهاليز واسقاطات التعاطي السياسي الحاذق مع منظومة متشابكة ومتعارضة في آن من المصالح والإمتيازات والتراكم المحض لعقود من الممارسات التي لم تكن يوما محل اجماع بين المختلفين، او انها اتسمت بالحد الأدنى من التوافق الوطني على الرغم مما هيأته فترة اقرار ميثاق العمل من وجوه متعددة من التقارب الحذر بين مختلف الأطراف الفاعلة على الساحة.

إن المهمات الشاخصة اليوم أمام مؤسساتنا الوطنية والدستورية هي بالفعل متشابكة ومعقدة، لكنها حتما ليست عصيّة على الحل والإختراق، طالما تحلى الجميع وفي مقدمتهم الدولة ككيان ومؤسسات في الإبتعاد عن اي فعل من شأنه أن يوتر الأجواء أو أن يستثمر لاسمح الله، في توتيرها أكثر مما هي متوترة. أمامنا قضايا لا يمكن إهمالها أو تركها للزمن أو حتى توظيف بعضها أحيانا للتدليل على صوابية ما تحاول بعض الأطراف أن تجر الساحة السياسية إليه في ممارسات تغلب عليها سمة المغالبة وإلحاق الأذى بالآخر المختلف دون البحث عن تحقيق النجاحات المرجوة، وعلى هذه الشاكلة تبقى العديد من القضايا بحكم المؤكد معلقة الى ما لا نهاية بل وتزداد تعقيداً بفعل عوامل الزمن وتباعد الشقة بين الأطراف المعنية بها.

فقضايا مثل البطالة المستشرية في أوساط شبابنا، والضرائب المتصاعدة وقوانين التقاعد وما يحمله من إجحاف نحن في غنى عنه لأحلام شرائح واسعة من المتقاعدين وأسرهم، وكذلك هي الأوضاع المعيشية التي يعيشها الناس بشكل يومي وممارسات التمييز وازدياد رقعة الفقر الذي ينهب الفرح من عيون الأطفال وأسرهم بشكل متسارع، وتراجع الطبقة الوسطى في مجتمعنا وقضايا التعدي على المال العام والفساد، هي في مجملها قضايا إن أدمنا اهمالها لمسببات مثل عقم التجربة الديمقراطية أو غياب حالة التوافق المجتمعي، فعلينا ان نتوقع حزمة من التراجعات التي سيستعصي على جيلنا الحالي والأجيال القادمة الخروج منها بسلام، وهنا علينا أن نتذكر أن من يشتغلون بالسياسة وفي مؤسسات المجتمع المدني ليسوا فقط معنيون بالحاضر بل بالتأسيس لقناعات وحلول جديدة تبني للمستقبل وعلى قاعدة زرعوا فأكلنا ونزرع فيأكلون!!

والحال أن هذا الشد والتجاذب المزمنين كثيرا ما يحدث في المجتمعات المبتلية بغياب الديمقراطية الفاعلة، لكن مجرد القبول بهكذا واقع ومحاولة تكريسه مع جرعات متزايدة من الإحباط المتولد عنه في اوساط البسطاء والمعدمين من شأنه ان يحدث تراجعات مخيفة ومدمرة لمجتمعنا لابد من تداركها حتى لا يستفحل شررها، وهي لعمري مسؤولية كبرى تتحملها الدولة بشكل أساسي وبكل سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية كما تتحملها النخب ومؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والنقابات، فالجميع بات على المحك تماماً وليس من الحكمة أبداً الإرتهان باستمرار لتقاذف الكرة والمسؤلية بين تلك الأطراف.

لذلك فوجود مجتمع مدني وحياة حزبية تنشد النضوج وبمؤسسات فاعلة تكون قادرة على أن تطرح البدائل وتقف سداً منيعاً في وجه أي انقسام أو تدخل خارجي أو تعد على السيادة الوطنية أو نهب للثروات، حينها نستطيع أن نقول إن مجتمعنا المدني يسير في الإتجاه الصحيح، وحينها فقط يمكن أن ينظر له على انه خير معين للدولة ومؤسساتها وللمجتمع بأسره، وبمثل ما سيبقى دور مجتمعنا المدني مهماً لتقويم مسار مؤسساتها الدستورية، وهذا يتطلب بكل تأكيد إعطاء مساحات أوسع من حرية العمل المدني والنقابي والسياسي وحرية النقد والصحافة، وتكثيف الرقابة على مؤسسات الدولة وممتلكاتها، والتي عليها والحال هذه ان تسلك نهجا مغايرا وسلوكيات جديدة أكثر تحضراً وتفاعلاً أنجع مما هو قائم في التعاطي السياسي بين مختلف الأطراف، كل ذلك يجب أن يتم بقناعة ووعي بين مختلف الأطراف الراغبة في انجاح عملية بناء الدولة لمصلحة الجميع ضمن نهج وممارسات يحكمها الإحترام المتبادل، حينها فقط نستطيع ان نعول على مجتمعنا المدني ومؤسساتنا المدنية والنقابية والحزبية ونخبنا الوطنية وحيويتها في المشاركة الفاعلة في صناعة الحلم والمستقبل.

مـؤسســات المجتمـع المـدني في البحــريــن .. الواقــع والتّحــديــات

لقد أدت التعديلات التي أجريت على بعض القوانين في السنوات الماضية إلى تضييق الخناق على عمل ونشاط مؤسسات المجتمع المدني، بحيث أصبحت العديد من التشريعات تضع وتشدد العوائق على اشتراك ناشطي المجتمع ومساهمتهم في عمل هذه المؤسسات، وبما يتنافى ويتعارض مع ما ينص عليه الدستور من حرية الانضمام للجمعيات والنقابات وكفالة حرية الرأي والتعبير.
يتضح ذالك جلياً في:

فلاح هاشم

ما نصت عليه المادة (60) من المرسوم بقانون رقم (50) لسنة 2010، في الفقرة الثانية منها التي نصت على أنه (ولا يجوز أن يكون المرشح لعضوية مجلس إدارة النادي أو الاتحاد الرياضي منتمياً لأي جمعية سياسية أو أهلية)

وكذلك ما نصت عليه المادة الأولي من قانون رقم (36) لسنة 2018، والتي «تتشترَط في عضو مجلس الإدارة أنْ يكون متمتعاً بكافة حقوقه المدنية والسياسية". مما ادى حرمان جميع أعضاء الجمعيات المنحلة من حق الترشح لمجالس إدارة هذه الجمعيات

بالأضافة الى ما تمنحه القوانين والقرارت والوائح الناظمة لعمل منظمات ونشاط المجتمع المدني من نصوص وأحكام، من سلطة تقديرية كبيرة للمسؤولين التنفيذين في الدولة من التحكم في عمل هذه المنظمات بدون اللجوء للقضاء، هذه الإمكانية التي تمس عمل واستقلالية إدارة هذه المنظمات.

نتج عن هذه التعديلات في القوانين المذكورة تقييد والنيل من حق من يترشح لمجلس إدارات الاندية والاتحادات الرياضية من الانتماء للجمعيات السياسية في الأول، وحرمان جميع أعضاء الجمعيات السياسية المنحلة من الترشح لمجالس إدارات جميع الجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني في الثاني، (بإستثناء النقابات) ويأتي كلا التعديلين في القانونين المذكورين بالمخالفة لأحكام الدستور والمواثيق والاتفاقيات الدولية التي وقعت عليها مملكة البحرين واصبحت من التشريعات الوطنية. هذا بالإضافة إلى عدة عوامل تساهم جميعها في تحجيم وعرقلة عمل مؤسسات المجتمع المدني مما يحول دون مساهمتها في عملية التنمية المجتمعية التي بدون مشاركة جميع قوى وشرائح المجتمع لن يكتب لها النجاح.

هذا بالإضافة إلى عدة عوامل تساهم جميعها في تحجيم وعرقلة عمل مؤسسات المجتمع المدني مما يحول دون مساهمتها في عملية التنمية المجتمعية التي بدون مشاركة جميع قوى وشرائح المجتمع لن يكتب لها النجاح.

يذكر أن بعض تلك المعوقات مرتبط بالتشريعات كما أوضحنا أعلاه وبعضها بالسياسات والممارسات الرسمية والبعض الآخر معوقات ذاتية، ومن ضمن هذه المعوقات نذكر منها:

المعوقات المتعلقة بالسياسات والممارسات الرسميةمنها:

انتشار حالة انعدام الثقة والريبة السائدة في أوساط العديد من الجهات الحكومية فيما يتعلق بعلاقات المجتمع المدني بنظيراتها في الدول الأخرى وما يشاع من تمرير أو الارتهان لأجندات أجنبية، وما نتج عنه من مخاوف أدت أو ساهمت في رفع هواجس من إمكانية استغلال البعض لهذه المنظمات في أعمال خارج عمل هذه المنظمات بحيث اتخذت هذه الهواجس كمبررات للتقييد والتضييق على نشاطات هذه المنظمات، وعززت منظور الاشتباه في أي شكل من أشكال النشاط المدني المستقل واعتباره تحدياً مباشراً أو ضمنياً للدولة.

محاصرة هذه المؤسسات مالياً، وإعاقة مشاريعها وخططها التي من الممكن أن تساهم في تمويل أنشطتها. وخير مثال على ذلك ما تعاني منه الجمعيات الخيرية. رغم ما تؤمنه وتساهم به من دور كبير في منظومة الحماية الاجتماعية خاصة للمعوزين من المواطنين بحيث تتعطل أنشطتها ويؤثر على حياة هذه الفئة من المواطنين.

المعوقات الذاتية

لعمل هذه المؤسسسات فمنها:

تداخل الرؤى في ما يختص بين نشاطات العمل الأهلي والمدني، وانعكاس ذلك بصورة مباشرة على اختيار قيادات بعض هذه المؤسسات كنتاج ثقافة وميزات المجتمعات التقليدية، من عائلية وعشائرية وقبلية وطائفية، التي تستند إلى روابط القرابة والجوار والمذهب والطائفة التي هي أولى بالثقة، وهذا ما يتضح بصورة جلية في بعض المؤسسات ذات طابع العمل الخيري والتي يتركز عملها في تقديم بعض الخدمات إلى مناطق وفئات اجتماعية محددة، مما ساهم في الحد من مساهمة العديد من الكفاءات في قياداة هذه المؤسسات، فحرم هذه المؤسسات من قدرات وجهود هذه الكفاءات الوطنية وحصرها في مستوى ضيق، مما أبعدها عن دورها الوطني .

غياب الممارسات الديمقراطية والشفافية وتداول المسؤليات القيادية فيها مع ضعف في دوات الرقابة في بعض الحالات مما ادى الى تململ بين الاعضاء وتآكل قاعدة العضوية فيها .

ضعف بناء وتكوين علاقات مع صناع القرار بما يضمن استمرارية التواصل والمحافظة على هذه العلاقات مما ساهم في الحد من قدرة هذه المنظمات على تحقيق أهدافها وحماية مصالح أعضائها وتعطيل دورا ها.

كل ما ذكر أعلاه من عوامل أدت إلى تآكل مؤسسات المجتمع المدني في جميع جوانبه مما ادى الى غياب دورها المجتمعي المأمول لها ان تؤديه وضعف في بنيتها وتوقف أعمال العديد منها مما يستدعي معالجة حصيفة تأخذ في الحسبان المصلحة الوطنية في تفعيل هذه المؤسسات بإزالة تلك المعوقات.

العديد من التشريعات تضع العوائق على اشتراك ناشطي المجتمع ومساهمتهم في عمل هذه المؤسسات

متصلون ومنفصلون

أول مسج يصلني في الصباح الباكر على هاتفي الجوّال من عاملة المنزل في بيتي تسألني «ماذا نطبخ اليوم؟»، فلم تعد تطرق باب غرفتي او تنتظر حضوري على مائدة الإفطار لتطرح علي السؤال، وكنت ارى طلتها وأسمع صوتها وأعرف مزاجها. هذه المرأة الاسيوية التي حضرت إلى بيتي ذات يوم قبل خمس سنوات نست كل التعليمات والتدريب و«ألاتيكيت» وكل الخبرة المنزلية التي تعلمتها واتقنتها في السابق، وسارت هي الأخرى في ركاب عالم التواصل الرقمي، ولم تعد ترى غضاضة في مراسلة مخدومتها بالواتس اب بلا تحفظ أو اكتراث.

عصمت الموسوي

ولقد وجد أحد مدراء الشركات أنه بدأ يفقد الود والتواصل الإنساني الحميمي والشخصي بينه وبين مرؤسيه نتيجة اجتياح الواقع الرقمي الافتراضي مجريات عمل الشركة وتكريسها في أعقاب جائحة كورونا والعمل عن بعد، فقرر تخصيص يوم في الأسبوع للتعرف على فريقه عن قرب، وجهاً لوجه بعد أن طال البعاد بينه وبينهم فاعترته وحدة المنصب الرفيع ووحدة العزلة الناجمة عن سيادة عالم لا يرى فيه بشراً ولا يسمع فيه صوتاً، اعترف قائلاً: «زملائي نسيت حتى أشكالهم».

في عيد الأم الفائت تلقت احدى الامهات رسالة من ابنها مهنئة وممتنة ومعتذرة على التأخير، قالت له الأم: تعرف أنني اكره الرسائل وأحب المكالمات وأتوق إلى سماع صوتك، فاجابها برسالة مشفوعة بالرموز الجاهزة للاعتذار والورود والنوم والهدوء على هواتفنا الجوالة «معذرة يا أمي أنا اكتب لك من غرفتي ولا أود إيقاظ زوجتي».

ذات مرة واثناء انتظاري لدوري في إحدى شركات الاتصالات، سمعت هذا الحوار بين الزبون والموظف.

الزبون: أود أن انتقل إلى باقة جديدة من الخيارات المطروحة حالياً، فالفاتورة الحالية مرهقة مالياً بالنسبة لي

الموظف: "كم هي عدد الساعات التي تقضيها على هاتفك الجوال؟».

الزبون: طول اليوم تقريباً، لا أغادره أبداً، إنه معي في الصحو والمنام وحتى اثناء القيادة وتناول الطعام وغيرها من الأنشطة الحياتية، تستطيع أن تصنفني في عداد المدمنين، علق مختتماً كلامه.

الموظف: إن أي مبلغ تدفعه لنا أيها الزبون العزيز يعدّ قليلا قياسا بالخدمة المتواصلة التي تحصل عليها منا، نحن منحناك الحياة كلها تقريباً.

ذكّرني ذلك بمقطع اغنية شادية الشهيرة: «احنا من غيرك ولا حاجة وناقصنا كام مليون حاجة».

كم من مشترك نسى هاتفه الجوال في موضع ما واستدرك ذلك في وقت متأخر من الليل وراح يركض لاهثاً من مكان إلى مكان لاستعادته قبل أن يهجع إلى فراشه؟

وكم من صديق زعل لأنك لم ترد على رسالته في الحال وفي نفس اللحظة مفترضاً أنك متسمر على الجهاز 24 ساعة ولا تغادره أبداً، ومتعمدا تجاهله.

والسؤال هو: هل نحن اليوم أكثر قرباً ووصلاً وتواصلاً وتفاعلاً ببعضنا البعض أم أقل؟ ألم نتحول إلى بشر آليين يتحركون وفق إيقاع واحد ومتشابه ومتماثل ولا فرادة فيه؟

ألا تختفي المتعة في الإدمان؟ ألم تتضاءل النشوة المتحققة من ممارسة الهوايات المحببة والشغف المتعدد والمتنوع بالأشياء أمام شغف الجلوس أمام الشاشات الواحدة؟ ألم تختف متعة الجلوس مع ذواتنا؟ ألسنا أكثر وحدة مما كنا قبلا رغم عشرات الأصدقاء والمعارف وغير المعارف الذين يصلون إلينا يوميا بالورود والقلوب والأغاني والتهاني والتبريكات؟

مرضى ومدمنو ومجانين الهواتف سيماهم على وجوههم وأمراضهم وعللهم، عيون ضيقة وجافة ورقاب وأكتاف وظهور مجهدة ومشوهة وملكات ومواهب لغوية مرشحة للنسيان والتلاشي.

الحلو والمر والأشغال والإنشغال والاحتيال والخلاف والاختلاف كله يجري يوميا بهدوء وصمت عبر برامج التواصل الالكتروني الرقمي أو الافتراضي، تواصل لا يرتقى مهما احتدم أو مارس أطرافه العنف اللفظي إلى الإهانات الجسدية أو الضرب، وإذا بلغت أشدّها انسحب أطرافها أو سدّوا عليك أوعلى انفسهم منافذ العبور، ونستر ذواتنا وضيق خلقنا وألمنا وحزننا تحت ستار هذه المسجات الصغيرة المتشابهة التي تقول ولا تقول شيئا .

متصلون ومتباعدون في الآن ذاته.

مشغولون ومشتتون معاً، نلاحق كل شيئ ولا نذكر أي شيء. متفاعلون إلكترونيا ولكن مقطوعون اجتماعياً. وكثيرون اكتفوا بحياة تنكمش وتتضاءل يوماً بعد يوم، حياة تقوم على استقبال «المسجات» وإرسالها فحسب.

جائحة كورونا قالت لنا إن الحياة والأعمال والتجارة تستمر ولو عن بعد ودون الحاجة لأي اجتماع بشري و«الواتس أب" أثبت لنا أن التحاور والتفاعل ممكن دون الحاجة إلى الكلام.

من كان يتصور أن نبلغ يوماً كهذا؟

الـــدكتـــور

شهادة شخصية عن الراحل الكبير الدكتور أحمد الخطيب

أحمد الديين

عندما كان الكويتيون من أبناء جيلي يتحدثون عن «الدكتور» فقد كانوا يعنون تحديداً الدكتور أحمد الخطيب... ولا غرابة في ذلك، فقد كان الدكتور أحمد أول طبيب كويتي تخرج في جامعة بيروت الأميركية في العام ١٩٥٢... أما الجيل السابق لجيلي فقد كانوا يلقبونه بـ «الحكيم»، وهو اللقب الذي كان يطلقه أهل المشرق العربي على الطبيب، وهذا هو اللقب الذي حمله، على سبيل المثال وربما على سبيل الحصر بعد ذلك وطوال حياته وبعد مماته، رفيقه في النضال وزميله في الدراسة والمهنة الدكتور جورج حبش.

وعلى الرغم من فارق العمر بين «الدكتور» وبيني، الذي يصل إلى نحو ثلاث وعشرين سنة، إلا أنّ صلتي به تعود إلى نحو خمس وخمسين سنة، أي أكثر من نصف قرن، جمعتنا فيها صلات متعددة ومعقدة، فهو عندما التقيته أول مرة في في نهاية العام 1966 بمقر «نادي الاستقلال الثقافي الاجتماعي» مركز تجمّع قوى المعارضة الوطنية في الكويت، كنت أعدّه «زعيمي»، مثلما كان يراه غالبية شباب الحركة الوطنية الكويتية حينذاك... وبعدها بفترة قصيرة انتقلت من العمل في صحيفة «الهدف» الكويتية الاسبوعية إلى صحيفة «الطليعة»، التي كان «الدكتور» يشرف على توجيهها سياسياً، بوصفها لسان حال المعارضة الوطنية، وبذلك أصبحت أعمل تحت توجيهه السياسي والإعلامي الشخصي المباشر، ولا أدعي أنّ تلك العلاقة في إطار العمل الصحافي كانت علاقة زمالة، رغم أنها كانت تنطوي على شيء من علاقة الزمالة، حيث كان «الدكتور» يرأس ظهيرة كل يوم خميس اجتماع أسرة التحرير ويقدم تحليله السياسي ويحدد الوجهة الرئيسية لموقف «الطليعة» تجاه القضايا المثارة، وكنا كمحررين معنيين بالضرورة بتمثّل ذلك التحليل والموقف والتعبير عنهما إعلامياً.

وهنا لابد من وقفة، وهي أنّ «الدكتور» ارتبط بالعمل الصحافي مبكراً منذ النصف الأول من خمسينات القرن العشرين عبر دوره في توجيه مجلة «الإيمان» الشهرية، التي كان يصدرها «النادي الثقافي القومي» وكذلك دوره في إصدار ملحقها الاسبوعي «صدى الإيمان»، الذي كان يصدر على هيئة صحيفة، وما كان يكتبه فيهما من مقالات وافتتاحيات وأخبار ومتابعات وتعليقات، إلى أن توقفت المجلة وملحقها الاسبوعي في فبراير من العام 1959 بعدما عطّلت السلطة الأندية الثقافية والرياضية والمجلات والصحف جميعها في أعقاب قمعها المهرجان الجماهيري الحاشد في استاد ثانوية الشويخ، الذي نظمته الحركة الوطنية بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة، ودعا فيه المرحوم جاسم القطامي، رفيق «الدكتور» وشريكه في الزعامة الوطنية التاريخية، إلى قيام حكم دستوري في البلاد... بحيث عاشت الكويت فترة سوداء حُرم فيها الكويتيون مدة سنتين وعدة أشهر من أدنى هامش لحريّتي التجمع والصحافة، إلى أن حدث انفراج جزئي قبيل نيل الكويت استقلالها في يونيو من العام 1961، وحينها دعا الأمير الراحل الشيخ عبدالله السالم من «الدكتور» والقطامي وزميلهما الثالث يعقوب الحميضي العمل مستشارين في الديوان الأميري لمساعدته في بناء الدولة المستقلة حديثاً، وهذا ما حدث، إلى أن اعتذر «الدكتور» عن عدم قدرته على الاستمرار في عمله الاستشاري ليتمكن من ترشيح نفسه لانتخابات المجلس التأسيسي، التي جرت في الثلاثين من ديسمبر من العام 1961.

وفي موضع آخر من صفحات هذا العدد هناك عرض موجز للدور المهم الذي لعبه «الدكتور» في المجلس التأسيسي خلال العام 1962 كنائب لرئيسه وعضو فيه؛ ولاحقاً عضويته في مجلس الأمة الأول، واستقالته منه هو ورفاقه من كتلة المعارضة في العام 1965، وما تعرضت له انتخابات مجلس الأمة الثاني في 1967 من تزوير فجّ بقصد منع فوزه المؤكد، وعضويته في مجالس الأمة الثالث 1971 والرابع 1975 والسادس 1985 والسابع 1992، إلى حين اعتزاله العمل النيابي وليس السياسي في العام 1996.

والمحطة الأخرى، في فبراير من العام 1968 عندما انضممت لفترة قصيرة إلى الفرع الكويتي لحركة القوميين العرب، الذي سبق أن أسسه «الدكتور» في بداية الخمسينات، بعدما شارك مع رفاقه «الحكيم جورج حبش» والدكتور وديع حداد وهاني الهندي وغيرهم في تشكيل الحركة الأم ومركزها في بيروت عندما كانوا طلاباً في جامعة بيروت الأميركية، بوصفها حركة قومية عربية موجهة ضد الاستعمار وهيمنته على البلاد العربية ومن أجل التحرر الوطني والقومي؛ وفي مواجهة الكيان الصهيوني الغاصب بعد نكبة فلسطين... ولئن كان الشعار الأول للحركة الأم «حرية وحدة وثأر»، فإنه مع بداية ستينات القرن العشرين وتحت تأثير سياسة الالتحام بالناصرية، التي انتهجتها الحركة، وكذلك فإنه جراء ما شهدته تركيبتها التنظيمية وعضويتها وأقسام من قياداتها من تحولات طبقية وفكرية وسياسية، فقد تحوّل شعار الحركة إلى «حرية وحدة اشتراكية»، فيما كان شعار حزب البعث العربي الاشتراكي، التنظيم القومي العربي الأسبق «وحدة حرية اشتراكية»، بل لقد تنامى داخل قيادة الحركة وفي فروعها ميل متزايد نحو تبني الاشتراكية العلمية، فالماركسية لاحقاً، وربما «التياسر»، خصوصاً بعد نكسة حزيران 1967، وما دار من صراع في صفوف الحركة حول ما كان يسمى «موضوعات حزيران» التي وضعها التيار اليساري في قيادة الحركة بقيادة نايف حواتمة ومحسن إبراهيم ومحمد كشلي، وكانت تقوم على فرضية سقوط الدور القيادي للبرجوازية الصغيرة في قيادة حركة التحرر الوطني العربية... في تلك الظروف، بل في فترة انعطاف حركة القوميين العرب يساراً انضممت إلى صفوف فرعها الكويتي، الذي كان يتزعمه، وليس فقط يقوده، «الدكتور».

وفي تلك الفترة كنا نصنّف «الدكتور» ورفاقه في القيادة التاريخية لحركة القوميين العرب على أنهم جناح يميني، وسرعان ما انشق جناحنا اليساري في صيف العام 1968 عن الحركة وشكّل تنظيماً ثورياً حمل اسم «الحركة الثورية الشعبية»، وكان جزءاً من «الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي»... ومن الطبيعي في ظروف الانشقاق الحزبي والصراع الفكري والسياسي والتنظيمي أن يشتد الهجاء ويتخذ الصراع أبعاداً تتجاوز الفكر والسياسة والتنظيم ويتحوّل شيئاً فشيئاً، بل ربما يتحوّل على نحو متسارع، إلى عداء، وهذا ما كان!

ولكن مع ذلك، يجب القول إنّه عندما تمّ اعتقالنا في مايو 1969 فقد كان له ولرفاقه من الجناح الذي وصفناه باليميني مواقف تضامنية رائعة معنا، وكان من أبرزها زيارته لنا في الجلسة الأولى لمحكمة أمن الدولة، حيث قال لنا ونحن في قفص المتهمين بالمحكمة: كنت أتمنى أن أكون في السجن وفي هذا القفص بينكم ومعكم.

وبعد الإفراج عنا في فبراير من العام 1970 بعفو أميري، تواصلت مع «الدكتور» على مستويات عدة وفي مناسبات مختلفة، وجمعتنا لقاءات لا حصر لها، وشاركنا في فعاليات ونشاطات وطنية متنوعة، وفي الوقت نفسه وقعت بيننا خلاقات ونشبت صراعات ظهر بعضها إلى العلن، منها ما كان له ما يبرره، وكثير منها كان يمكن تفاديه.

وفي هذا السياق، أذكر البيان الذي أصدرناه في العام 1970 لرفض الاستفتاء الذي أجراه ممثل الأمين العام المتحدة في البحرين حيث أكدنا فيه على عروبتها واستقلالها... وبعد نشر البيان هاجمتنا صحيفة «الرأي العام» الموالية للسلطة التي كان يصدرها المرحوم عبدالعزيز المساعيد ونشرت رسماً كاريكاتيراً على صفحتها الأخيرة يضمني مع «الدكتور» وفقيدنا الكبير الآخر عبدالله النيباري وأطلقت عليها تهكماً وصف «وجهاء الكويت»، وكتبت تعليقاً ساخراً عن هؤلاء الوجهاء الكويتيين الثلاثة الذين أحدهم من البحرين وثانيهم من الكونغو وثالثهم من الهند!

وبمناسبة الحديث عن البحرين، استذكر هنا اللقاءات العديدة التي أجراها رفاقنا في «جبهة التحرير» أثناء زياراتهم للكويت مع «الدكتور»، وكنت في معظم هذه اللقاءات أتولى نقل رفاقي البحرينيين إلى مكاتب صحيفة «الطليعة» للقاء

«الدكتور» ومن بين أولئك الرفاق رفيقنا الكبير أبوغسان، عبدالله الراشد آل بن علي، والرفيق الدكتور عبدالهادي خلف، والرفيق الأستاذ أحمد الشملان، والرفيق والصديق العزيز الأستاذ عبدالجليل النعيمي، وإن لم تخني الذاكرة، فقد رافقت الرفيق الكبير الدكتور يعقوب الجناحي إلى الطليعة للقاء «الدكتور» خلال الزيارة الأولى لأبي لطيفة إلى الكويت في العام 1978 للمشاركة في اجتماع الأحزاب الشيوعية في الخليج الذي عقدناه بمدينة الأحمدي في منزل الرفيق محمد عبدالرحمن... أما لقاء الرفيق الأستاذ محسن مرهون مع «الدكتور» في ديسمبر 1975 بعد حلّ المجلس الوطني والمؤتمر الصحافي الذي عقده في جمعية الصحافيين الكويتية بمناسبة يوم التضامن مع شعب البحرين في السابع من ديسمبر، فقد كان في حدّ ذاته قصة مثيرة، إذ تدخل «الدكتور» لدى نائب رئيس الوزراء الشيخ جابر العلي الصباح لحماية رفيقنا أبي زويا من تنفيذ أمر اعتقاله في الكويت وتسليمه مخفوراً إلى البحرين.

وفي العام 1970 تراجعت السلطة جزئياً عن نهجها القمعي بعد البيان الذي ألقاه ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء حينذاك الشيخ جابر الأحمد مساء يوم 24 يونيو، وتضمّن ذلك البيان انتقادات لافتة للوضع العام وتوجهات ذات دلالة ايجابية، ومع ذلك فقد أثار البيان جدلاً في صفوف المعارضة، إذ كنت مع عبداللطيف الدعيج من مؤيدي التعامل الايجابي مع ذلك البيان، وكتبت سلسلة من ثلاثة مقالات نشرتها صحيفة «السياسة» اليومية على صدر صفحاتها الأولى تحت عنوان «بيان 24 حزيران: الانقلاب الأبيض»، فيما انتقد «الدكتور» ورفاقه ذلك البيان وتلك المقالات، وبرز الخلاف بيننا على السطح، ولكن المفارقة كانت في أنّ «الدكتور» ورفاقه المرحومين سامي المنيس وعبدالله النيباري والأخ أحمد النفيسي، الذين أسسوا حينذاك «حركة التقدميين الديمقراطيين» تعاملوا ايجابياً مع «البيان» والظروف التي تشكلت قبيل انتخابات مجلس الأمة الثالث في العام 1971 حيث خاضوها ضمن برنامج وطني ديمقراطي تقدمي، ونجح منهم أربعة نواب... فيما عارض المرحوم جاسم القطامي ومجموعته، التي أسست تنظيماً وطنياً ناصرياً حمل اسم «التجمع الوطني» خوض تلك الانتخابات ودعوا إلى مقاطعتها مالم تتم تلبية مطالب تضمن نزاهة الانتخابات... أما نحن، الذين كنا لا نزال في إطار «الحركة الثورية الشعبية»، أو على الأقل أنا شخصياً، فكان موقفنا أو موقفي يبدو غريباً أو لنقل براغماتياً، فمن جهة تفهّمت دعوة المقاطعة، التي أطلقها المرحوم جاسم القطامي... ومن جهة أخرى شاركت في دعم الحملة الانتخابية لمرشحي كتلة «نواب الشعب» التي كانت بقيادة «الدكتور».

وبسبب بعض المواقف النيابية المتناقضة، وأبرزها توقيع النواب «التقدميين الديمقراطيين» على مقترح زيادة مكافآت النواب، وجهت مع عبداللطيف الدعيج انتقادات حادة لهم في مقالاتنا، وفي المقابل كنا ندعم مواقفهم النيابية المنسجمة مع التوجهات الوطنية الديمقراطية.

وفي العام 1973، بعد استقالتي من جريدة «السياسة»، استأنفت الكتابة شبه المنتظمة باسمي أو بأسماء مستعارة في صحيفة «الطليعة»، وفي تلك الفترة حرص «الدكتور» على دعوتي للمشاركة في قيادة «اللجنة الكويتية للسلم والتضامن» التي أسسها وكان رئيسها، وجرى انتخابي عضواً بمجلس إدارتها في اجتماع الجمعية العمومية للجنة الذي انعقد بمقر جمعية الصحافيين حيث توليت منصب السكرتير العام المساعد، ونشطت في إطارها حتى نهاية العام 1977.

مع الدكتور الخطيب في ديوانيته بالروضة مع عبدالله البكر وعثمان الشعلان

مع الدكتور الخطيب في ساحة الإرادة

كما حرص «الدكتور» على دعوتي أنا واثنين من رفاقي الشيوعيين في نهاية العام 1974، قبل الإعلان عن حزبنا، إلى إبداء الملاحظات حول مسودة مشروع البرنامج الانتخابي الوطني، الذي طرحه «الدكتور» ورفاقه عندما خاضوا انتخابات مجلس الأمة الرابع في فبراير 1975.

ودعانا «الدكتور» بعد تأسيس «حزب اتحاد الشعب في الكويت» في مارس 1975 إلى المشاركة في لقاءات القوى والشخصيات السياسية الوطنية التي كانت تنعقد في منزله بالشويخ، وكنت أمثّل الحزب في تلك اللقاءات.

وأذكر أنّ «الدكتور» هو الذي أخبرني مبكراً في مساء يوم 28 أغسطس من العام 1976 بأنّ السلطة بصدد أن تتخذ قرارها بتعطيل مجلس الأمة وتعليق الدستور، ما ساعدنا على اتخاذ ترتيبات احترازية والتجهيز لإعلان موقف مناهض لذلك الانقلاب على الدستور، ورغم ذلك جرى اعتقال عدد من رفاقنا لتوزيعهم بياناً يرفض الانقلاب.

وشاركت أنا وعدد من رفاقي في تلبية دعوة «الدكتور» ورفاقه لإقامة «التجمع الديمقراطي» في العام 1978، الذي شارك معنا فيه البعثيون بقيادة الشهيد فيصل الصانع وعدد من الشخصيات الوطنية والأكاديمية والنقابية، ومثّلنا في الاجتماعات القيادية لذلك التجمع حتى العام 1990 رفيقنا الراحل نهار عامر مكراد وأنا.

وعندما اعتقلت السلطة «الدكتور» وعدداً من رفاقه من ديوانيته في الروضة في مايو 1990 بسبب رفضه انتخابات ما سمي بالمجلس الوطني غير الدستوري، كنا في مقدمة صفوف المتضامنين معه، وكذلك مع بقية المعتقلين الوطنيين.

وبعد الإفراج عنه غادر «الدكتور» الكويت يوم الأول من أغسطس من العام 1990 قبيل يوم واحد من جريمة غزو النظام العراقي البائد للكويت واحتلالها، حيث لعب في الخارج دوراً وطنياً مشهوداً دفاعاً عن القضية الكويتية، كما كان له دوره في المؤتمر الشعبي الكويتي الذي انعقد في جدة خلال شهر أكتوبر من ذلك العام، للمطالبة بالتزام السلطة عودة العمل بالدستور بعد التحرير... وهناك مَنْ حاول تشويه دور

«الدكتور» ومواقفه بعد عودته إلى الكويت في العام 1991 بهدف إسقاطه انتخابياً، ولكن تلك المحاولات باءت بالفشل، حيث فنّدها «الدكتور» بالوقائع والحقائق في خطابه الانتخابي قبيل انتخابات 1992، وحاز مجدداً وبجدارة على ثقة الناخبين.

وكنت مع رفاقي في «حزب اتحاد الشعب في الكويت» في الثاني من مارس من العام 1992 قد ساهمنا في تأسيس «المنبر الديمقراطي الكويتي» كائتلاف وطني ديمقراطي تقدمي بمشاركة «حركة التقدميين الكويتيين» و«التجمع الوطني» وعدد من العناصر الوطنية المستقلة... وهنا أشير إلى أنني وفقيدنا الكبير عبدالله النيباري اتفقنا على عقد المؤتمر التحضيري للمنبر الديمقراطي في ديوانية «الدكتور» بالروضة، وذلك تقديراً للمكانة الرمزية التي يحتلها «الدكتور» في قيادة الحركة الوطنية، حيث لم يكن قد عاد بعد إلى الكويت، كما حرصنا على عقد المؤتمر الصحافي للإعلان عن قيام المنبر، مساء ذلك اليوم في منزل «الدكتور» في الشويخ بحضور العشرات من وسائل الإعلام العربية والأجنبية، التي كانت تتابع وقائع تحرير الكويت.

وساهم «الدكتور» في العمل داخل المنبر، ولكنه هو والمرحوم جاسم القطامي امتنعا عن الترشح إلى قيادته، وتوليا داخله مسؤوليات نيابية وسياسية.

وواجهت مسيرة المنبر الديمقراطي تحديات موضوعية وبرزت خلافات سياسية وتنظيمية حول قضايا عديدة من بينها الخلاف حول التصويت على قانون شراء المديونيات؛ وتشكيل القائمة الانتخابية؛ والموقف تجاه الاطروحات النيوليبرالية التي بدأت بالتسرب إلى المنبر؛ وحصر عمل المنبر في الجانب الانتخابي وحده، والتصويت النيابي في الاستجوابات النيابية الموجهة لبعض الوزراء، ما أدى إلى مغادرتي أنا مع عدد من رفاقي في نهاية العام 2000 لمواقعنا القيادية في المنبر عبر استقالة مسببة، حيث كنت أشغل منصب الأمين العام، واستمرت عضويتنا العادية ضمن المنبر حتى العام 2010 عندما غادرناه نهائياً بعدما استأنف حزبنا وجوده التنظيمي المستقل... أما «الدكتور» فقد ابتعد من جانبه عن النشاط السياسي المباشر داخل المنبر لأسباب أخرى، وإن استمر مؤيداً له، وكان كذلك في الوقت نفسه وإلى أواخر أيامه يتابع نشاط حركتنا التقدمية الكويتية ويحرص على قراءة بياناتها والتواصل ما أمكن مع عدد من رفاقنا.

وبفخر أعتز بما كلفني به «الدكتور» من مهام متنوعة تشرّفت بحملها والمشاركة فيها، وفي مقدمتها تكليفي في العام 1992 بأن أتولى إدارة تحرير صحيفة «الطليعة»، حيث توليت تلك المسؤولية إلى العام 1994، وتوليتها مؤقتاً مرة أخرى بناء على تكليف «الدكتور» لمدة ستة أشهر في صيف العام 1997 بعد المحاولة الآثمة لاغتيال فقيدنا عبدالله النيباري وزوجته الأستاذة فريال الفريح... كما كلفني «الدكتور» في العام 2006 بمراجعة الجزء الأول من كتاب مذكراته قبل نشرها، وقد أخذ بالعديد من ملاحظاتي والتعديلات التحريرية والموضوعية التي اقترحتها، وخصني بكلمة شكر لطيفة في مقدمة الطبعة الأولى من الكتاب، وكذلك كلفني بمراجعة النسخة المحررة من الجزء الثاني من كتاب مذكراته، وخصني أيضاً بكلمة شكر أخرى في مقدمته، وإن كان لا شكر على واجب، بل هو شرف عظيم أولاني اياه.

وغير ذلك هناك أسرار خاصة ومسائل وترتيبات حساسة دارت بيننا، لست هنا في حلٍّ من أمري لأذكرها.

واليوم، بعد أن غادر «الدكتور» دنيانا، فَقَدَت الكويت وفَقَدَ شعبها وفَقَدَت الحركة الوطنية الكويتية وكذلك الحركة الوطنية البحرينية، بل فَقَدَت حركة التحرر العربية جمعاء، برحيله زعيماً وطنياً مرموقاً وشخصية تاريخية بارزة لا يمكن تناسي ذكرها عند الحديث عن الكويت وعن تاريخها أو عن الحركة الوطنية في الخليج والجزيرة العربية طوال العقود السبعة الماضية من دون الحديث عنها واستذكار دورها.

وستبقى ذكراك خالدة يا «دكتور».

الدور النضالي والسياسي والدستوري والبرلماني للدكتور أحمد الخطيب

هناك دور محوري لا يمكن إغفاله للدكتور أحمد الخطيب في الحركة الوطنية الكويتية خلال العقود السبعة الأخيرة في مختلف مجالات النضال الوطني والديمقراطي والحياة السياسية الكويتية، وتحديداً دوره المشهود كأحد الآباء المؤسسين لمشروع الدولة الكويتية الحديثة وفق مبادئ دستورية ديمقراطية من خلال عضويته في المجلس التأسيسي الذي وضع دستور البلاد في العام 1962.

فمن جهة أولى ساهم «الدكتور» منذ بداية خمسينات القرن العشرين في بناء تنظيمات الحركة الوطنية الكويتية، التي كانت قبل ذلك تتمثّل في زعامات وطنية تلتف حولها مجاميع من الأنصار والمؤيدين، إذ أسس «الدكتور» تنظيم حركة القوميين العرب بوصفه التنظيم السياسي الرئيسي للحركة الوطنية طوال عقدي الخمسينات والستينات، ولاحقاً بعد انفراط عقد حركة القوميين العرب في العام 1968 أسس «الدكتور» مع مجموعة من رفاقه «حركة التقدميين الديمقراطيين» في بداية عقد السبعينات... ومن خلال الانتخابات والعمل النيابي شكّل «الدكتور» كتلة المعارضة الوطنية التي كانت تخوض الانتخابات بين 1963 و1975 تحت اسم «نواب الشعب».

ومن جهة أخرى فقد كان «الدكتور» في مايو 1955 أحد أبرز الداعين لانعقاد المؤتمر الدستوري في مسجد السوق، قبل أن تمنع السلطات انعقاده.

ومن جهة ثالثة خاض «الدكتور» انتخابات المجلس التأسيسي في نهاية العام 1961 وانتخب بعدها نائباً لرئيس المجلس التأسيسي، مع أنه لم يُمكن من رئاسة أي جلسة، ولم يكن له مقعد على منصة الرئاسة، ولكن «الدكتور» ساهم من خلال مداخلته الهامة في جلسات المجلس التأسيسي بتضمين الدستور العديد من الأحكام والمبادئ الديمقراطية الأساسية، وبذل جهوداً ملحوظة لتقديم اقتراحات وطرح توضيحات أسهمت في تعزيز المحتوى الديمقراطي للدستور، ففي الجلسة العشرين للمجلس التأسيسي (الثلاثاء 18 سبتمبر1962) عند مناقشة للمادة 57 من الدستور بشأن تعيين مجلس الوزراء اعترض «الدكتور» على عضوية الوزراء المعينين في مجلس الأمة، وقال: «المجلس المفروض أن يكون منتخباً، وبالتالي فإنّ التعيين يشوّه روحية الديمقراطية»، واعترض كذلك على عدد الوزراء ونسبة عددهم إلى عدد أعضاء مجلس الأمة، وطالب بأن تكون هناك استشارة لرئيس وأعضاء مجلس الأمة في تشكيل الوزارة، وأبدى ملاحظة حول مشاركة أفراد العائلة الحاكمة في مجلس الوزراء.

كما أثار «الدكتور» ملاحظة هامة في الجلسة 19 للمجلس التأسيسي (الثلاثاء 11 سبتمبر 1962) تكشف التناقض بين ديباجة الدستور من جانب ومواد الدستور من جانب آخر، فالديباجة تنص على أن يفيء الدستور على المواطنين مزيداً من الحرية السياسية والمساواة، ولكن مواد الدستور لا تتوافق مع ذلك.

وعند مناقشة المادة 43 من مسودة الدستور في تلك الجلسة طالب «الدكتور» بأن يشار فيها إلى الهيئات السياسية.

كما تصدى «الدكتور» في الجلسة ذاتها إلى بعض أعضاء المجلس الذين كانوا يرفضون النص على حظر التعذيب في الدستور، وقال: «شريعة الإنسان لم توضع من أجل وضعها على الرفوف في أروقة المنظمات الدولية».

ومن جهة رابعة، فقد حرص «الدكتور» على رفض أي محاولة لإفراغ الدستور من محتواه الديمقراطي عبر إصدار قوانين مقيدة للحريات، ولهذا فقد قدم هو وسبعة نواب آخرين من كتلة المعارضة استقالة جماعية من عضوية مجلس الأمة في ديسمبر 1965 احتجاجاً على إقرار عدد من القوانين غير الديمقراطية.

ومن جهة خامسة، وقف «الدكتور» ورفاقه وأبرزهم الأستاذ عبدالله النيباري في مجالس الأمة المتعاقبة في صدارة المتصدين لشركات النفط الأجنبية، التي كانت تسيطر على الثروة الوطنية، ورفض في العام1965 اتفاقية تنفيق العائدات المجحفة، واعترض في العام 1973 على اتفاقية المشاركة النفطية التي قدمتها الشركات الأجنبية، وطالب بتأميم شركات النفط، وهذا ما تحقق في العام 1975.

ومن جهة سادسة، فقد شكّل «الدكتور» عبر خطبه وندواته وجولاته على الدواوين رأياً عاماً شعبياً رافضاً لتزوير الانتخابات وللانقلابين الأول والثاني على الدستور في 1976 و1986 ومحاولات تنقيح الدستور بين 1980 و1983 من دون مراعاة الأحكام الدستورية والمبادئ الديمقراطية.

وفي هذا السياق تعرض «الدكتور» للعديد من المضايقات والضغوط وآخرها اعتقاله في مايو من العام 1990 بسبب موقفه المعارض لانتخابات ما كان يسمى «المجلس الوطني» غير الدستوري.

الضرورة والصدفة في رحيل عبدالله النيباري

بين الضرورة والصدفة علاقة جدلية، ويأتي رحيل المناضل الكويتي الوطني الكبير الأستاذ عبدالله النيباري بعد مرور اسبوعين فقط على رحيل رفيقه ومعلمه الزعيم التاريخي للحركة الوطنية الكويتية الدكتور أحمد الخطيب ليمثّل تجسيداً حيّاً لعلاقة الضرورة بالصدفة، ويالها من صدفة مؤلمة... خصوصاً عندما نرى الكويت اليوم قد تراجعت كثيراً عما ناضل الاثنان من أجل أن تكون.

وجاءت وفاة المناضل الوطني الكبير الأستاذ عبدالله النيباري مساء يوم الأحد العشرين من مارس/ آذار ٢٠٢٢ عن عمر يناهز السادسة والثمانين عاماً لتمثّل خسارة أخرى لا تقل فداحة عن خسارة رحيل "الدكتور".

عبدالله النيباري مع أحمد الديين ود. حمد الأنصاري

وقد أمضى الراحل الكبير أكثر من ستة عقود من حياته مناضلاً متفانياً وقائداً مرموقاً في صفوف الحركة الوطنية الكويتية، وكان بحقّ قطباً برلمانياً مشهوداً له بالكفاءة، ناهيك عن كونه شخصية علمية اقتصادية متميزة.

وارتبط اسم الراحل النيباري بمعارك مشهودة له من أجل تأميم النفط والخلاص من هيمنة الشركات الاحتكارية النفطية الأجنبية في سبعينات القرن العشرين بدءاً من رفض اتفاقية المشاركة المجحفة وصولاً إلى قرار التأميم في العام 1975، حتى وصف عن حق بأنه بطل تأميم النفط، مثلما ارتبط اسم الفقيد النيباري بالنضال العنيد والمثابر ضد قوى الفساد، ما أدى إلى تعرضه في السادس من يونيو/ حزيران من العام 1997 إلى محاولة اغتيال آثمة ألحقت به إصابات خطرة شلّت يده اليسرى.

كما كان الراحل النيباري كاتباً ذا قلم سيّال وطرح موضوعي علمي يتسم بالجرأة في مقالاته التي نشرتها الصحافة الكويتية وخصوصاً صحيفة "الطليعة" لسان حال الحركة الوطنية، التي كان أحد أبرز أركانها ثم تولى رئاسة تحريرها بعد ذلك بين العام 2000 و2016 عندما توقفت اضطراراً عن الصدور.

وساهم الفقيد النيباري في تنظيم صفوف الحركة الوطنية الكويتية عبر دوره في الفرع الكويتي لـ "حركة القوميين العرب"، خصوصاً في الستينات، وفي تأسيس "حركة التقدميين الديمقراطيين" وقيادتها منذ بداية السبعينات إلى التسعينات، بالإضافة إلى قيادته "المنبر الديمقراطي الكويتي" منذ انطلاقته في العام 1991 كائتلاف وطني ديمقراطي تقدمي.

ويسجل تاريخ الحياة النيابية في الكويت مساهمات متميزة للراحل النيباري في مجالي التشريع والرقابة البرلمانية، ورئاسته للعديد من اللجان البرلمانية المهمة، وأشهرها رئاسته لجنة تقصي الحقائق عن المسؤولية في كارثة الغزو والاحتلال.

وتعرّض الراحل الكبير للاعتقال في العام 1990 مع ثلة من الشخصيات الديمقراطية بسبب موقفه الرافض لانتخابات المجلس الوطني غير الدستوري، وكان النيباري أثناء الاحتلال صامداً داخل الوطن، وتعرض للاحتجاز والتحقيق والتفتيش أكثر من مرة، ومع ذلك فقد كان خلال تلك الفترة العصيبة يواصل نضاله من أجل تجميع قوى الحركة الوطنية ولتعزيز صمود الكويتيين في مواجهة الاحتلال ومقاومتهم له.

وأما على المستوى الخليجي فقد كانت للفقيد الكبير إسهامات ملموسة لتحقيق التواصل الحيّ بين شعوب المنطقة ونخبها الثقافية والسياسية، وهذا ما حاول تحقيق جزء منه عبر المشاركة في تأسيس "منتدى التنمية» في نهاية السبعينات، وكان الفقيد النيباري يخصّ البحرين وشعبها ومناضليها بمودّة خاصة وتربطه مع العديد من أبناء البحرين علاقات شخصية وثيقة.

وستبقى ماثلة ذكرى الراحل الكبير الأستاذ عبدالله النيباري، الذي كان بحقّ مثالاً رائعاً للمثقف العضوي المرتبط بقضايا شعبه والمناضل الوطني الصلب والقائد السياسي المحنك والنائب البرلماني المجرّب.

أحمد الديين

(قف)

«النازيون الجدد» في أوكرانيا

لم تثر مرحلة صعود هتلر والحزب النازي إلى السلطة في ألمانيا أية مخاوف عند سلطات البلدان الغربية آنذاك، وبالعكس، كما يذكر الباحث الأكاديمي اللبناني طنوس شلهوب، أظهرت مواد الأرشيف أنه وبعد وصول هتلر إلى السلطة وانتهاكه لبنود معاهدة فرساى التي فرضت قيودا على تطوير قدرات ألمانيا العسكرية، فإن البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية أقامت تعاوناً وثيقاً مع النظام النازي، وكان للتبادل التجاري مع ألمانيا دور أساسي في بناء الآلة العسكرية الألمانية والتي حولت مدن أوروبا إلى ركام.

فهد المضحكي

وفي تلك الفترة، نشأت في الكثير من بلدان العالم وفي كنف القوى السياسية اليمينية تيارات عنصرية نازية استلهمت من الايديولوجية النازية مشروعها وشعاراتها السياسية. وظهر في أوكرانيا «ستبيان باندیرا» كأحد أبرز ممثلي التيار القومي المتطرف، والذي لجأ إلى العنف لمواجهة الحركة العمالية والشيوعية، وبعد احتلال اوكرانيا من قبل القوات النازية الغازية كان لباندیرا وتياره القومي الدور الأساسي في التعامل مع الاحتلال النازي، وفي تشكيل فرق عسكرية (فرق الموت) قاتلت إلى جانب الألمان وقوات شرطة أنيط بها مهمات خدمة الاحتلال بين السكان وعملت على تجنيد العملاء وقمع المعارضين وإعدام الأنصار (فصائل المقاومة) وترويع السكان وارتكاب المجازر.

مع تفكك الاتحاد السوفياتي وانتعاش التيارات القومية لأسباب داخلية وبدعم من الغرب الذي وجد في إثارة العصبيات القومية أداة ملائمة لتفتيت وحدة المجتمعات الإشتراكية السابقة، بدأت تتشكل في أوكرانيا تيارات عنصرية متطرفة من النازيين الجدد، وكما يحدث عادة، نبش التاريخ واستلهم النازيون الجدد أفكارهم وشعاراتهم وأساليب تنظيمهم وعملهم من الـ « باندیريين» القدماء.

ومع تعمق الأزمة الاقتصادية تعززت مواقع اليمين المتطرف في المجتمع، وطوّر الـ «باندیريون» أساليب عملهم وانتقلوا من العمل السلمي إلى المسلح وتشكيل الفرق العسكرية وشبه العسكرية، وصاروا القوة الضاربة المرعبة التي أقدمت في العام 2014 على محاصرة المتظاهرين السلميين في أوديسا في مبنى النقابات وقتلهم ورميهم من الشرفات بعد اضرام النار في المبنى، وكانت النتيجة سقوط 48 شخصا من المتظاهرين المحتجين على إجراءات الحكومة الجديدة بعدما أسقط في الميدان (الحراك وفق خريطة الثورات الملونة الممول من جورج سويوس ومن المخابرات الأمريكية) الرئيس يانوكوفيتش المنتخب ديمقراطيا وفق المعيار الغربي.

بعد ذلك تصاعد عنف الـ«باندیريين» والقوميين المتطرفين ضد القوى التقدمية، وبضغط منهم تم تجريم نشاط الحزب الشيوعي الأوكراني، وصار متاحا ملاحقة أي شخص يروج للشيوعية، وكان سبق ذلك شطب اللغة الروسية كإحدى اللغات الرسمية ومنعت من التداول وحذفت من البرامج التعليمية في المدارس والجامعات، (في بلد أكثر من نصف سكانه روس ومن قوميات أخرى، من مجريين وغجر والخ، كانت اللغة الروسية القاسم المشترك بينهم)، وأعيد كتابة التاريخ المتعلق بالحرب الوطنية العظمى، حيث وضع الجيش الأحمر بمساواة الجيش النازي، واعتبرت المرحلة الاشتراكية بأنها احتلال روسي لأوكرانيا، ومع ان الحكومات السوفياتية كانت تضم شخصيات من كل الجمهوريات من دون تمييز، وتعرض الصحفيون والكتاب والمثقفون وأساتذة الجامعات المؤيدون للعلاقات الأخوية مع روسيا لما للشعبين من تاريخ وثقافة مشتركين ومن مصالح مشتركة للملاحقة والاعتداءات والسجن والتهديد، ودمرت كل الرموز التي تحمل معاني النضال المشترك، وحطمت النصب التي تكرم الجيش الأحمر والجندي المجهول، وجرى الاعتداء بالضرب على المحاربين القدامى وعائلاتهم الذين اعتادوا في التاسع من مايو/أيار على الاحتفال بيوم النصر على الفاشية، ومنعوا من ذلك، وتحولت (معاداة الروسية) إلى أيديولوجية النظام الرسمي.

وفي العام 2019 اتخذت السلطات الأوكرانية قراراً بإعادة الاعتبار للمشاركين في فريق «باندیرا» المتعامل مع النازيين في الحرب الوطنية العظمى ومنحهم الحقوق التي يستفيد منها المحاربون القدامى ضد النازية. هكذا، أقامت هذه السلطة (التي يتباكى عليها بعض»اليسار» الذين يستهولون الحرب وينظرون لروسيا بأنها إمبريالية، يسطحون الأحداث) المساواة بين من قاتل إلى جانب النازية ونكّل بأبناء شعبه مع الذين دافعوا عن وطنهم.

التاريخ يعيد نفسه، والغرب الذي دعم هتلر مراهناً على استخدامه لمواجهة الإتحاد السوفياتي قبيل الحرب العالمية الثانية، هو ذاته، الغرب الذي يتحالف اليوم مع القوميين المتطرفين الأوكرانيين وعلى رأسهم الفرق العسكرية الباندیرية لمواجهة روسيا، حتى لو كانت روسيا رأسمالية، لأنهم راهنوا على أن تبقى روسيا أسيرة الخيانة الوطنية الغورباتشوفية واليلتسينية.

في مقابلة صحفية قال الضابط السابق في مشاة البحرية الأمريكية سكوت ريتر: «إن الجيوش الأمريكية والبريطانية والكندية دربت النازيين الجديد في أوكرانيا المنضوين في كتيبة آزوف والذين استولوا لاحقا على السلطة في البلاد». وأكدّ ريتر أن وحدات عسكرية أجنبية من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي زارت أوكرانيا لتشكيل جماعات قومية متطرفة غرب البلاد وبعد ذلك أطاح هؤلاء بالرئيس الشرعي المنتخب للبلاد، وبدأوا في اتباع سياسات العنف والترويع بحق السكان.

وأشار ريتر إلى أن تأثير تلك المجموعات النازية الخبيثة في أوكرانيا أصبح خطيراً لدرجة أنهم هددوا رئيس الدولة السابق بترو بوروشينكو الذي كان مستعداً للاعتراف بالوضع الخاص لدونباس في عام 2015. وذكر ريتر أن مصيراً مماثلاً كان سيلحق بالرئيس الحالي فلاديمير زيلينسكي لو أنه لم يقم بضمّ تلك المجموعات النازية إلى القوات الأوكرانية وبإطلاق يدها في كل مكان.

بصراحة

الحرب... هل تؤسِّس لتعدد الأقطاب في العالم ؟

الحرب لا تجلب السلام، الحرب تخرج الأزمات وتفاقم الأوضاع وتخلق الكراهية والعداوة بين الشعوب ولأجيالٍ متتالية، وتُدمِّر فيها الأوطان ويُهلك فيها الإنسان والحجر والشجر ، ويسقط فيها الضحايا من الأبرياء وينهار الاقتصاد وتتوقف فيها التنمية والازدهار، وهناك من يقتات على الحرب ؛ لهذا يعمل على افتعالها وإشعال لهيبها الحارق، حتى لو سقط الآلاف من الضحايا القتلى والجرحى والمشردين ، لهذا الحرب تكاليفها باهضة الثمن على الإنسان أولاً وأخيراً، الحرب لها أطماع ومصالح، الحرب دمارٌ وخرابٌ، شظاياها تطال كل شيء حولها، علينا أن نبحث عن الذين يعشقون الحروب ويخلقون المآسي للشعوب والبلدان (أهدافهم وأفكارهم، خططهم، إستراتيجياتهم)، آيديولوجياتهم قائمة على أسس الاستغلال والنهب والسطوة والهيمنة بالقوة على الشعوب والبلدان وفرض إرادتهم بالقوة العسكرية والاقتصادية، فتّش عن الحروب والأزمات ومن يقف خلفها ستجد من هم أو من هي، أنها القوى الإمبريالية العالمية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب وماضيهم الاستعماري معروف ، ذاكرة الشعوب لا تنسى المجازر والفظائع التي ارتكبتها .

فاضل الحليبي

الإمبريالية الأمريكية فكرها قائم على المصالح وهي تقدم المصالح على الأصدقاء أو الحلفاء، لهذا عملت طوال الحرب الباردة بين النظامين الاشتراكي والإمبريالي على محاصرة الاتحاد السوفياتي وإنهاكه وإضعافه ومن ثم تفكيكه إلى دول، والعديد منها ارتمى في أحضانها وعندما برزت روسيا الاتحادية كقوى عسكرية معتبرة يحسب لها ألف حساب، وأصبحت نداً قوياً للولايات المتحدة الأمريكية وتقف في وجه مخططاتها وأهدافها المعلنة غير المعلنة لم يرُقْ لها هذا التحدي الروسي الجديد، تريد روسيا ضعيفة خانعة لها، لهذا عملت على محاصرتها من خلال تلك الأنظمة الجديدة (دول جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابقة) وبعض دول المنظومة الاشتراكية السابقة ، التي يغلب على معظمها سلطاتها وحكامها الطابع السياسي اليميني والقومي وبعضها تحمل فكراً نازياً معادياً للروس مثل القوى المسيطرة على الحكم في أوكرانيا حيث حولتها الإمبريالية الأمريكية لساحة تجارب ومختبرات بيولوجية وتخزين الأسلحة والمعدات العسكرية فيها.

ليس الهدف تطوير أوكرانيا صناعياً واقتصادياً ليستفيد شعبها من تلك الخبرات والمعارف العلمية وتكون دولة منتجة ومحايدة، كانت أهداف الإمبريالية الأمريكية المعلومة في كيفية تطويق عنق روسيا وإضعافها ومن ثم الانقضاض عليها وتفكيكها، لكي لا يكون لها دورٌ بارزٌ في أوروبا والعالم، وعملت على تخريب علاقات روسيا مع الدول الأوروبية وبشكل خاص ألمانيا التي تربطها مع روسيا علاقات اقتصادية وتجارية قوية وتحديداً في مجال الطاقة (النفط والغاز) بالرغم من أنها علاقات قائمة على أسسس تجارية "تبادل مصالح".

حجم التبادل التجاري والاقتصادي بين روسيا والدول الأوروبية وصل إلى 240 مليار دولار في الوقت الذي وصل بين الولايات المتحدة الامريكية وبعض البلدان الأوروبية إلى 24 مليار دولار الفرق شاسع، لا تريد لأيّ دولة أوروبية بأن تنسق أو تتبادل العلاقات التجارية والاقتصادية مع روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية هي التي يجب أن تحدد علاقات الدول الأوروبية كانت أو غيرها لتفرض هيمنتها وسطوتها على الدول المستقلة وذات السيادة، أصبحت مثل الشرطي العالمي ووصية على قرارات وتوجهات الدول، أي دولة تحاول الابتعاد عن هذا النهج المهين والتعسفي الممارس من قبل حكام واشنطن وتريد ان تقرر مصيرها وتوجهاتها، سوف تعد من الدول المارقة التي تخالف سيدة العالم الوحيدة، لهذا لا تريد عالماً متعددَ الأقطاب لكي لا ينافسها الآخرون أو يحدد مسارات واتجاهات العالم، ويكون نداً لها، وهي تستغل شعارات حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان والديمقراطية لتمارس عربدتها ضد الدول المغايرة لنهجها، وتنفذ شعارات حرية الرأي والتعبير وحقوق الإنسان حسب مقتضيات الظروف وأن لا تتعارض مع أهدافها ومآربها ، كل شيء يقاس وفقاً لمشيئتها وإرادتها وهي الناهي والآمر، بالتأكيد غير الطغمة المالية والصناعية التي تتحكم بالقرارات ومصائر الشعوب والبلدان في الولايات المتحدة الأمريكية ومستعدة لمواجهة أي دولة أو أي شعب يقف أمام أطماعها ومصالحها والاعتداء عليه وحتى إبادته حدث هذا لشعوب الهنود الحمر في أمريكا نفسها واضطهاد السود واستعبادهم، ولهذا اليوم أوكرانيا والشعب الأوكراني ضحية من ضحاياها، مستعدة أن تخدع وتضحي بأي شعب أو دولة عندما تتضرر مصالحها حدث في أفغاستان وسلمت السلطة إلى حركة طالبان وهي في قائمة الحركات الإرهابية لديها، محاصرة كوبا منذ انتصار الثورة الاشتراكية فيها عام 1959حتى اليوم ولا ننسى المجازر في فيتنام والعراق، وفي عام 1979 تخلت عن حليفها شاه إيران شرطي الخليج العربي، وحسني مبارك في 25 يناير 2011 في مصر والقائمة تطول ودعمها للكيان الصهيوني الذي يمارس سياسة قتل وإرهاب الشعب الفلسطيني المناضل، تاريخها أسود، ولديها ماكنة إعلامية عملاقة تستطيع من خلالها الترويج لأفكارها الإمبريالية المتوحشة في العالم، وتقاوم أي توجه نحو تشكيل نظام عالمي جديد.

هل تنتهي العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا في الوقت المحدد بعد تحقيق أهدافها، أما تطول وتتحول إلى مستنقع تغرق فيه روسيا، وهذا هدف الأمريكان وحلفائهم الغرب والناتو، هل يُكتَب تاريخٌ جديدٌ في هذا العالم نحو تعدد الأقطاب، ويسود السلام والأمن والاستقرار في كوكب الأرض.

الأزمة الأوكرانية والتوتر بين روسيا والغرب

جلال إبراهيم

فعلها الرئيس بوتين واجتاح أوكرانيا، هل كان ذلك مفاجئاً لحلف الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية؟ بالتأكيد لا، فالمعسكر الغربي لم يترك مجالاً لروسيا غير الحرب.

قدمت روسيا في ديسمبر من العام الماضي مشروعي معاهدتين تحتويان على طلبات لِما أشارت إليه باسم "الضمانات الأمنيّة"، بما في ذلك تعهد ملزم قانوناً بأنَ أوكرانيا لن تنضمّ إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وكذلك خفض عدد قوات الناتو والمعدات العسكرية المتمركزة في أوروبا الشرقية، وهدّدت برد عسكري غير محدد إذا لم يتم تلبية هذه المطالب بالكامل. رفضت الولايات المتحدة وأعضاء آخرون في الناتو هذه الطلبات، وحذروا روسيا من مغبّة زيادة العقوبات الاقتصادية عليها في حالة غزوها لأوكرانيا.

تاريخياً بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي في عام 1991، واصلت أوكرانيا وروسيا الاحتفاظ بعلاقات وثيقة. وافقت أوكرانيا عام 1994 على التخلي عن ترسانتها النووية ووقعت مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية بشرط أن تُصدر روسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ضمانًا ضدّ استخدام القوة الذي يُهدّد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي للدولة الأوكرانيّة.

غير أن تخلي السلطات الأوكرانية عن الاستراتيجية السياسية القائمة على الحياد اتجاه العلاقات المتوترة بين روسيا والغرب، والانسياق نحو القرارات والمخططات الأمريكية–الأوروبية العدائية لروسيا، وسعيها المحموم للانضمام لحلف الناتو، جعلها عرضة للسخط والغضب من موسكو وإعلان الحرب عليها.

إن وصف المعسكر الغربي روسيا بالنازية وبوتين بهتلر يدعو إلى السخرية، إذ لم نرَ الجيش الروسي يغزو البلدان ويعبر الحدود بترسانتهِ العسكرية، باستثناء التدخل في سوريا بعد أن استباحتها الجيوش الموالية للأمريكان من كل حدبٍ وصوب.

على العكس تماماً من جيوش حلف الناتو التي يتقدمها الأمريكان في حربهم على العراق وأفغانستان، فضلاً عن دعمهم لأطراف في الصراعات التي تشهدها ليبيا وسوريا واليمن، ناهيك عن دعمهم للكيان الصهيوني في قتلهم للفلسطينين.

الحالة الهستيرية للمعسكر الغربي بلغت مستوى غير مسبوق تجاه روسيا، فالعقوبات لم تقتصر على السياسة والاقتصاد، بل طالت الأدباء والفنانين والرياضيين وعامة الروس. هل كل هذه الهستيريا سببها دخول الجيش الروسي لأوكرانيا، وإشاعة الإعلام الغربي لكذبة الطموحات اللامحدودة لبوتين باجتياح دول شرق أوروبا كما فعل هتلر؟! أم يعود ذلك لأحقاد تاريخية مكبوتة ودفينة تجاه روسيا التي أخذت تسترجع قوتها الاقتصادية والعسكرية منذ اندلاع الصراع الدولي على أراضي سوريا؟

المنطق الذي يستند عليه المعسكر الغربي، من حق أوكرانيا الانضمام إلى حلف الناتو وإنشاء قواعد عسكرية على الحدود الروسية، وبالتالي لف حبل المشنقة على رقبة روسيا، وليس لهذه الأخيرة الحق في الاعتراض على كل ذلك! عندما شهدت العلاقات الروسية الفنزويلية تقدماً كبيراً على المستويات الاقتصادية والسياسية جُن جنون أمريكا التي قامت بالتهديد والتدخل المباشر لإسقاط النظام الحاكم في فنزويلا، والاعتراض الشديد على روسيا بحجة أن ذلك يهدد أمنها القومي، بينما تستكثر على طلب روسيا من أوكرانيا بأن تكون على الحياد وتمتنع عن الانضمام إلى حلف الناتو.

عندما نقول إن الحرب فُرضت على روسيا، لا نبرر لها إعلان الحرب على أوكرانيا واستباحة أراضيها، فالحرب نتائجها مدمرة وكارثية على البشر والحجر. وكان على روسيا أن تتحلى بالصبر أكثر تجاه أوكرانيا التي لم تنضم رسمياً إلى الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بعد، على الرغم من الخطاب المتشنج والمستفز من الرئيس الأوكراني وحكومته تجاه روسيا. الخيار الأنجع هو الذهاب لطاولة الحوار واقتناع السلطات الأوكرانية بتبني سياسة الحياد تجاه العلاقات ما بين روسيا والغرب.

لكن هل حلف الناتو والمعسكر الغربي يسمحان بذلك؟ أم أن مسعاهم هو تأجيج الصراع وتجييش العالم كلهِ ضد روسيا ليحافظوا على استمرار نظام القطب الواحد في هذا العالم؟

من الأنوار إلى الاستعمار

لا يَحْمِل الاستعمار شيئاً من مواريث عصر الأنوار، على الرّغم من أنّ موجاته الأولى انطلقت في الهزيع الأخير من ذلك العصر نهاية القرن الثّامن عشر. لقد أتى، في الواقع، يمثّل قطيعةً كاملة مع كلّ التّراث الأنواريّ، بأفكاره الكبرى وقيمه الإنسانيّة، ليدشّن عهداً جديداً في أوروبا والعالم: عهد انتصار الغريزة والجشع على العقل؛ وعهد انتصار المصالح على المبادئ، وانتصار الرّأسمال على الإنسان، والاستعبادِ على الحرّية، والاستغلالِ على العدل الاجتماعيّ والإنسانيّ.

عبد الإله بلقزيز

للاستعمار جذور أخرى ليس منها تراث الأنوار، وأمتنُ جذوره تلك الرّأسمالُ: هذا الطّارئُ الجديد على حياة أوروبا الذي غذّى نزعة الجشع والرّبح في بعض طبقاتها الاجتماعيّة؛ ودَفَع بها إلى البحث عن فُرصه خارج مجالها القوميّ متوسّلةً، في سبيل ذلك، القوّةَ العمياءَ والغزو. وإذا كانت هناك من جذور أبعد لهذه السّيرة الاستعماريّة، المرتكزة إلى محوريّة الرّأسمال، فمَكْمَنُها في بعض أطروحات اللّيبراليّة التي قدّست الملْكيّة الخاصّة، ونظرت إلى الحقّ فيها بحسبانه من آكَدِ الحقوق التي على الدّولة حمايتها.

وتلك كانت الفكرة التي كرّسها جون لوك، وردّدها عنه ليبراليّو القرن الثّامن عشر. وليس ذلك من تراث الأنوار في شيء إلاّ في تأويلات مُغْرضة تَخْلط بين اللّيبراليّة والتّراث الديمقراطيّ والإنسانويّ.

على أنّ الاستعمار نفسَه ليس لحظةً شاذّة في التّاريخ الأوروبيّ، ولا هو مسارٌ انحرافيٌّ فيه. إنّه تعبير عن وجْه آخر لأوروبا، غير وجهها الأنواريّ؛ بل هو الثّمرة المُرّة لمسار دشّنتْهُ الرّأسماليّةُ فيها قبل ميلاده (الاستعمار) بما يزيد على القرن ونصف القرن.

وقد يكون توسُّعُ نطاق سيطرة العلاقات الرّأسماليّة للإنتاج، في أوروبا القرن السّابع عشر، أنجز مهمّةً ثوريّة في التّاريخ الأوروبيّ (تقويض نظام الإنتاج الإقطاعيّ)، وأدخل طبقةً جديدة إلى المعترك – هي البورجوازيّة الصّاعدة – حاملةً برنامجاً ثوريّاً في وجه تحالف الإقطاع والكنيسة والمَلَكيّات الاستبداديّة المطلقة؛ وقد يكون وفّر لها القاعدةَ الماديّة لإحداث التّغيير السيّاسيّ الذي تطلّعت إليه (الثّورة الفرنسيّة ونظائرها الأوروبيّة وعمليّات التّوحيد القوميّ)...، غير أنّ ذلك كلّه لم يكن ليُخفيَ ما تَحْمله الرّأسماليّة من تهديدٍ ماديّ لإنسانيّة الإنسان؛ في مركزها الأوروبيّ، كما في الهوامش الخارجيّة التي قادت إلى الزّحف الاستعماريّ عليها لاستغلالها.

وكما دشّنت الرّأسماليّةُ طوراً جديداً من الاستغلال الاجتماعيّ لقوّة العمل استغلالاً استحوذت فيه على فائض القيمة لتعظيم أرباحها، وكانت الطّبقاتُ الأوروبيّة الكادحة ضحيّتَه، كذلك دشّن الاستعمار – بما هو حاملٌ سياسيّ للرّأسمال – طوراً جديداً من الاستعباد والاستغلال: استعبادُ بلدان المركز (الأوروبيّ) لشعوب المستعمرات، واستغلال لقواها البشريّة ونهب لثرواتها. ولم تكن حركةُ الاستعمار هذه لتنشأ وتَشْرَع في الزّحف على العالم الواقع «ما وراء البحار»، لو لم تكن حركةُ الرّأسمال قد بلغت – في مراكزها– طورَ استنفاد إمكانات التّوسُّع في الاستغلال والرّبح داخل الحدود القوميّة الأوروبيّة. وهكذا لم يكن الاستعمار أكثر من تعبير عن استجابة الطّبقات السّياسيّة الحاكمة لمصالح طبقاتها المالكة للرّأسمال ولوسائل الإنتاج، قصد فتح منافذَ خارجيّة جديدة لها للاستغلال والرّبح ونَهْبِ ثروات شعوب غير قادرة، في ذلك الإبّان، عن الدّفاع عن أوطانها ومقدّراتها من جيوشٍ استعماريّة جرّارة جيّدةِ التّسليح.

وإذِ اندفع الاستعمار يؤدّي مهمّته لخدمة رسالة النّهب والاستغلال، ويقيم إداراته العسكريّة الغازية في البلدان المستعمرة لإخماد ثوراتها ضدّه، وتسهيلاً لعمل قوى الرّأسمال، كان يغطّي جريمته بدعاوى مزعومة، يشرعن بها نفسَه ويلمّع بها وجهه، من قبيل أدائه رسالة «تمدين» مجتمعات المستعمرات و«تأهيل» أبنائها كي تصبح قادرةً على إدارة شؤونها على قواعد النّظم الحديثة في الاقتصاد والسّياسة والإدارة...إلخ ! وكان واضحاً أنّه يجرّب، بمثل تلك الدّعاوى، أن يخفيَ الوجه القبيح لأوروبا بوجهها النيّر (الأنواريّ). وهو ما لم يَنْطل على تلك الشّعوب ونُخَبها: سواء التّقليديّة منها أو الحديثة التي تكوّنت في مدارسه وجامعاته وتلقّنت مبادئ الثّقافة الأوربيّة وقيمها. وآيُ ذلك أنّها سرعان ما حاربتْه بتوسُّل تلك المبادئ والقيم.

كان يمكن القول إنّ الاستعمار صفحةٌ سوداء في تاريخ أوروبا والغرب تُفسد صورتهما وصورة فتوحاتهما المدنيّة، الحديثة منها والمعاصرة، لولا أنّ في رصيده صفحات أخرى سوداء، ولولا أنّ لهاتيك الصّفحات السّوداء أسباباً وعِلَلاً في مدنيّة أوروبا والغرب ستستمرّ في توليد ظواهر أخرى شبيهة، وفي تمريغ وجْه – وشرف – كلّ ما كان بديعاً وبهيّاً وإنسانيّاً في تاريخ أوروبا.

الحقوق المدنيّة والواقع السّياسي

قد لا يجوز علمياً ومنهجياً اختصار سياق تاريخي ما بنتائجه السياسية، نظراً لوجود حقائق عديدة ومتعددة، خصوصاً تلك الحقائق المتعلقة بتاريخ الأفكار، والواقع الاقتصادي الاجتماعي المؤسس لها، لكن عند تناول مسألة بالغة الحساسية، من مثل الحقوق المدنية، فإن النتائج السياسية تغدو، ولو بطريقة نسبية وجزئية، تكثيفاً حقيقياً للتاريخ، فالنظام الدولي القائم اليوم، بتعبيراته المتعددة، وفي مقدمتها الأمم المتحدة، وما يتفرّع عنها من مؤسسات، هو نظام تقوده أو تخضع له دول متباينة من حيث تطابق رؤيتها للحقوق المدنية، وهو ما يجعل الكثير من العهود والمواثيق الصادرة عن مؤسسات دولية معتبرة لا يمتلك قوة الإلزام.

يعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، أهم مرجعية دولية للحقوق المدنية، وباعتبار الإعلان وثيقة أممية رسمية، فهو معتمد من الدول الأعضاء، لكن بين المصادقة على هذا الإعلان من هذه الدولة أو تلك وبين تطبيقه في الواقع مسافة كبيرة، هي مسافة الواقع الخاص بكل دولة من الدول، ولئن كانت معظم الدول، قد حاولت أن توائم بين مضامين مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وبين موادها الدستورية، إلا أن تفسير الدساتير وتطبيقها يخضع فعلياً لطبيعة النظام السياسي في كل دولة على حدة، فالكثير من الدول لا يتضمّن نظامها السياسي فصلاً بين السلطات الثلاث، القضائية والتشريعية والتنفيذية؛ بل إن بعضها يجعل من السلطة التنفيذية السلطة الأعلى.

في ثلاثينات وأربعينات القرن الماضي، وتحديداً مع صعود القومية/ النازية في ألمانيا، ازداد النقاش الفكري والسياسي والقانوني حول علاقة السلطة بالفرد، في سياق المرجعية الليبرالية الأوروبية، فلم تكن الانتقادات الموجهة للنظام الألماني في عهد النازية بسبب نزعته التوسعية فقط، وإنما بشكل رئيسي بسبب استبداد السلطة السياسية، وانتهاكها الصارخ والواسع لحريات مواطنيها، والتي لا تزال تعد حتى يومنا هذا نموذجاً مرجعياً لانقلاب السلطة على الليبرالية والديمقراطية، وقد أفضت مجمل النقاشات إلى اعتبار الانتهاكات للحقوق المدنية مساوياً لانتهاك الكرامة الإنسانية، وهو ما يفسّر توافق واضعي الدستور الألماني ما بعد الحرب العالمية الثانية على افتتاح الدستور في مادته الأولى بعبارة «لا يجوز المساس بكرامة الإنسان، واحترامها وحمايتها من واجبات كافة سلطات الدولة».

أرادت دول أوروبا الغربية على وجه الخصوص أن تمنع أية انتكاسة إلى الوراء، فعلى الرغم من أن الليبرالية الغربية هي توأم العقلانية، فإن هذه العقلانية لم تكن كفيلة لوحدها بمنع سيناريو الحرب، وقد كانت الحاجة إلى إعادة بناء القانون بما يمنع استبداد فئة على أخرى أمراً ضرورياً وحيوياً، ومنع جعل السلطة قابلة للتمركز بشكل أساسي حول شخصية الحاكم. وفي سياق ضمان استقرار المجتمع، كان لا بد من تطوير القوانين، ووضع آليات لتنفيذها، وقد كان الفصل الحقيقي بين السلطات مدخلاً رئيسياً في هذا المسعى، وقد اعتبر الفرد بصفته المواطنية هو الأساس في العقد الاجتماعي، وبالتالي فإن ضمان حقوقه، وصونها من أي اعتداء، هو ضرورة لاستقرار الدولة والمجتمع، وأيضاً شرطاً حيوياً من شروط التنمية.

لكن التطور التاريخي/ السياسي لأوروبا، هو سمتها الخاصة، أي سمة تطور المجتمعات الرأسمالية الغربية، وتطوّر مكانتها في سوق العمل الدولي، وتطور منظومة الإنتاج، ونشوء حاجات خاصة في سياق الليبرالية، بينما معظم دول العالم في القارات الأخرى، لم تشهد مثل هذا التطوّر الرأسمالي، ولم تمر بتاريخ تطور منظومة التفكير والقيم الليبرالية، وهو ما يفسّر إلى حد بعيد عدم أولوية الحقوق المدنية بالنسبة للأنظمة السياسية في كثير من دول العالم، ويضع ممارساتها في أحيان كثيرة على النقيض من بدهية بعض الحقوق، ويجعلها نافرة ومستهجنة، خصوصاً خلال العقود الثلاثة الأخيرة؛ حيث أتاحت العولمة وشبكات الاتصال والتواصل حرية متابعة الأفكار والمعلومات.

إن مقاومة الأنظمة السياسية غير الليبرالية لتطبيق مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يتم تبريره عبر أيديولوجيات مختلفة، أو ذرائع معينة، لكن النتيجة النهائية لهذا السلوك هو منع تطور قوى المجتمع، وإعاقة الأفراد عن ممارسة أنشطتهم الطبيعية، أو ممارسة حقهم في الاشتغال بالشأن العام، وفي المحصلة كبح نمو المجتمعات، وإضعاف قدرات الدولة نفسها، في جميع المؤشرات، بما فيها مؤشرات الاقتصاد؛ إذ لا يمكن للاقتصاد أن ينمو ويتطور من دون حماية الحقوق المدنية للأفراد.

حسام ميرو

الإشتراكية البيئية لا خفض النمو

ترجمة:
غريب عوض

أُجريت هذه المقابلة مع John Bellamy Foster في أوائل شهر أكتوبر وظهرت لأول مرة في عدد نوفمبر 2021 من مجلة Irish Marxist Review تحت عنوان "حالة الطوارئ الكوكبية": ما العمل الآن؟ تم تكييفه للنشر هُنا.

John and Owen: هناك عددٌ من المُناقشات داخل الحركة ومن بين البيئيين الإشتراكيين. (1) هل يجب أن نتحدث عن عصر التأثير البشري أم عن عصر حُرية رأس المال؟ (2) هل ينبغي أن يدعو الإشتراكيون البيئيون إلى تخفيض النمو، وإذا كان الأمرُ كذلك، فماذا عن التنمية في جزء العالم الجنوبي؟ (3) هل تعتقد أنهُ من المُجدي الحديث عن "حقوق الطبيعة"؟ (4) هل حان الوقت للقيام بأعمال تخريبية و/أو أعمال العُنف، مثل "تفجير أنابيب النفط"؟ ما رأيك في أي من هذه الأسئلة أو جميعها؟

John B. Foster: هذا يتطلب الكثير من الأسئلة والنقاشات دَفعة واحدة. سأحاول الإجابة عليها بإيجاز، على التوالي.

(1) عصر التأثير البشري هو مفهوم علمي دقيق تماماً، وهو جزء من مقياس الوقت الجيولوجي، وهو أحد الإنجازات العظيمة للعِلم الحديث. إنهُ يُشيرُ إلى القوى البشرية (عبر المجتمع) هي الآن العوامل الرئيسية في تغيير نظام الأرض. لاشك في هذا، ولا توجد إمكانية لهذا التغيير بأي حال من الأحوال مع استمرار الحضارة الصناعية. حتى لو كانت الرأسمالية ستزول، وكان على الإشتراكية أن تحل محلها، فإننا سنظل في عصر التأثير البشري. لا يوجد تغيير في هذا دون تعريض الحضارة الإنسانية والوجود البشري للخطر. في الواقع، تدفع الرأسمالية العالم الآن نحو حدث إنقراض البشرية (وربما حدث الإنقراض الرُباعي)، والذي سينتهي فيه التأثير البشري على الأرض بتدمير الحضارة الإنسانية نفسها، جنباً إلى جنب مع أنواع أُخرى لا حصر لها. وبهذا المعنى، المُصطلح "عصر الإجتياح الرأسمالي" هو مُجرد خطأ تصنيفي يتجاهل نتائج العِلم الطبيعي ويُمثل عدم الرغبة في مواجهة حقيقة الحقبة الجيولوجية الجديدة التي نعيش فيها الآن.

عند الإقتراب من هذا بشكل أكثر واقعية، يمكننا القول إنهُ بينما، رسمياً، نعيش حالياً في عصر Holocene (العصر الحديث) في الزمن الجيولوجي، الذي يمتد إلى ما يُقارب 11،700 عام، في الحقيقة نحنُ نعيش الآن في حقبة التأثير البشري غير الرسمي الذي لا يزال يمثل عوامل بشرية المنشأ الآن كونها القوى السائدة في تغيير نظام الأرض. ويرتبط هذا ارتباطاً وثيقاً بتاريخ البشرية عندما يتعلق الأمر بالعصور الجيولوجية، التي تتداخل مع العصور الجيولوجية. من وجهة النظر هذه، نحنُ نعيش اليوم رسمياً في حقبة الميغالايان من عصر Holocene (العصر الحديث)، حيث يعود تاريخها إلى حوالي 4200 عام وغالباً ما يرتبط بالإنهيار الحضاري المُبكر بسبب تغيّر المناخ (على الرغم من أن هذا موضع خلاف في المجتمع العلمي). تُعتبر حقبة الميغالايان آخر عصر جيولوجي في عصر ال Holocene. ومن ثم، فقد جادلنا أنا و Clark، بصفَتُنا عُلماء إجتماع بيئي مُتخصصين، مؤخراً (في مجلة Monthly Review عدد سبتمبر) إنهُ بحلول حقبة التأثير البشري، دخلنا عصراً جيولوجياً جديداً، العصر الأول من حقبة التأثير البشري، التي بدأت في نهاية الحرب العالمية الثانية مع حقبة التأثير البشري نفسها. نحنُ نقترح تسمية هذا العصر الجيولوجي الجديد ((Capitalinian Aage العصر الرأسمالي لأنهُ يُشيرُ إلى النقطة التي بدأت عندها الراسمالية المُعولمة، التي ظهرت كقوة جيولوجية تُهدد الكوكب نفسه، في تعطيل نظام الأرض بأكمله.

في النهاية، تواجه البشرية الآن أما أن يحدث نهاية إنقراض التأثير البشري، من الناحية الجيولوجية، يتطور من الرأسمالية (في العصر التاريخي لرأسمالية الكارثة)، أو أننا سنجد طريقة لإنشاء مجتمع مع كوكب الأرض، والذي سوف يتطلب مجتمعاً من الإستدامة البيئية والمُساواة الموضوعية (الإشتراكية البيئية)، والدخول في عصر جيولوجي جديد: ما نسميه أنا و Clark "العصر الشيوعي". تكمن قيمة هذا الإطار في أنهُ يُخبرُنا بالضبط ما هي الخسائر. وهكذا نواجه في حقبة التأثير البشَري والعصر الرأسمالي مناخاً عظيماً يتطلب إيجاد عالَمٌ يتسم بالتطور المُشترك مع نظام الأرض أو العصر الشيوعي وإلا لن نبقى على قيد الحياة. وبهذه الطريقة، بإمكاننا أن نفهم العلاقة ما بين تاريخ الإنسان والتاريخ البيئي كما يُقدم نفسهُ في زماننا هذا.

(2) إذا كان خفض النمو يعني أنهُ يتعيّن علينا تقليل تأثيرنا على نظام كوكب الأرض؛ إن الأقل هو أكثر كما يُجادل Jason Hickel في كِتابه؛ إن التراكم الأسي لرأس المال على نطاق عالمي لا يمكن أن يحدث في نظام أرضي محدود؛ إننا يجب أن نتحرك نحو اقتصاد حالة مُستقرة (مع انخفاض الوزن الإقتصادي مُقارنة بالحاضر) الذي يُعزز التنمية البشرية المُستدامة؛ إننا بحاجة إلى اقتصاد إشتراكي مُخطط بشكل ديمقراطي يُركز على حلول الطاقة المُنخفضة ويُقلل من الهدر والدمار؛ إن العالم يجب أن يتحرك نحو مُستويات مُتساوية لنصيب الفرد من استخدام الطاقة، قريباً من مستوى إيطاليا اليوم (ويسمح للدول الفقيرة باللحاق بالركب)؛ إنهُ يتعيّن علينا التأكيد على المجتمع بدلاً من على الإنتاج السلعي، نعم، عندها، أنا أُؤيد فكرة "تراجع النمو"، على الرغم من ذلك مع بعض التحفظات. إنهُ يُمسِكُ بجانباً أساسياً من المشكلة. لم يعُد نمط النمو الرأسمالي مُمكناً.

ومع ذلك، إن مفهوم خفض النمو في حد ذاته يواجه مشاكل فيما يتعلق بالطريقة التي نختار بها صياغة استراتيجيتنا. فهو ببساطة إنعكاس لمفهوم "النمو"، وهو أقوى استعارة للنظام الحالي، تم تقديمه بعد الحرب العالمية الثانية لتمثيل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي. هُنا النمو ببساطة هو دفتر الأستاذ المُحاسبي المُهيمن، القائم على مسك الدفاتر الرأسمالية المُزدوجة، والذي تم رفعه إلى المُستوى الوطني. إنهُ يعني أي شيء (الإنفاق الحربي، الجريمة، إنتاج الوقود الأحفوري، حُسن التصرف في النفايات النووية، المنتجات التي يمكن التخلص منها على الفور) المُساهمة في «القيمة المُضافة». ويشمل كل شيء يمرُ من خلال السوق، مهما كانت طبيعة السِلعة المُعيّنة، وبصرف النظر عن تبذيرها، وهدمها، وعدم عقلانيتها، وعدم المُساواة، والأستغلال، والمُصادرة المُتضمنة فيه. إذا قطع المرء أشجار غابة، وهو من الناحية الرأسمالية هي ملايين الأقدام من ألواح الأخشاب الواقفة، فإن ذلك يُعتبر نمواً. ومن المُفارقات أن نمو غابات

بقلم: محرر مجلة :
Monthly Review

الأمازون نفسها لن يُشكّل "نمواً". في الواقع، يتم تدمير الأمازون اليوم بإسم التطور الرأسمالي.

لكن أن نقول، إذن، إن ما نُروج لهُ كبديل هو "خفض النمو"، والذي يعكس فقط هذا المفهوم المُشوه للنمو، ويُخاطر بمُضاعفة الإرتباك، ومُعاملة المشكلة البيئية على أنها مُجرد مسألة مقياس. ثم يتمُ اختزال المسألة إلى جوانبها الكمية، وليس لها علاقة بالضرورة بالقضايا الكمية والعلاقات الإجتماعية وما إلى ذلك. ويبدو الأمر كما لو أنهُ يُمكننا المُضي قُدُماً كما نحنُ، ولكننا بشكل أصغر فقط، وبالتالي نُمسكُ ببُعد واحد فقط من المُشكلة. بينما، في الواقع، فإن القضيةَ الأساسية هي طبيعة نظام التراكم نفسه، والآثار البيئية المُدمِرة التي لا يمكن اختزالها في مجرد مسئلة حجم. (بالطبع، يُدرك هذا أكثر مُنظري خفض النمو فطنةً ويدمجون الإهتمامات النوعية في تحليلاتهم.) كما أننا نواجه المشكلة التي يُجادل فيها بعض مُنظري خفض النمو، مثل الإقتصادي الفرنسي Serge Latouche، بأن خفض النمو مُتوافق مع الرأسمالية، كما لو أن الرأسمالية ليست نظاماً لتراكم رأس المال إلى ما لا نهاية.

لقد تجنب بعض مُنظري خفض النمو أيضاً قضية التنمية المطلوبة في جزء كبير من جنوب الكرة الأرضية، والتي لا يمكن أن يُطلب منها التقليل من النمو. بشكل عام، يُعتبر مفهوم خفض النمو مُفيداً في إنشاء المُؤشرات الضرورية. ولكن القضية الحقيقية هي النظام الإجتماعي. نفسه. وأمامنا أيضاً مشكلة مواجهة مفهوم موطن للنمو من خلال قلبهِ رأساً على عقب، مما ينتج عنهُ صعوبات حقيقية في بناء مفهوم شائع.

لقد حاول بعض مُنظري النُظُم البيئية مثل Howard Odum التغلُب على هذا بواسطة معالجة قضية "طريق مُزدهر إلى الأسفل". غير أن، في اعتقادي، أن الإجابة الحقيقة الوحيدة، هي جعل الإشتراكية البيئية هي المحور الأساسي بدلاً من خفض النمو.

المشكلة الأساسية هي أننا نعيشُ في "مجتمع تراكمي"، كما أسماه الماركسي الفرنسي Henri Lefebvre. ما نحتاجهُ ليس رؤية شاملة لخفض النمو بقدر ما هي رؤية شاملة لنزع التراكم. إن الرأسمالية خَطِرة على البيئة ليس لأنها ببساطة تنمو، إنما بسبب أسلوب نموها (التراكم بأي ثمن)، الشيء الذي يُضاعف المخاطر على البيئة وعلى الإنسان فوق سطح الأرض. تم تسليط الضوء على هذهِ المسألة في مقالتي (المُدرجة في الصدع البيئي) بعنوانَ «القانون العام المُطلق للتدهور البيئي في ظل الرأسمالية».

ومع ذلك، فإن فكرة خفض النمو تحدثُ فجوة في أيديولوجية النمو الراسمالي، وهو أمرٌ أساسي. النمو الهائل، وفوق كلُ شيء، التراكم الرأسمالي، يُدمّر الآن في الواقع أكثر مما يخلقه في العالم الحقيقي، ويُدمر الكوكب بإعتبارهِ موطناً للبشرية. علاوة على ذلك، في السنوات الأخيرة، لعب مُنظِرو خفض النمو دوراً رائداً في تطوير ستراتيجيات الطاقة المنخفضة للتعامل مع تغيّر المناخ. وهكذا، تتم الإشارة إلى عمل Hickel (مع أعمال المؤلف السويدي Andreas Malm وآخرون) في الجزء الثالث المُسرب من التقرير السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ وهو يُشيرُ إلى إمكانية وجود استراتيجيات منخفضة الطاقة، يُنظر إليها على أنها الأمل الرئيس الآن للبقاء دون زيادة 1.5 درجة مئوية في متوسط درجة الحرارة العالمية، وكتقديم الحجج فيما يتعلق بعدم إستدامة الرأسمالية.

(3) لا أعتقد أنهُ من المنطقي التحدث عن «حقوق الطبيعة»، فقط لأن الطبيعة من المحتمل أن تخسر في أي منظور من هذا القبيل، كما تفعل البشرية اليوم. ترتبط الحقوق السياسية (الطريقة الرئيسية التي نُشيرُ بها إلى الحقوق في المجتمع الرأسمالي) بكونها جزءاً من النظام السياسي، بناءً على فكرة نوع من العقد الإجتماعي الأولي (مفهوم قدمهُ الفيلسوف اليوناني Epicurus أبيقور لأول مرة في العصور القديمة)، أو من كونها جزءاً من نظام دستوري تم إنشاؤه بوعي. في نمط الإنتاج الرأسمالي، يتم اختزال الحق، بهذا المعنى، بشكل أساسي في حق المُلكية القائم على مفهوم السلعة، الذي يُشكّل أساس النظام القانوني باكمله. هناك أيضاً مفهوم أخلاقي للحق الطبيعي يتم تصوره بطُرُق مُختلفة ومنفصلة عن الحقوق المشتقة سياسياً. هذا المفهوم أكثر إرباكاً لأنهُ محذوف من مفهوم العقد الإجتماعي. هُنا، إذا كُنا نتحدث عن العدالة، كما جادل أبيقور، ووافق ماركس على ذلك، المفهوم الأساسي للعدالة هو المُعاملة بالمثل، بالإضافة إلى الأعتراف بأن فكرتنا عن العدالة يجب أن تتغيّر جنباً إلى جنب التغييرات في علاقاتنا واحتياجاتنا. هُنا بإمكاننا التحدث عن الحاجة، في علاقة المعاملة بالمثل، للحفاظ على الأرض وإعادة إنتاجها، وكيف تتطوّر هذهِ الحاجة مع التاريخ. ينبغي علينا أن نُدرك علاقتنا الحسية والجمالية بالطبيعة، حقيقة أن البشر أنفسهم جزء من الطبيعة، والتي نتعامل معها بطريقة حسية ومادية، وهو أمرٌ أصر عليهِ ماركس مِراراً وتكراراً. أكد العالم والفيلسوف الأمريكي Aldo Leopold، من منظور مُختلفَ، ولكنهُ تحدى تسليع الطبيعة (جعلها سِلعة)، على الحاجة إلى توسعة إحساسنا بالمجتمع ليشمل الطبيعة. يجب أن يكون لدينا إحساس بالقيمة الجوهرية للطبيعة، كقيمة الحياة نفسها، والعلاقة الجمالية بالطبيعة، المُستمدة من هذا الإحساس الأكبر بالإنتماء إلى الأرض.

كما قال ماركس، نحنُ مُرتبطون بالطبيعة ليس من خلال الإنتاج فقط، ولكن من خلال مفاهيم الجمال لدينا. وبالطبع، ينبغي أن يكون لدينا نوع من الإحساس الوقائي «لحقوق الحيوان»، لمنع الإساءة إليها في مجتمع سِلعي رأسمالي. وبصرف النظر عن عبودية البشر، ليس هناك شيء أسوء من اختزال الحيوانات غير البشرية إلى مُجرد آلات بلا أرواح، كما فعل الفيلسوف الفرنسي Rene Descartes رينيه ديكارت. في الحقيقة، انتقد ماركس مُباشرةً فلسفة ديكارت الميكانيكية على خفضها مرتبة الحيوانات غير البشرية من مُساعدين للبشر، كما في العصور الوسطى، إلى مُجرد أشياء ميكانيكية للمجتمع البرجوازي. كما جادل أبيقور (وكرر ماركس)، علينا أن نعيش بطريقة تجعل العالم، أي الطبيعة، "صديقنا". إن مُحاولة مُعالجة كل هذا من منظور مفهوم بُرجوازي للحقوق تخلط الأمور، لأن القضية الحقيقية هي مدى وطبيعة مجتمعنا مع الأرض، مع الحيوانات غير البشرية، ومع بعضنا البعض.

مُدُن المِلح (١)

التيـــــــه

لا أعرف كم من الوقت إستغرق عبد الرّحمن منيف في كتابة خُماسيته «مُدُن المِلح»، ولكن ما أعرفه بأنها أخذت وقتاً طويلاً مني في قراءتها، فكل مجلد منها يحتوي على نحو سبعمائة صفحة، تزيد أو تنقص قليلاً. فمعروف بأن عبد الرّحمن منيف الذي درس الاقتصاد قدّم لنا هذا المنجز الذي لايُضاهى في قيمته الفكرية والأدبية والفنية، في إطار تاريخي وسياسي في ذات الوقت لتصبح هذه الخماسية مرجعاً لمن يود الرجوع إليه لمعرفة أحوال الجزيرة العربية وكيفية تأسيس الدولة والمشاكل التي واجهها الحكام والحروب التي خاضوها مع بعضهم البعض والحياة التي عاشتها القبائل في تلك الحقبة من الزمن والحراك الاجتماعي والسياسي والاقتصادي في تلك الفترة، فوقف الراوي شامخًا كالنخلة في هذا الربع الخالي بالذات، فوجد زاوية مهجورة في صحراء موران، فبدأ تدوين الزمن الصعب وأطلق عليه «مدن الملح». فقد أعطى لكل جزء من تلك الأجزاء الخمسة إسماً مُختلفا.

حميد الملا

فمثلاً (التيه) وهو الجزء الأول من هذه الرواية التاريخية يُبهرك الكاتب في السرد المنمق بإيراد تلك الأحداث التي وقعت في وادي العيون فانفجرت المياه من وسط الصحراء، فكل من يصل إلى هذا الوادي من القوافل يمتلئ نشوة أقرب إلى الرعونة على حد تعبيره، فتلك البقعة التي انوجدت في وسط الصحراء كانت ملاذا ومنقذاً من الموت لتلك القوافل ليرتوي من تلك المياه الرجال والدواب على حد سواء، فوادي العيون شيء خارق وأعجوبة لايصدقها إلا من رأها كما يقول الكاتب. ذاك الوادي لا يقتصر على المياه العذبة بل يتعدى ذلك إلى الهواء العليل وروعة الليل، والنخيل الذي يملؤه، فذلك الوادي قطعة من الأرض لا غنى عنها لوجود الحياة، ومع ذلك فإن الشباب من أهل الوادي يتوقون إلى السفر لأماكن أخرى من أجل الإقامة والرزق. يصف عبد الرحمن منيف الناس في هذا الوادي بأنهم «خليط عجيب من الوداعة والجنون، مسالمين أحياناً وأميل إلى الكسل أحياناً أخرى، ولكونهم جزء من العشيرة الكبيرة يعطيهم قوة وشعوراً بالثقة ولذلك ينظرون إلى الأشياء والمال نظرة فيها الترفع وأحيانا الإستهتار.

باختصار يشرح في هذا الجزء حياة أهل الوادي والتغييرات التي تحصل لهم بدقة العارف صغائر الأمور وبأدق تفاصيل التفاصيل. فما أن أتى الأجانب إلى هذا الوادي حتى تغيرت الحياة، وكما يقول مُنيف «كان الكثيرون داخلهم شعور الكبرياء، وبدأ الشك يخامرهم بعد أن طالت إقامة هؤلاء الأجانب وبدا إنها ستطول أكثر.»(الجماعة عندهم سالفة، والماء حجة) والمقصود الأمريكيون، قال ذلك متعب الهذال في مضافة ابن الراشد والحكومة لا تعرف ماذا يفعل هؤلاء الشياطين. حلّ بالوادي مرض غريب قضى على عدد كبير من البشر والماشية عزاه متعب الهذال إلى وصول الأجانب كبارقة شؤم، ولكن ما دام الأمير قد أرسل هؤلاء فهم أصدقاء إذن، تلك كلمات التهدئة قالها الكبار للصغار حتى لا يقع المحضور، «فأول الغضب جنون وآخره ندم وإن بغيت الفراق فاطلب ما لايطاق» كما يقول إبن الراشد لابن هذال. ولامتصاص غضب أهالي وادي العيون على الأجانب طمأنهم الأمير بهذه الكلمات «ستكونون يا أهل العيون أغنى الناس وأسعدهم، وكأن الله لا يرى غيركم، سوف تعيشون وكأنكم في حلم والخير يا جماعة الخير، إذا عمّ عمّ».

إذن جاء هؤلاء ليبقوا، وتبددت كلمات الغنى والذهب كما يتبدد الدخان في الهواء. هُنا يشرح عبدالرحمن منيف حال أهل الوادي مع الواقع الجديد بوجود الامريكان وبدء عملهم في التنقيب عن النفط بأسلوب آخاد: «في البيوت الخشبية التي بنيت بإتقان، يكتبون ويرسمون، في جو من الخفاء يغلف حياتهم كلها. «التركتورات وهي تهجم على الأشجار لتمحيها عن بكرة أبيها، الأشجار تميل وتترنح قبل أن تسقط: «تصرخ وتستغيث، تولول، تجن، تنادي نداءً أخيراً موجعاً» كما يقول الراوي في هذا الجزء من الرواية.

فانتقال الرجال من وادي العيون إلى أماكن أخرى والترحال الدائم من ذلك الوادي إلى عجرة، الرحبة، روضة المشتى، الحدرة وغيرها الكثير من القرى والبلدات من أجل العمل وبعد أن استقرّ بهم الحال في العمل لدى الشركة التي أسسها الامريكان بدأت الأمور تجري بخلاف ما كانوا يتوقعون، فقد هُدمت البيوت الصغيرة الفقيرة في حران وسويت مع الأرض، كل ذلك بعد أن ظهر المقاولون المحليون والمستفيدون من الأمريكان.

هذه الأوضاع الجديدة في حران التي وجدوا أنفسهم فيها لم تكن مريحة فقد «كان الرجال يغرقون في الصمت وشعور المرارة يخيم عليهم تماماً، خاصة وأن كثيراً من الأسئلة التي يستطيع الانسان الإجابة عنها في أماكن أخرى،لا تجد هنا جواباً» على حد

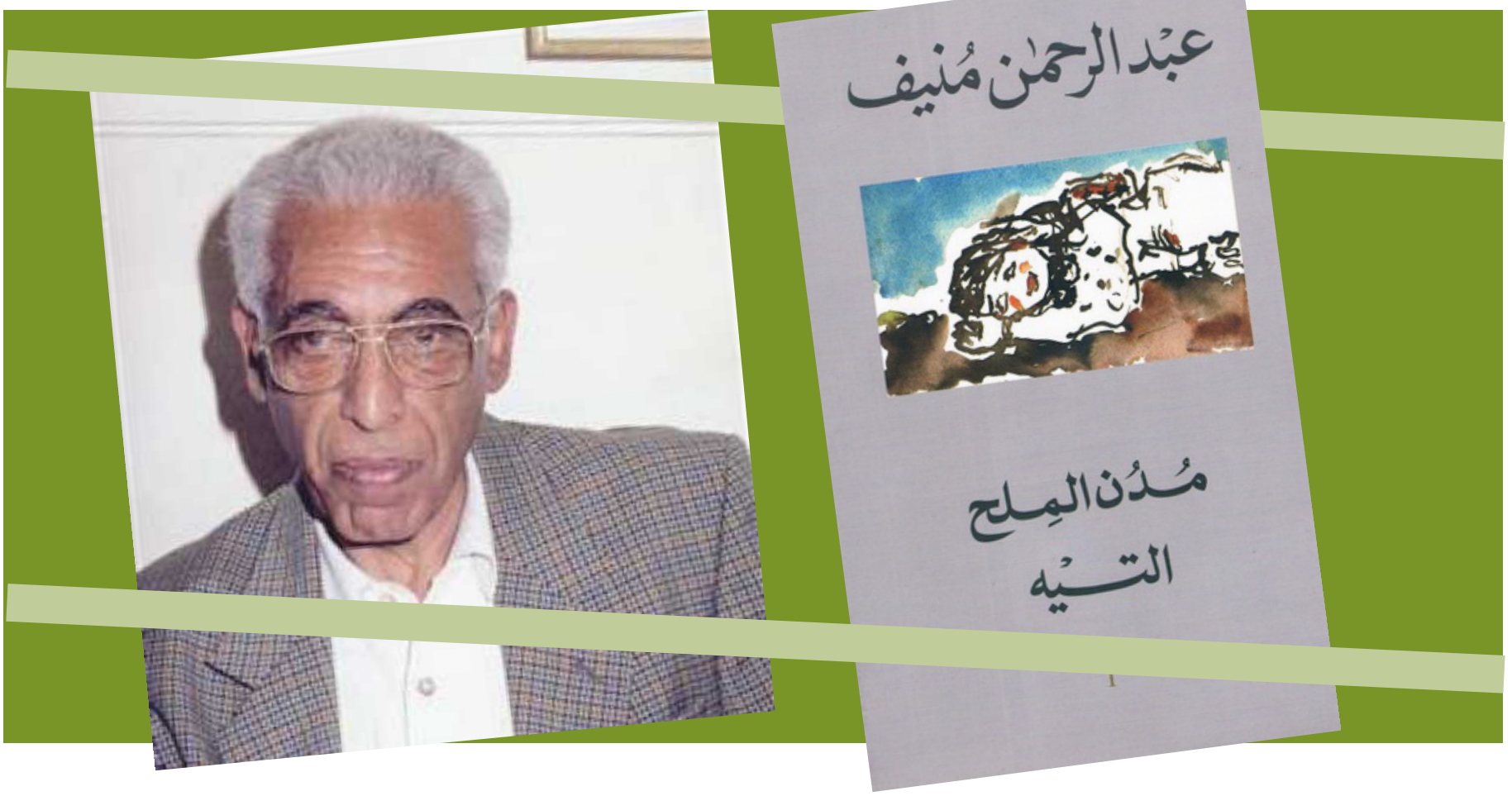

قول الكاتب، كل ذلك بعد أن استقر الرأي على أن تكون حران هي المدينة والميناء والمقر للشركة. هنا يشرح منيف وبكثير من التفصيل حال العمال وما آلوا اليه بعد أن جلبوا للعمل بالخديعة من قبل إبن الراشد المتعهد والمستفيد من هذا الوضع الجديد، أحسوا بأنهم خُدعوا، أحسوا أن حالة من القهر تفتك بهم.

في ظل تلك التطورات نشأت في تلك المدينة (حران) مدينتان: حران العرب وحران الامريكان والعمال هم من قام ببناء هاتين المدينتين، ومع ذلك لم يُسمح للعمال العرب الاقتراب من بعض الأماكن في تلك المدينة، حران الامريكان . وبعد أن استكملت جميع المرافق اللازمة تمّ استقبال الأفواج القادمة بالبواخر العملاقة من أمريكا. بشئ من التشويق يصف لنا عبد الرحمن منيف هؤلاء الرجال والنساء القادمين من أمريكا (كانت النسوة: طريات، لامعات، باسمات أو كالخيول بعد شوط طويل من الركض. كل واحدة مغسولة، قوية مستعدة وكأنها خارجة من حمام ساخن. كانت الأجساد لا تسترها إلا قطع صغيرة من أقمشة ملونة، السيقان شامخة ظاهرة وأقوى من الصخر. الوجوه والأيدي والصدور والبطون، كل شيء، نعم كل شيء كان يشتعل، يرقص، يطير... الخ).

في الجهة المقابلة كان يصف وبدرجة أكثر تشويقاً حال أهل المدينة عند رؤيتهم هؤلاء الغرباء وبتلك الوضعية الخارجة عن مألوف عاداتهم وتقاليدهم والحالة التي أصبحوا عليها بعد تلك الحادثة، حادثة مجئ الفوج إلى حران. ذلك الحدث خلق عند الناس شعوراً ممزوجاً بالدهشة والحيرة والترقب الحذر والخوف من المجهول وأسئلة لا يجدون لها أجوبة عند كل شخصية من تلك الشخصيات الواردة في الرواية. فالعمال الذين جاءوا إلى العمل في هذا المكان يعملون ويُقتلون في وقت واحد في ظل ظروف صعبة تجبرهم على تجرع قسوة الطقس ومعاملة الامريكان القاسية لهم ووجودهم في معسكر لا يوفر لهم أبسط الحقوق الطبيعية ولا يؤمن لهم الراحة اللازمة، وبعدهم عن عوائلهم إضافة للاعمال التي يجب أن تنجز على جناح السرعة كبناء دار الإمارة وبيت الأمير.

كل تلك الأمور ولدت حالة من الاحتقان بين العمال والأمريكان ومن في صفهم لدرجة الاحتكاك المباشر بين الفريقين وبالخصوص إذا ما توفى عامل من العمال أثناء العمل ورفضت الشركة تعويض أهله عن تلك الوفاة. وعلى هذا المنوال، القلق والهم يتزايدان لآن أحدًا لا يعرف ماذا يخبئ الغد، «الأمريكان مالهم صاحب، مثل الذيب والغنم» بحسب تعبير أحد العمال في هذه الرواية. وبفعل تلك التحولات وظهور حران كمدينة عصرية بها الكثير من الأعمال ولضرورة نشوء تلك المدينة صار من اللازم أن يأتي اليها العرب وغيرهم من بلدان أخرى للعمل كأطباء كصبحي المحملجي الذي أسس لنفسه إقطاعية بحكم احتياج الحكم له وكيفية دخوله إلى عالم المال والأعمال وغيره من الذين أتوا للعمل في مهن أخرى ليصبح المال هدفاً ملازماً لأصحاب النفوذ من أمراء وغيرهم ليتشكل حلف اقتصادي جديد مرتبط بالحكم والدولة. في خضم كل تلك الأحداث لم يغفل الراوي عن التحولات في مفاهيم وعقول الناس بعد دخول التكنولوجيا إلى تلك البقعة النائية في شبه الجزيرة العربية كالراديو والسيارة والمنظار وآلآت الحفر الضخمة، وكيف أن الأمير كان يشاهد كل ذلك بالمنظار متعجبًا وعلائم الغبطة والاضطراب معاً بادية عليه كما يقول الكاتب .

ففي أعماق الصحراء «حيث يجد الانسان نفسه في هذا المدى اللامتناهي مع الصمت، ومع الطبيعة في حالتها البدائية البكر،لا تتاح الفرصة فقط من أجل أن يعيد الإنسان تقييم ما جرى ،وإنما تتم عملية شاقة تمارس بهدوء وصمت من أجل أن يتشكل الإنسان على نحو جديد.»، يقول منيف. تلك المقدرة الفذة لدى الراوي على صنع الحدث وبتلك المهارة لا تجده إلا في روايات نجيب محفوظ، فكلاهما وظفا تخصصهما في السرد الروائي، نجيب محفوظ الذي تخرج في قسم الفلسفة وعبد الرحمن منيف الذي درس الآقتصاد، فقدما رؤية مجتمعية تستند في أغلب رواياتهما إلى ذلك.

سُكّر هارموني

واحد من أهم الأفلام التي رصدت المسائل الأنثوية بشكل ناعم وعميق؛ "سكر بنات" أول تجربة إخراجية سينمائية طويلة للمخرجة اللبنانية المعروفة نادين لبكي، والفيلم المنتج منذ ٢٠٠٧ من تأليفها أيضاً، ونظرا للتفرد الذي حظى به هذا الفيلم منذ وقت عرضه في دور السينما، كتبت الكثير من الأقلام عنه؛ نقاداً ومشاهدين ومهتمين أبهرتهم الصورة والحس الإنساني الملتقط من مجموعة إناث، نكاد نعرفهن في حياتنا اليومية، لكن في الفيلم نراهن بعدسة لبكي المكبرة.

زهراء المنصور

محور العمل يرتكز على حكاية إناث يعملن في مركز تجميل، وشخصيات نسائية أخرى خارج محيط مركز التجميل، مثل الشقيقات روز و لِلي ، وأخريات، ممن تشابكت حكايتهن في همّ إنساني/ نسائي متصل، حالات فردية تشتبك معاً كأنها تختصر بعض هَم النساء. فليال مرتبطة برجل متزوج، وتعاشره على أساس الكذبة المتصلة في هذا الشأن: إنه على غير وفاق، وسينفصل في أقرب وقت، لولا الأطفال والوضع الأسري. نسرين المخطوبة، والتي تجهز للزواج قريباً، تفصح لصديقاتها عن قلقها بشأن العذرية المفقودة، وتبريرها لخطيبها، حتى تؤدي بها المشورة إلى رتق المشكلة بطريقة جراحية وبمساندة صديقاتها. جمال القلقة من تقدّم العمر، والذي ترممه بما يجعلها تجاهر بكل الوسائل على حفظ صورة الشابة، وإن بدا هذا مستحيلاً وغير منطقي. وربما الحائرة في نوعها، وتائهة بين التعبير والميل العاطفي غير الطبيعي، الذي يجعلها صامتة معظم الوقت، وتعبر بكلمات خشنة متوافقة مع طبيعتها الداخلية.

خارج مركز التجميل، هناك روز الخيّاطة، التي يبدو أنها كرست حياتها لشقيقتها المتأخرة ذهنياً لِلي، والتي تكابد – بصبر كبير– جموح أختها، ولما قررت التمرد عليه حين سنحت الفرصة لملاقاة رجل مناسب، كان عليها أن تحبس لِلي، لأنه لا طاقة لأحد على العناية بها غير روز، ولكنها تتخلى – بإنكسار– عن هذه الفرصة، وتنتصر لعاطفة الأخوة الدائمة، على العاطفة التي قد تكون مؤقتة، ولا داعي للإشارة بإسهاب إلى أن وجود الرجل كان هامشياً إلى حد بعيد في "سكر بنات"، حتى أن ظهوره المادي بصورته الكاملة لم يكن واضحاً، ما عدا رجل الشرطة الذي كان يحب ليال، ويتمنى أن تميل إليه بأي وسيلة.

والحقيقة أن كل لقطة في "سكر بنات" تستحق الدراسة، الكادر المدروس بعناية، المشاهد التي تقترب من المذهب الطبيعي لعفويتها وطريقة تشخيص تعبر عن الشخصية ولا تعبرها. ولأن كل ما كتب سابقا عن هذا "السكر" كان له علاقة بالحدث والعناصر السينمائية التي يهتم بها كل من يكتب رأياً نقدياً أو وجهة نظر عابرة تتعلق بالمواضيع الأنثوية المتناولة داخل العمل، لم يلتفت كثيرون إلى عنصر موسيقى خالد مزنر الذي واكب الفيلم منذ "تتر" البداية حتى النهاية، عنصراً حياً فاعلاً ومعبراً، يكاد أن يكون ممثلا يؤدي مع بقية الممثلين والعناصر الأخرى.

وأيضا مهما صنفت الموسيقى من قبل المفسرين غير المجتهدين، فلا يمكن إنكار دورها في حياتنا، فمنذ بدء الخليقة والإنسان يتخذ من الطبيعة إيقاعه الأول الذي تناغم معه؛ في أصوات الطيور، وهدير الماء، وحفيف الشجر. ولما جاءت الدراما، أدخلت الموسيقى في المشاهد التمثيلية التي تعبر أو تصف الفعل، وتتفاعل معه، وتوضح أن "حركة الأجسام على الشاشة هي أول العوامل التي تخلق الحاجة الغريزية إلى أن تصحب هذه الحركة أصوات"(1)، وهو ما يعني أن الموسيقى لم تتواجد ككمالية أو إضافة تحلّي المشاهد، بل لدعمها، وتفعيل دورها.

لذلك تقوم الموسيقى التصويرية بفعل مصاحب وموازٍ لفعل الممثل والصورة، إذ تساعد الموسيقى على تأكيد وصول الأفكار للمتلّقي عبر اللغة المنطوقة والأداء، وإضفاء روح واحدة على سائر العمل، حتى لو كانت بها أكثر من مقطوعة، وتكون هناك عادة "ثيمة" رئيسية تكون هي المكتسحة بالذات في مفاصل المشاهد المهمة، تُعزف بشكل كامل حتى تترسخ في أذهان الجمهور، ثم يمكن أخذ جزء منها واستخدامه كتنويعة على مشاهد أخرى، وبتوزيع جديد على آلة أخرى غير المستخدمة في الثيمة الرئيسية.

يبدأ الفيلم بوصف العنوان "سكر بنات"، وهي الحلاوة المكونة من ماء وسكر، والتي تستعين بها الإناث لإزالة الشعر الزائد من الجسم، كأشهر طريقة تقليدية؛ وضع السكر والماء وتقليبهما جيداً حتى تستوي بحرارة معينة على الدرجة المطلوبة. تصاحب هذه المشاهد المصورة عن قرب موسيقى تشبه التانغو، التي تعتمد على آلات أساسية؛ مثل الكمان، والبيانو، والكنترباص، والفلوت، إلى جانب الكلارينت، التي تستدعي الجسد أن يرقص بحركات منتظمة على نسق متشابه يوضح مشاعر الحماس والحزن الهادئ أيضا. وصوت موسيقى بيانو صولو مصاحب لأول دقائق التقاء روز، الخياطة المهذبة الخجول، بالرجل الفرنسي الذي جاءها كزبون للمحل، وكان يتأملها بحنان، لولا أن دخلت لِلي بوجه ملطخ بمكياج وصوت صراخ وفوضى، خرّبت فيه الأجواء الذاهبة إلى شكل الحب من أول نظرة في الدراما.

صوت البيانو صولو، تنويعات على أغنية سكر بنات، مع نجاح ليال في الحصول على غرفة في فندق رخيص، قبل استقبالها وعشيقها في يوم "الفالنتاين"، يدخل فيها صوت الكنترباص والكمان مع كتابة الزبون الفرنسي رسالة إلى الخياطة روز في المشهد الذي بعده، ثم يدخل نفس هذا التنويع إلى مشهد ليال وهي تهيئ غرفة الفندق من تنظيف وترتيب وتزيين أيضاً، بما تظن أنه يليق بقضاء وقت سعيد معاً، هذا التمهيد الموسيقى دخل إلى الأغنية الرئيسية التي عبرت أيضاً، وبنعومة شديدة؛ لحناً وكلمات وغناء، عن حالة الانتظار والشوق التي تتكبدها ليال من جهة، وروز من الجهة الأخرى:

عجقة سير وسيارات وصوت سكربينات
وايدين تغني فيهن سكر يا بنات
وهالكحل اللي بعينيهن وهالشفاف السمر
عم بتبوس بإيديهن هالقلام الحمر

تبدأ الموسيقى التي كانت في بداية الفيلم تقترب من مزاج موسيقى التانغو، لكن بشكل أسرع وأكثر حماسة باستخدام أكثر من آلة الكونترباص/ الكمان/ البيانو/ وإيقاع الدف، بدخول زوجة عشيق ليال التي دعتها زميلتها بالمركز في عرض وهمي، إثر ما عبرت عنه ليال وقت غضب ونقمة على النفس في سؤال: من تكون هذه المرأة التي يتمسك بها حتى النهاية؟ "كيف شكلها؟ كيف تأكل؟ كيف تشرب؟ كيف تلبس؟ كيف تمشي؟"، وكان

أن عُهد إلى ليال العناية بها في أكثر خدمة حساسة بالمركز، وهي إزالة الشعر الزائد بـ"سكر بنات"، التي تتفنن ليال – كممثلة وكمخرجة – في إظهاره كشيء خصوصي جداً مرتبط بالبنات، وتتوقف الموسيقى بشكل حاد ومفاجئ في وقت أول إزالة غاضبة، والتعامل بقسوة وغل مع جسد غريمتها، كفعل موازٍ للصدمة.

صوت الشارع ممزوج بصوت لحن بيانو ناعم، يبين مدى تردد ليال وهي ترن جرس بيت عشيقها من أجل أن تقدم خدمة مركز التجميل لزوجته التي طلبتها بالمنزل. لا يبدو أن المركز يقدّم خدمات من هذا النوع، لكن ليال كانت تود استكشاف حياته عن قرب أكثر، ومعرفة تفاصيل بيته ومعيشته، ظهور طفلته التي داعبتها بعفوية، ثم كأنها تذكرت فجأة أنها ليست سوى ابنة عشيق وعدها بالزواج وماطل فيه، بينما هو يعيش حياة مستقرة مع زوجته وابنته، كما يدل حديث السيدة زوجته عنه. صوت البيانو مع الوتريات والناي أيضاً مزج بين هذا المشهد ومشهد العناية بشعر روز، كلاهما تترقب حدثاً جديداً في حياتها، وإن كان مناقضاً.

صوت وتريات جيتار وكونترباص في تنويعة على الأغنية الرئيسية، تعبر عن حالة التحوّل بين ثلاث شخصيات: ليال وهي تحس بالهزيمة لكشفها حجم الوهم الذي عاشته وقتاً طويلاً، نسرين تحت إضاءة غرفة العمليات لإجراء ترقيع العذرية، وروز وهي تضع المساحيق على بشرتها المتجعدة، مع ظهور التغيير الكبير في لون وتسريحة شعرها استعداداً لمقابلة زبونها الفرنسي في أول موعد عاطفي كما يبدو.

بيانو صولو أولاً، يبين حالة انتظار الرجل الفرنسي لروز، ثم دخول الكمان والمزج بين الآلتين لتوضيح ما تقوله روز الصامتة الحائرة بين ترك شقيقتها لِلي وحيدة بالمنزل والذهاب لملاقاة من جدد الأمل بها.. تنتصر لأيهما؟ يأتي لاحقاً لحن ممزوج بالبيانو والكمان والكنترباص والقانون، بالتزامن مع الصورة التي تعلن فيها روز – صامتة أيضاً – قرارها بالبقاء إلى الأبد بجانب شقيقتها الكبيرة لِلي، وانسحاب الفرنسي من المقهى بعد طول انتظار.

بيانو صولو لمشهد جمال التي تجاهد طوال مشاهد الفيلم، باستبعاد أي مظهر من مظاهر تقدم العمر الطبيعية لكل إنسان، والمخاوف التي تكون من جراء الدخول في مرحلة مرتبكة تخشى فيها من ظهور تجاعيد على الوجه، بحكم العمر، أو انقطاع الدورة الشهرية، الذي يضطرها لحمل سائل أحمر دائماً في حقيبة يدها لتبقع عمداً ملابسها فاتحة اللون، أو تطلب فوط صحية نسائية في أي مجتمع نسائي – حتى لو كانت تلتقيه لأول وآخر مرة – كدلالة على الخصوبة، وبالتالي نيل القبول من الآخر، وإقناع النفس أن الوقت لازال مبكراً على مرحلة الشيخوخة، وهذا يتضح في مشهدها في دخول الحمام أثناء حفل الزواج، من أجل أن تبلل الفوطة بنقاط دم حمراء لا تجتهد في إخفائها، لكنه جزء نفسي تعاني منه كثيراً من الداخل. وبالإضافة الى البيانو، هناك الكمان والكنترباص.

وعندما تبدأ الأغنية الرئيسية التي نُوّع على لحنها طول الفيلم بتوزيعات مختلفة، ولكن بنفس الثيمة الرئيسية لهذه الكلمات التي تبحث عن المعنى في العمق، أنثى تخاطب مرآتها وتسري لها بهموم صغيرة وشكلية كما تظهر للعامة، لكنها تصبّ في صميم أحاسسيها وتلامس كل قصة أنثى في الفيلم:

مرايتي يامرايتي
رح احكي لك حكايتي
قولي لي أنا مين؟

استخدمت في بداية أغنية "مرايتي" صولو تشيلو وصولو كمان، بيانو جيتار وقانون، صوت التشيلو في البداية يعطي إحساساً بالفخامة والحزن النبيل، يدخل الجيتار ثم بقيّة الوتريات بشكل متوالٍ، وتبدأ رشا رزق بالغناء مع صوت البيانو، ثم يدخل القانون ويتواصل التداخل بين الآلات. توجد آلة درامز بصوت منخفض، تعطي إحساس الخطوات. في النهاية، تقوم بالارتجال بروح شرقية ممزوجة بنمط الجاز، عندما يعزف البيانو عزفاً متقطعاً. والأغنية تصاحب أحداثاً وتغييراً بدخول الزبونة ذات الشعر الأسود الطويل، وقصّ شعرها عند ريما دليل التوافق على شيء ما بينهما، دون توضيح مباشر. ومشهد ذو كادر واسع يوضح روز وهي تساير لِلي في جمع الأوراق من الشارع، وتحت السيارات، وكأنها قررت أن تكرس حياتها لعملها ولشقيقتها، وامتزج هذان المشهدان مع "تتر" النهاية للفيلم.

وعلى الرغم من أن الموسيقى التي استخدمت في فيلم "سكر بنات" كانت تميل بتنويع الآلات المستخدمة إلى اللون الغربي بشكل عام، مع إدخال آلات شرقية بخفة، إلا أن المخرجة نجحت في وضع بصمة متعلقة بالفيلم، سواء كانت عبر التكرار في المشاهد والتنقل بينها، أو عبر أغنيتي الفيلم اللتين عبّرتا عن الحالة الأنثوية العارمة فيه، والخصوصية التي تجعل من موسيقى الفيلم حاضرة في الذهن، ومرتبطة بمشاهده المتلاحقة حتى وقت طويل.

المراجع:

فن الموسيقى السينمائية، د.إيهاب صبري، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2017م، ص 13.

توقّف الزمن هنا!

عبدالحميد القائد

عاصمةُ القلبِ هناك
بعيدةٌ هناك ....

سنواتٌ مرّت على زيارته الأولى إلى القاهرة.. وطن الأغاني والمعاني والسحر والبخور والعجائب والأسرار، المدينة التي تشبثت بقلبه من كل أطرافه عندما زارها حين كان في سن العشرين تقريبًا. جاء إليها يافعًا .. ربما ساذجًا بسبب طيبة قلبه الأزلية، أقام حينها في الطابق الثامن من عمارة ستراند في باب اللوق في شقة مفروشة تتألف من ثلاث غرف نوم وصالة. كان حينها مغسولاً بالفرح والمرح متأججًا برونق الشباب وعفويته، قبل أن تصله الأدخنة السوداء. عاش تجربةً غنية لم تغادره ويبدو أنها اعترشت روحه إلى الأزل رغم مرور تلك السنوات الطويلة. مكث في تلك الشقة شهرًا كاملًا، كان ذلك في شهر أغسطس، قبل أربعين عامًا.

شيءٌ ما يناديه في تلك الشقة، شيءٌ خفي، يتحوّل أحيانًا إلى إحساس طاغٍ يغويه بالعودة إلى مرابع الشباب الأولى، لكنه لم يكن متأكدًا أن تلكَ العمارة لا تزال موجودة. قرر أخيرًا أن يشدّ رحاله، ملبّيًا نداء المجهول داخله.

وصل القاهرة ظهرًا وسكن في فندق سميراميس وقرر أن يبدأ رحلة البحث عن عمارة الذاكرة . في اليوم التالي استيقظ مبكرًا واستقل سيارة أجرة لكن صاحب السيارة لم يكن يعرف تلك العمارة فطلب منه أن يأخذه إلى باب اللوق. حاول أن يتذكّر موقعها غير أن ذاكرته لم تسعفه. سأل الكثيرين لكنهم لم يعرفوها حتى دبَّ اليأس في نفسه. وجد رجلًا كبيرًا في السن يعمل بوّابًا لإحدى العمارات، سأله عنها فأطرق صامتًا ثم قال: "نعم ..نعم إنها هناك لكنهم غيّروا اسمها". وقف أمام العمارة صامتًا، ربما مذهولًا فهي لم تتغير عبر تلك السنوات الطويلة وإن تقادمت قليلًا، نفس الواجهة، نفس المدخل، نفس التفاصيل. سأل بوّاب تلك العمارة إن كانت هناك شقق شاغرة في الطابق الثامن بالذات لأنه لم يكن يتذكّر رقم الشقة رغم معرفته بمكانها. اصطحبه إلى هناك فوجد الشقة إلى يمين المصاعد وشعر بالسعادة بأنها شاغرة، أخبره البوّاب أنها لا تُؤجّر إلّا مع الخادمة فهي تعمل هناك منذ مدة طويلة. شعر بالذهول مرةً أخرى عندما فتحت الخادمة الباب كانت نفسها قبل أربعين سنة.

– أم كرم؟
– نعم أنا أم كرم.
– لم تتغيري أبدًا بعد كل هذه الأعوام.
– أنا ابنتها التي كانت تعمل هنا وابني اسمه كرم أيضًا، أنا اشبهها تمامًا، والدتي توفيت منذ عدة سنوات.
– ومن أين تعرف والدتي؟
– كنتُ هنا منذ مدة طويلة.
– ما اسمك ومن أي بلد؟
– أنا من البحرين واسمي حمود الخالد.

سكتت برهةً عن الكلام وهي تتأمله بعمق، وابتسامة خفيّة وربّما ماكرة على وجهها، وقفت واجمة، وكأنّها فقدت النطق.

– أنتَ الذي كنت تحب شيرين؟
– كيف عرفتِ؟
– ياه ...أكاد لا أصدق..والدتي حدثتني عنك بالتفصيل وأرتني صورتك معها، وعن حكاية حبّك.
– ماذا حدث لشيرين؟
– ظلت تتواصل مع والدتي لسنوات طويلة على أمل عودتك، بعدها فقدت الاتصال بك، يبدو أنها حكاية حب نادرة هذه الأيام.
– هل تعرفين مكانها؟
– لم أرها منذ فترة طويلة وبصراحة بيننا خلاف عائلي، لا داعي أن أصدع رأسك بحكاية قد لا يكون لها معنى على الأقل في الوقت الحاضر.

أخذ حمود يتجوّل في الشقة، وشعر بإحساس في غاية الغرابة. نفس الشقة ..نفس اللوحات ..نفس الروائح ..المنظر من الشرفة لم يتغير .. نفس البيوت القديمة والمساجد والمنارات...أجل ..أجل الزمن توقّف هنا فعلًا، هذه الشقة خارج الزمن فقرر دون تفكير أن يستأجرها وحده هذه المرة فقبل سنوات كانوا ثلاثة تشاركوا فيها. اختار الغرفة القديمة التي كانت غرفة نومه من قبل. استرخى على السرير، سمع أغنية من بعيد، وحينما أصاخ السمع جيدًا عرف أنها أغنيته المفضلة في ذاك الزمن "زي الهوى" لعبدالحليم حافظ صادرة من أحد بيوت الجيران. كان مستغربًا جدًا لأنه كان في ذاك الزمن يستخدم مُسجّلًا ولا يتوقف عن سماع نفس الأغنية. تفاجأ أكثر من أم كرم فهي تتكلم وتتصرف مثل أمها التي كانت تحنو عليه مثل ابنها، أما أم كرم الصغيرة هذه فهي تصغره بسنوات لكنها هي هي أمها دون أي فرق. الأغرب في الموضوع أن ابنها هو نفس كرم الذي التقاه هنا منذ أربعين عامًا، نفس الوجه، نفس الشقاوة، نفس التفاصيل. ماذا يحدث هنا ؟!

استغرب أن أم كرم الصغيرة تعرف عنه أشياء كثيرة، وتهتم به بشكل غير عادي. كان فعلًا أمرًا غريبًا، فما هي أهميته أن تحكي لابنتها عنه كل هذه التفاصيل الدقيقة. من كان هو، مجرد صبي طائش، حالم، لا يدري ماذا ينتظره فيما تبقى من الطريق. حاول أن يستدرجها ليعرف سر كل هذا الاهتمام به. حتى جاء يوم ألحّ عليها بالسؤال فبدأت بالحديث:

– والدتي كانت تحبك كثيرًا وتحترمك، حتى صورتك معها كانت تعلقها على مرآة طاولة الزينة لسنوات.
– هل هذا كل شيء؟
– لا تضغط عليّ فما كل ما يُعرف يقال. هناك كلام يمزق الفؤاد.
– قولي ما عندك ...ولا تهتمي، أنا كبرت على المفاجآت.
– زوجي اسمه عدلي ...وهو .....!!
– هو من؟
– هو ابن شيرين ..حبك القديم؟
– وبعدين؟
– شيرين لم تتزوج.
– وكيف أنجبت عدلي اذن؟
– منك أنت.
– أنا .....كيف؟
– حملت منك، وانقطع الاتصال بينكما، بحثت عنك بكل الطرق وحينما علمت أنك تزوجت، قررت أن تكتم السر حفاظا عليك وعلى

حبها لك، واستطاعت بطرق ملتوية أن تسجله باسمك دون علمك.

– هذا مستحيل ....مستحيل. أين هي الآن؟

– لا أدري فقد انقطع الاتصال بيننا منذ زمن.

– وأين عدلي زوجك؟

– إنه في السجن محكوم مؤبد، متهم بتهريب المخدرات، هو يؤكد أنه بريء لكن كل الأدلة ضده.

كانت صدمة لم يتوقعها أو حتى فكر فيها يومًا، خرج من الشقة هائمًا على وجهه. هل هذا هو النداء الخفي الذي اعتمل في صدره طوال الفترة الماضية.

جلس في مقهى على النيل يحتسي القهوة التركية فنجانًا وراء فنجان سارحًا بفكره وهو يتأمل الهدوء الماكر للنهر. هل يمكن أن تمتد الخطايا القديمة مثل خنجر يغتال أفراح المستقبل. كيف يكون له ولد ضالع في التهريب. شيرين كانت محطة لم يكن هو الوحيد فيها، فكيف تدّعي أنها حملت منه ولماذا هو. الموضوع برمته لا يهمه، يمكنه أن يغادر وكأنه لم يسمع شيئًا لكن ضميره سوف لن يرتاح حتى يعرف الحقيقة.

قرر أن يقابل عدلي لأنه يعرف جيدًا أن قلبه دليله وبه مفتاح وهل هناك شبه بينهما أو ربما الدماء التي تكون عادةً مرآة على الوجوه. فاتح أم كرم فلم تمانع واتفقا على أن تقدمه كصديق قديم للعائلة خاصةً وأنه يتقن تحدث اللهجة المصرية بطلاقة. وجاء موعد اللقاء فإذا به أمام رجل طويل تبدو عليه الوسامة، والتهذيب والخجل فشعر أنه لا يمكن أن يكون هذا الشاب مهرّب مخدرات وتيقّن أنه ضحية اللاعدالة. دقّق النظر فيه ليرى أي شبه بينهما فلم يجد وإن كانت سحنته بدت خليجية.

في طريق العودة من الزيارة، قفزت إلى ذهنه فكرة وهي استخدام فحص الحمض النووي للتأكد من نسب عدلي الذي أجراه لنفسه مؤخرًا في الولايات المتحدة ليتعرّف على أصوله. وجدها الوسيلة الوحيدة والحاسمة التي تنقذه من هذا الوسواس والقلق، ولكن كيف يصل إليه ليأخذ مسحة من لعابه.

في اليوم التالي زار مكتب أحد المحامين المعروفين وروى له حكايته الغريبة فوعده المحامي بالتواصل مع بعض ضباط الشرطة لمساعدته على الوصول إلى الولد المزعوم وأخذ مسحة من الحمض النووي منه مقابل مبلغ لا يقل عن خمسة آلاف جنيه. لم يُضع حمود الوقت وبادر إلى طلب فحص الحمض النووي عبر الإنترنت بشكل عاجل من الشركة التي لديه ملف معها بغرض مقارنة صلة الدم، إن وجدت. خلال خمسة أيام استلم حزمة الفحص من الشركة الأمريكية وسلّمها إلى المحامي بعد أن شرح له كيفية استخدامها.

وهو في انتظار نتيجة الفحص الذي يستغرق عادة ما بين أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع. شعر بأحاسيس غريبة وبنوع من اللاجدوى. ماذا سيتغير في الموضوع إذا ثبت أنه ابنه أمً لا. الموضوع برمّته متعب ومثير للتقزز، إنه الماضي ينشب أظافره في الحاضر أو ربما في المستقبل. يكفيه ما به من وجع. فتح جهاز هاتفه وأرسل رسالة إلى الشركة التي تقوم بإجراء فحص الحمض النووي وطلب منهم إلغاء الفحص على الفور، والاحتفاظ بما دفعه. قرر أن يشطب كل ما رأى وسمع من ذاكرته ومن تاريخه الماضي والحاضر.

وهو في الطائرة عائد إلى بلده أسند وجهه على النافذة، شعر برغبة بالبكاء لكنه لم يبكِ، تاركًا المطر في الخارج يبكي عنه .... فكل ما حدث ويحدث ليس سوى عبث الأشياء!!.

شعلة في العتمة

قاسم الحلال

كلما أشعلتُ في العتمة شمعة

ازدادات الرؤى..وازداد الأمل

وبانت دروبً شتى

كلما علت أصوات الحقيقة

وازدادت أصداؤها

وغدا نشيداً وطنياً

وبانت تباشير الفرح

وزغردة الأمهات

وكركرة الطفولة

أدركتُ أننا حشد كبير

من شراينه تصنع

تباشير الغد الآتي

ودفئاً للطفولة

وإشراقة أمل

وكالُشمس حينما ترسل خيوطها في الفجر

ترسل ألوان العلم في الدروب

لنشعل في العتمة آلاف الشموع

روسيا الأدبية في مرآتنا العربية

د.بروين حبيب

لم يخطئ جودت هوشيار كاتب مقال «هل الأدب الروسي في أزمة؟» (*) حين قال إنّ أجناسا أدبية كاملة تموت في روسيا مشيرا إلى أن القصص القصيرة ماتت بالفعل. أمّا الشعر فحاله مثل حالنا تماماً في العالم العربي بإمكان الشاعر أن يطبع ديوانه على نفقته الخاصة ليبقى حبيس مخازن دور النشر إن لم يسعَ بكل الوسائل المحرجة له أن يبيعه لأصدقائه لأن توزيعه مهمّة شبه مستحيلة، كون النّاشر قد يعرض نسخة أو نسختين فقط لا غير في كل معرض يشارك فيه.

ديستوفسكي

تورغينيف

ما يملأ مكتباتنا اليوم أدب روسي يعود لفترة ممتدة بين بداية القرن التاسع عشر إلى منتصف القرن العشرين، ولعلّ فترة منتصف القرن التاسع عشر تعدُّ مرحلة فريدة من نوعها بالنسبة لروسيا الأدبية، يختصرها كتاب من 182 صفحة من القطع الوسط صدر مؤخرا عن دار الرافدين، بعنوان «مراسلات دوستويفسكي وتورغينيف» ترجمة محمد خميس.

صحيح أنه يقدّم خمسا وعشرين رسالة تبادلها الكاتبان في فترة وجيزة من حياتيهما، لكنها تختصر الأجواء الأدبية التي سادت في تلك الفترة، ونكاد نعرف أغلب أدبَائِها كلما توقفنا عند محطّة مهمّة من محطات مسارهما الأدبي.

بين صداقة الرجلين وخلافهما وكراهيتهما لبعضهما بعضاً نرى بوضوح فيالق الأدب الروسي التي توزعت بين طبقة بورجوازية عادية فقيرة، وأخرى نبيلة ثرية مستحوذة على كل شيء، ومتفرّغة للكتابة واللقاءات الأدبية ولا تعرف شيئا عن المعاناة.

يمكن استخلاص نوعية الحياة الروسية آنـذاك من خلال الأدب، كون شهرة الكتّاب الروس بلغت أصقاع العالم كله، كما قدّمت الثقافة السّائدة ليس كفكرة بل "كجملة كاملة من الغرائز المكتسبة والعادات، والأذواق الجمالية والأخلاقية والأعـراف، وأساليب التفكير، والسلوك والتعامل مع الأشياء والحقائق" (ص40)

يمكن اعتبار الغيرة بين الرّجلين عاملا وارداً لتلك العلاقة المطّاطية التي تجاذبتهما بين الودّ والكراهية، لكنّ عوامل فكرية كثيرة أسّست لذلك الخلاف، ومنحته الاتساع الكافي لتفرقتهما بشكل حاسم ونهائي إلى الأبد.

على سبيل المـثـال لا الحصر يخبر دوستويفسكي صديقه مايكوف أنه يكره ولع تورغينيف بالألمان وثقافتهم ونمط حياتهم وبغضه الدفين للروس، وإلحاده. بحكم أنّ تورغينيف سخر منه وأهانه بشدة بسبب إيمانه بعقائده. غير ذلك كان من الواضح أن الطبقة النبيلة لم تكن لترى بؤس الطبقة الفقيرة خاصّة عند قيام الحروب، تحضرنا اليوم ونحن نتابع تفاصيل الحرب الروسية على أوكرانيا عبارة تورغينيف القصيرة النظر: "إذا فشلت روسيا فلن تكون ثمّة خسارة، ولا اضطراب في البشرية" كما يحضرنا الوصف القاسي الذي أطلقه دوستويفسكي عليه مغلقا باب أي قراءة مغايرة له "الأدب الإقطاعي"، وفيه من التأويلات الكثير الذي يحيلنا إلى تاريخ الدولة الروسية التي خاضت حروبا كبيرة وحققت توسعات وغنائم لا تعدّ ولا تحصى.

الجانب العسكري الذي يغطيه التاريخ بشكل واسع مركزا على المعارك ووقائعها وأسماء من قادوها ومن انتصر ومن انهزم، يقدّمها الأدب بشكل مغاير تماما، فكل حرب هي حرب على الإنسان أولاً، والجميع مهزوم فيها حتى وإن اعتقد "الرّابحون" ماديًّا منها أن ما تحقق لهم يدعى انتصاراً.

أمّا الحروب الأدبية التي شهدتها السّاحة الروسية نفسها بين أدبائها الكلاسيكيين فالرابح الوحيد منها هو الأدب. وغير ما كُتِب عنها في الصحافة الروسية وبعض الصحف الأوروبية التي امتدت إليها أصداؤها، فقد ظلّت الرسائل الشاهد الأكبر عليها، خاصة أن ما تمّ العثور والمحافظة عليه في أرشيف موسكو المركزي زادت أهميته وقيمته.

نحن لا نتحدّث بالتأكيد عن بصمة كليهما الأدبية، والبعد الإنساني في نصوصيهما، بقدر ما نتحدث عن الوسط الأدبي ككل، والعلاقات السائدة بين الكتاب، وأيضا عن اختلاف الأفكار، فالمؤلفان العظيمان ينتميان للبيئة الجغرافية الواحدة، ومع هذا فأحدهما غربي التوجه ليبيرالي، بينما الآخر أرثوذوكسي محافظ يتحدث عن روسيا وكأنها ملكه ويجب الحفاظ عليها من فكر الليبيراليين الذين يريدون إفسادها.

علينا أن نطرح الكثير من الأسئلة حول دوستويفسكي ورؤيته لروسيا النظرية التي تسكن رأسه وأحلامه، ففي النهاية هي نفسها بكل عظمتها من قذفت به إلى سجن سيبيريا، وجعلته يعيش أكثر أيام حياته مرارة، ليس فقط كمعاناة شخصية بل كمعاناة جماعية لامسها من خلال ما رآه في السجن من معاناة الآخرين أمثاله، نعرف كل ذلك من خلال كتابه الشهير "ذكريات من البيت الميت" الذي صدر أول مرة العام 1861، وفيه يروي تفاصيل الشقاء الذي تلا اللحظة الحاسمة التي وقف فيها ليتلقّى رصاص الإعدام فإذا بالعفو ينقذه، لكن بالمقابل سيعيش أربع سنوات من البؤس الأسود ستنقطع فيها مراسلاته بصديقه اللدود تورغينيف وتغيّر إعجابه نحوه من النّقيض إلى النّقيض.

في رسالة من تورغينيف إلى دوستويفسكي حملت تاريخ العاشر من فبراير 1860 يكون الودّ في أوجه، لقد أحضر معه 600 روبل من ناشره أوسنوفسكي الذي اشترى حقوق مؤلفاته الكاملة، وطلب منه أن يعرّج لأخذها، وهو أمر يشبه أيضا ما نعيشه اليوم، فهذا النوع من التّعاون بين الكُتّاب لا يزال مستمرا منذ تلك الأيام في الأوطان كلها.

نقرأ أيضا عن تعاون الأدباء في بداياتهم واهتمامهم بإرسال توصيات لقراءة بعضهم بعضا واكتشاف مواهب جديدة، كما نقرأ عن الوعود بالوظائف، والطرق الملتوية التي تسلكها الصحف ودور النّشر لترويض كتّابها، وهذا يشعرنا أن القطاع منذ الأزل كان شائكا، وعلى من يدخله أن يكون مستعدًّا لخوض مغامرة غير مضمونة، قد تفاجئه بالطرد، أو

النّبذ، أو الشهرة الزّائفة التي لا تسمن ولا تغني عن جوع، كما قد تضع رأسه في حبل المشنقة، أو تزجّ به في السجن، فيجد نفسه وقد انحدر من مرتبة أديب ومفكّر محترم إلى صاحب سوابق يأكل ويشرب وينام مع مجرمين من كل نوع.

عند قراءة هذه الرّسائل، رغم قِصَر بعضها، لا نتيجة أخرى نخرج بها سوى أن الأدبـاء تتشابه مصائرهم، في الفقر والعوز، والبحث عن منابر للتعبير، وعن توصيات للنّشر قد توفّر لهم مداخيل مؤقتة. فلا غرابة أن نجد تورغينيف النبيل الوسيم الـثري يراسل دوستويفسكي مرات عديدة راجيا ومتأملا قبول وساطته لكُتّاب منهم من يبحث عن تزكية لدخول عالم الأدب، ومنهم من يبحث عن مورد مادي لينشر قصصه حين كان على رأس جريدة الزّمان، رغم تعثر انتشارها إلى أن تمّ إيقافها في النهاية.

يتَجانبُنا تهذيب تورغينيف وأخلاقه العالية بشدّة، خاصة بعد مواصلته مراسلة دوستويفسكي بعد حادثة بادن التي أنهت علاقتهما، وذكرت في مراسلات عديدة بين أدباء روس عاصروهما، بعض هذه المراسلات ألحقت كجزء أخير في الكتاب الذي بين أيدينا.

لقد كان الخـلاف إيديولوجياً بين هاذين العظيمين، ولطالما أفسدت السيّاسة ما بناه الأدب من علاقات إنسانية، لقد بالغ دوستويفسكي في تشريح قصص تورغينيف وتأويلها، ليصل لنتيجة ترضيه على أن "الليبرالي الذي يعيش في باريس ينتقد روسيا" وهذا ما كان يُشعر هذا الأخير بالإهانة والطعن في وَطنيَّتِه. وربما حنقه الأكبر كان بسبب استهتار دوستويفسكي في التزاماته بعد أن مصّته لعبة القمار.

لكن يجب الإشارة إلى الكمّ الهائل من الدّراسات والأبحاث التي تناولت هذه الرسائل بحثا عن الحقائق الغائبة، ومنها طبعا ذلك اللقاء الأخير الذي دام بينهما ساعة ونصف في بـادن العام 1867 وأفضى إلى قطيعة نهائية. ولهذا يبقى الاستناد على الرّسائل التي تبادلاها، وتبادلها كل منهما مع أدبـاء آخرين، ومراسلات أخرى ذكرا فيها، استنادا غير كافٍ لفهم ما حدث، لكنّه يقدّم لنا لوحة كاملة عن الحياة التي عاشها الأدباء في تلك الحقبة والتي بالصدفة هي مرآة لما نعيشه اليوم.

«رؤية في الأضداد»

أحمد السعيد

(1)
مع كُلِّ خسارةٍ
أعيدُ دَفترَ أيّامي
لأجدَ أنّ البقاءَ يَأخذُ
كما أن الغيابَ يُعطي
هل نَخسرُ بالغياب
أم أنّنا نَتحررُ مِن وَهم البقاء؟

(2)
تَركتُ الأبوابَ مُشرعةً
ليسَ لأنّي مُتيقنٌ بأنّكَ سَتأتي
بل لأتيقنَ أكثر بأنّه ليس هناكَ أحد

(3)
آآه.. لماذا سلكتَ هذا الطريقَ
حَيثُ البدايةُ بلا نهاية؟
قيل: اقطع طَريقَ المَعرفة تَعرف
فَكُلّما قَطعتَ، عَرَفتَ أنك لا تَعرف
إنّ الحَقّ مُعلّقٌ في خَيط عَصا الرّاعي
وأنتَ الحِمارُ الذي يَسعى، فَلا يَنالُ إلا التّعب

(4)
طالما اعتقدتَ أنّك حُرٌّ مُختار، فَذلك ذُلُّ عُبوديّتكَ
اقطع الأسبابَ تَصل للسبب: العالمُ ضَئيلٌ، الطّبيعةُ قاسيةٌ، الحَياةُ قَصيرةٌ، وكُلُّ ذلك (هُوَ) قَيدكَ الذي فِيهِ تَسير.

(5)
طَرقتُ بابَ الحانِ
أرخيتُ رَأسيَ
على قَلبِ السكرانِ
فلم أجِد إلا الله

أتيتُ بيتَ البغاء
أعطيتُ البغي ذَهبًا
فلم تكتف
أعطيتُها قلبًا
فَلم تَسكن إلا إليه

أدركتُ حينها إلامَ يفتقرُ العالم

(6)
رَأيتُ مَرّةً أنّ النّار
داخلةٌ في الماء
لا شَيءَ يَنطَفِئُ
ولا شَيءَ يَحتَرِقُ
لطالما تَمنيتُ
أن يَكونَ ذَلكَ هُوَ قَلبي
ولكنّه غالبًا ما يُطغى عليه
فإذا لَم يَكُن لي على هذا أمرُ
فَكيفَ لي عَليكُم أمرُ؟

(7)
المُنشَغلُ بتهذيب العالَم
مُنشغِلٌ عَن تَهذيبِ نَفسَه

مخاضات الحداثة العربية

علي كنعان*

كنا في معرض الشارقة للكتاب على موعد ودي وفكري جميل مع كتاب جديد للباحث د. حسن مدن بعنوان «حداثة ظهرها إلى الجدار: قراءات في التحولات الثقافية في مجتمعات الخليج العربي». وإذا كان انشغال الكاتب بالثقافة وتفاعلها الاجتماعي وتحولاتها في الخليج العربي، انطلاقا من البحرين – كما يشير إلى ذلك– تمتد نحو ثلاثين عاما.. أو تزيد قليلا، فإن فضاء الكتاب الجديد لم يقتصر على هذه المنطقة، إنما نثر دوائر مهمة من إضاءاته الساطعة على الوطن العربي كله، وبخاصة بلاد الشام. وكنت طوال قراءتي وإعادة القراءة، أعيش في مستنقع شرق المتوسط وصراعاته مزودا بهذا المصباح الفكري الوهاج، تحاشيا لجنوح الشاعر نحو المزاج واتقاء للزلل.

يقع مدخل الكتاب في (نحو 40 صفحة) ولقد قرأته ثلاث مرات بمتعة واستئناس، لأقتطف منه بعض الشواهد والإلماحات في محاولتي للكتابة عنه، انطلاقا من إشارة الكاتب في المقدمة إلى أن السنوات العشر التي أقامها في الشارقة «عاملا في دائرتها الثقافية كان لها أكبر الأثر في توسيع نظرته للشأن الثقافي الخليجي. وأنا أشعر بصدق وأرى بجلاء أن الباحث الرصين يتحدث، ولو بصورة غير مباشرة، عن إشكالية الحداثة والتحديث في بلادنا الشامية، مع تحوير بسيط وهو أن نضع (الزمن العقاري) عندنا بدل النفط في منطقة الخليج. ولعل رواية (الزمن العقاري) للصديق الراحل أحمد سويدان تقابل، ولو بلمسات محلية محدودة، ملحمة عبد الرحمن منيف في خماسيته (مدن الملح).

وإذا كانت بداية النهضة العربية تقترن، في أذهان كثير منا، بحملة نابليون على مصر، فالباحث يلفت نظرنا إلى الطبيعة الاستعمارية لتلك الحملة. ولعلها كانت منبها عنيفا أيقظ النائم الخامل وفتح عينيه على مدى تخلفه. ولقد تواصل الاحتكاك مع الغرب في عهد محمد علي باشا، واعتبر د. مدن أن رفاعة الطهطاوي كان رائدا أثار في العقل العربي إشكالية النهضة، لتستمر بعده في كتابات وآراء كوكبة مستنيرة، منها: قاسم أمين ومحمد عبده والأفغاني وعلي عبد الرازق وفرح أنطون وشبلي شميل والكواكبي، وصولا إلى طه حسين الذي يعد منارة متفردة لا نظير لها خارج مصر. والوقائع التاريخية الواردة في الكتاب والتي تفاجئ القارئ، كما فاجأتني، هي أن النهضة بدأت في الإمبراطورية العثمانية مع السلطان أحمد الثالث منذ مطلع القرن الثامن عشر، كما يشير الباحث إلى أن دور الهند التنويري في منطقة الخليج لا يقل أهمية عن دور الغرب الأوروبي في ضفتي المتوسط الشرقية والجنوبية. وهذه وقائع ومعلومات قلما نلحظها أو تخطر لنا في بلاد الشام.

ونطالع في الكتاب تمييزا فكريا مهما بين الحداثة والتحديث. فالحداثة موقف من الحياة بشتى ظواهرها وما في أشيائها من ثبات وتحول، أما التحديث فهو تغيير شكلي فوقاني يتم بإدخال التقنية والمخترعات الحديثة. وهذا التفريق جعلني أتصور أن الحداثة تشبه العرض المسرحي البليغ بنصه وإخراجه وأدائه وتأثيراته المتعددة على جمهور مشاهديه، في حين أن التحديث يشبه (المكياج) الذي يكسو وجوه الممثلين. والباحث يرى أن معضلة التفريق بينهما تتجلى في مجتمعات الخليج بوضوح أشد من المجتمعات العربية الأخرى. لكن تيار الحداثة في العواصم العربية، بعيدا عن الخليج، سرعان ما انتهى إلى انتكاسة موجعة وجرف الملايين عبر موجات النزوح من الريف إلى العشوائيات وضواحي الصفيح حتى أدى إلى ترييف المدن، مصحوبا باتساع المؤسسة العسكرية وترهل الجهاز البيروقراطي وخمول الريف. وربما كانت الانقلابات العسكرية في بلاد الشام أخطر مظاهر تلك الانتكاسة.

إن دور النفط كان مهما في التحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، سواء في الخليج أو في البلاد العربية الأخرى التي ظهر فيها، وإن بدرجات متباينة. والتحولات التي رصدها وحللها بعمق منيف في خماسيته، لم تغفل عن الجوانب السلبية والمعوقة التي رافقتها. لكن التركيز على هذا العامل الاقتصادي جعل الرميحي يطلق صرخة تمثلت في كتابه «الخليج ليس نفطا». وفي هذا السياق، تطرق البحث إلى تشكل الدولة المركزية وأهميتها في تنظيم المجتمع وإدارة مؤسساته، وهنا نرى أن التراث الشفوي والثقافة المحكية في بلدان الخليج تبدو أكثر حضورا وأقوى مما عليه في البلدان العربية الأخرى، وهذا التراث مهدد بالضياع رغم الجهود الرسمية والشعبية الساعية لتدوينه وحفظه. وفي هذا الإطار تبدو أهمية النظرة الوطنية لهذا التراث وحرفه اليدوية وفنونه العديدة في الشعر والحكاية والغناء والرقص، بغية إخراجه من حيز المحلية إلى الدائرة الوطنية وصولا إلى الأمة العربية. ويشير الكاتب إلى أن المنطقة ما زالت في مرحلة انتقالية لأن التحولات العمرانية، والمادية بوجه عام، أسهل وأسرع بكثير من التحولات الاجتماعية والثقافية.

ويلفت الكاتب نظرنا إلى أن «التعايش – والتضاد في الآن نفسه– بين الثقافتين التقليدية والجديدة» لا يزال حاضرا بقوة، ونرى أن رموز التحديث تشق طريقها بصعوبة، بينما ما يزال الماضي قادرا على إعادة إنتاج رموزه وإحياء مظاهر الثقافة التقليدية باستخدام الوسائل الحديثة. لكن وتائر التنمية السريعة في المنطقة تترك تأثيراتها الفعالة في «انبثاق أشكال وعي وسلوك جديدة» لصالح التقدم، وإن أدى ذلك إلى الاختلال والاختلاط في المعايير، لكنه جعل القوى التقليدية تتخلى عن كثير من المظاهر التي لم تعد منسجمة مع واقع التحديث. وهنا يصل الباحث إلى إيضاح عنوان الكتاب متسائلا: «لماذا ظهر حداثتنا إلى الجدار؟»

ويستهل الجواب بالإشارة إلى كتاب باقر النجار: «الحداثة الممتنعة في الخليج العربي»، مبينا أنها تستند إلى «الجانب العمراني الذي يتحول إلى صد بوجه تقدم الحداثة، حين يفهم أن العمران القائم هو نفسه الحداثة». ويرى الكاتب أن الثقافة الحديثة تعاني من العزلة في المجتمع والدولة، كما أن ممثليها يفتقرون إلى الشجاعة، وخاصة أن القديم فقد مشروعيته ولا بد من الشجاعة للانخراط في معترك الحياة، بدل الاحتماء بالجدار. وهذه الظاهرة أيضا نلمح بحدة نثرات منها في بلادنا، بعد الاصطدام بداعش، لأن الإديولوجيا المنتصرة تأخذ بعض تلوينات المهزومة لإرجاء جمهورها.

الفصول الأربعة التالية في الكتاب: 1– أدب الجزيرة العربية وحكاية (عزلتين)؛ 2– التحولات الثقافية في مجتمعات الخليج العربي قبل اكتشاف النفط؛ 3– الهند نافذة الثقافية على العالم؛ 4– المثقفون في معترك التغييرك الحال البحرينية مثالا. وتشتمل هذه الفصول على بانوراما تاريخية مدروسة بعمق واستفاضة، وبشتى ظواهرها ومخاضاتها وتحدياتها، وعلى اختلاف أعلامها، قبل ظهور النفط وبعد طفرته التي سارعت بوتيرة الأحداث وألقت بآثارها الإيجابية والسلبية على الثقافة. إن كل فصل من هذه الفصول جدير بدراسة وافية مستقلة تلم بخلاصة ما فيه. وقد أنهى الباحث د. مدن كتابه بخاتمة أجملها بعبارة «خلاصات وتحديات»، وفيها يشير إلى المجتمع الاستهلاكي ونمط الثقافة الاستهلاكية، والعلاقة الملتبسة مع الحداثة، والقطيعة بين النطاقين الأكاديمي والعمومي، لافتا إلى تفشي ظاهرة «البترودكتوراه»، كما سماها د. محمد الرميحي. وهذه الظاهرة المرضية لم تسلم منها بلاد الشام، لكن الدولار أخذ مكان البترول. ولا ينسى د. مدن أن يكشف أن كثيرا من المبدعين في المنطقة قد ظلموا بتأثير العزلة وتركيز الأضواء على مصر وبلاد الشام. وهو يؤكد أن الطريق إلى الحداثة لا يزال طويلا وشاقا.

* أديب ومترجم سوري

شخصيّات ومحطات تاريخيّة

أحمد الخطيب عميد الوطنية الكويتية

رضي السمّاك

في السادس من مارس الفائت فقدت حركة التحرر الوطني والديمقراطي في الكويت والخليج العربي أحد قاماتها النادرة، ألا هو الدكتور أحمد الخطيب الذي رحل عن عالمنا عن عمر بلغ ال ٩٥ عاماً، وهو بهذا العمر المديد الذي ناهز قرناً يُعدّ بحق عميد الحركة الوطنية الكويتية المعاصرة حيث كرّس جُل حياته منذ شبابه اليافع للنضال والتضحية في الدفاع عن حقوق شعبه وشعوب الخليج العربي والامة العربية من أجل الحرية والعدالة والتقدم الإجتماعي ومناهضة الإستبداد.

كما ناضل بلا هوادة من أجل قضية الشعب العربي الفلسطيني وتحرير وطنه من الإحتلال الاستيطاني الصهيوني المدعوم من الإمبريالية الأمريكية وحلفائها الغربيين، وكان من أبرز المتصدين لموجة التطبيع الخليجية معه، والذين رسخوا بقوة هذا المبدأ الوطني القومي في تربة الكويت العربية وذادوا عن طهرانيتها من دنس العدو، حيث يحق للكويتيين اليوم –شعباً وحكومة– الافتخار بهذا الشرف الوطني القومي الكبير . ولاشك بأن صفحات السيرة الوضاءة لفقيدنا الخطيب هي جزء أصيل من صفحات الحركة الوطنية الكويتية وحركة التحرر الوطني العربية، وهي مصدر إلهام لأجيالنا في الحاضر والمستقبل.

وبدايةً نسجل بأننا مدينون في التعرف على المصدر الأول لتلك الصفحات للناشط الوطني الحقوقي الدكتور غانم النجار الذي دوّن مذكرات الراحل بتنسيق وتحضير مشترك معه ليصدّرها تحت عنوان «الكويت من الإمارة إلى الدولة.. ذكريات العمل الوطني والقومي» فلولاه لربما ظلّ الكثير من تلك الصفحات المشرقة مجهولاً، لايُعرف عنها إلا لماماً، كما يُعدّ كتاب «أحمد الخطيب وطن ودستور» للأخ علي حسين العوضي والذي راجعه الفقيد أيضاً تكثيفاً آخر لسيرته متضمنة ما قد غاب عنه في كتابه من شوارد .

ومنذ بداية مسيرته النضالية تميزّ الراحل بكونه واحداً من قلة من الرواد المؤسسين لحركة القوميين العرب ممن امتلكوا البوصلة الصائبة في أنتهاج الطريق النضالي الواقعي السلمي في كل ميادينه النخبوية المنظمة والجماهيرية، بعيداً عن «التشدد»، ولعل الساحة البرلمانية هي الميدان الذي برع فيه المناضل الراحل الكبير وخاض فيه مع رفاقه معارك سياسية جسورة في الدفاع عن حقوق ومصالح الجماهير، وهو ما أكسبه ليس أحترام شعبه له بمختلف أطيافه وقواه الوطنية فحسب، بل والدولة التي تحلت برحابة الصدر معه مهما بلغت شدّة نقده لها، هي التي رثته قيادتها في إعلامها الرسمي بأفضل ما يليق بمعارض وطني كبير معترفة بـأدواره الوطنية في بناء الدولة الكويتية الحديثة، ومنها دوره في صوغ دستورها العقدي.

وعموما يمكننا أن نوجز أبـرز مآثر وأدوار الراحل الخطيب النضالية فيما يلي:

– تصدى الفقيد منذ بدايات إرساء تقاليد العمل البرلماني في المجلس التأسيسي 1962 لظاهرة مسيئة لاستقلالية السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية متمثلة في عادة تزلفية اجتماعية مقيتة أعتاد عليها بعض أعضاء السلطة الأولى قبل انتخابهم .كما طالب بحزم في هذا المجلس بإقرار حق قيام الأحزاب، وظل يُلقب ب «حامي الدستور» .

– يعكس نجاحه الكبير في الفوز بانتخابات المجلس التأسيسي 1962والفوز المتكرر في الانتخابات النيابية لعدة فصول تشريعية (1971، 1971، 1975، 1992) شعبيته الكبيرة، والتي تمتع بها بفضل نجاح برنامجه الانتخابي وأدائـه البرلماني المُشرّف وجمعه الخلاّق بين النضال داخل البرلمان وخارجه.

وفي وقت مفصلي تاريخي شهد صعود الإسلام السياسي وإنحسار اليسار العربي والعالمي وتأثير عقدين من الطفرة النفطية وما تخللها من تغيّر في منظومة القيم وتفشي النزعات الإستهلاكية لا يخلو من الدلالة هنا فوزه في أول انتخابات بعد تحرير الكويت 1992. وكانت الأصوات التي يحصل عليها هي الأعلى غالباً في الدائرة التي يترشح فيها، وتقارب الألف صوت دائما وبمشاركة انتخابية واسعة.

– كان صوته يصدح بالحق في مكافحة الفساد لا تأخذه فيه لومة لائم، ويسجل لقيادة الكويت حكمتها وسعة صدرها معه حتى عندما انتقد جهاز أمن الدولة ناعتاً إياه بالفساد وبالاعتداء على الدستور.

– تنبأ مبكرا بتزوير انتخابات 1967 وفضح ما يُدبر بليل، وانسحب ورفاقه الوطنيون من الترشح لها.

– أدان الأحـزاب التي لا تلتزم ببرامجها الانتخابية المطروحة على الجماهير في عملها البرلماني، وفضح النوّاب المتسلقين للبرلمان من أجل مصالحهم الخاصة بشعارات براقة، وخاصة أولئك الذين يدخلونه على حد تعبيره «حُفاة» ويخرجون منه «مليونيرية»!

التقدمي

التقدمي العدد 173 ـ أبريل 2022 السنة عشرون SDPA 499

رئيس التحرير: د. حسن مدن ـ مدير التحرير : فاضل الحليبي ـ سكرتير التحرير: عيسى الدرازي

مقبلٌ موعد
المهرجان الذي
نكتبُ الآن تاريخه

■ الشهيد سعيد العويناتي

«فوبيا»

شعر: بتول حميد

لديّ «فوبيا» من الخوف نفسه
من البرد المتكوّم في النهد
قبل أن يتهجى الصقيع..
أخاف الأماكن المغلقة
العبارات المعلقة
على حبل الموت..
غرف العناية المركزة
تزويق الأطباء للألم
إيماءات الوهم
وهي تصف الحلم كرجل وسيم..
الهالات السوداء المتنكرة بثياب الوعود الملونة
أخاف استدارة العمر الفادحة
لديّ "فوبيا" من الخوف نفسه
من البرد المتكوّم في النهد
قبل أن يتهجى الصقيع..
أخاف الأماكن المغلقة
العبارات المعلقة
على حبل الموت..
غرف العناية المركزة
تزويق الأطباء للألم

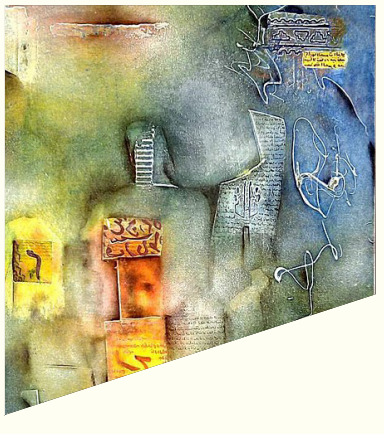

إيماءات الوهم
وهي تصف الحلم كرجل وسيم..
الهالات السوداء المتنكرة بثياب الوعود الملونة
أخاف استدارة العمر الفادحة
وهي تسخر من غفلتي عن إشارة البدء..
لسعات الخيبات بسوط الكرامة
يقظة روحي على رصاصة
استأمنتها من قريب غريب..
أخاف أن تستحيل أحداقي بعد الفقد
لشفاه كل الثكالى..
أن يتجلد ساق صبري طويلاً في العاصفة
وينكسر إثر نسمة عابرة
أن ينساب قلبي في غفلة مني
يغسله حمام الحنين ويجرفه بعيداً للعدم

المواد التي تحمل أسماء كتابها لا تعبر بالضرورة عن رأي المنبر التقدمي

ص. ب: 21461 ت: 17780007 Altaqadomi.bh@gmail.com